



جمهورية السودان  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة شندي  
كلية الدراسات العليا والبحث العلمي



## أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية بالتطبيق على شركات المساهمة

(دراسة ميدانية على شركة اسمنت عطبرة شركة اسمنت بربر وشركة اسمنت السلام)

The Impact of the Use of Accounting Information Systems on the  
Quality of Internal Auditing Applied to Joint Stock Companies

رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

إشراف

إعداد الدراسة:

أ.د. عبد الماجد عبد الله حسن أحمد

وصال عثمان سعيد بخيت

أستاذ المحاسبة- جامعة ام درمان الاسلامية

1441 هـ - 2019م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الاستهلال

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ

جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية (109)

# الإهداء

إلى:

دفع الحياة وعطفها وحنانها... أمي

نبع الحياة ونبضها وأمنها... أبي

حب الحياة وعطاؤها وأملها... أخواتي وأخواني

فرح الحياة ونورها... أبنتي (ترتيل)

روح ابني الطاهرة له الرحمة والمغفرة (أبو بكر)

أهدي هذا العمل....

الباحث

## الشكر و التقدير

الحمد لله العلي القدير ، الذي أسبغ نعمه ظاهرة وباطنة، وشرح بنوره الصدور وأقر بفضل العيون .. وبعد أسجد لله العظيم شكراً وحمداً على ما غمرني به من سداد وتوفيق ، ما منحني به من صبر وثبات، حتى تم إنجاز هذه الرسالة التي أسأل الله أن تكون شمعة على الطريق ، تنير الدرب لكل طالب علم منيب. الشكر والتقدير والاعتراف بالفضل والجزاء من الله لأولي العلم وأرباب المعرفة ، أتقدم بالشكر لجامعة شندي متمثلة في كلية الدراسات العليا وأساتذتها وأداريها ومكثبتها العامرة كما أخص بالشكر المشرف على هذه الرسالة البروفسير/ **عبد الماجد عبد الله حسن أحمد** والذي ما بذل علي بوقته وعلمه وتوجيهاته وتوصياته ، حتى خرجت الى حيز النور بدرجة من الدقة والموضوعية.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير للأساتذة الاجلاء الذين قاموا بتحكيم الاختبارات ولا انسي السادة أمناء المكتبات التي رفدتني بالمادة العلمية الثرة فلا نضب معينها كما أتقدم بالشكر الى أسرة مصانع أسمنت عطبرة والسلام وبربر لمدهم لي بالبيانات الخاصة بالبحث. كما أخص بالشكر اسرة مكتبة الرسالة للدراسات الإحصائية لتحليل البيانات وعلى رأسهم الأستاذ/ بكرى على بكرى.

كما لا أنسى زملائي الذين أعتز بهم لهم مني كل الشكر والتقدير والى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة ولو بكلمة أو نصيحة أو دعاء في ظهر الغيب ، لهم مني كل الشكر والتقدير.

الباحث

## المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في شركات المساهمة، والتعرف على اثر العلاقة الاحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وموضوعية ودقة المراجعة الداخلية في شركات المساهمة، واكتشاف العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية و تطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركات المساهمة.

استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وفرضياته، المنهج الاستقرائي لاختبار مدى صحة فرضيات الدراسة، المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة، المنهج الوصفي التحليلي لاجراء الدراسات التطبيقية التي تعتمد على المسح الميداني. توصلت الدراسة على النتائج الاتية كان من أهمها:

- 1- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في الشركات الصناعة السودانية، وهذا يدل أن اهتمام الشركة بمقومات نظم المعلومات المحاسبية يساعد المراجعة الداخلية في إحكام الرقابة على دقة مخرجات النظام المحاسبى.
  - 2- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة وموضوعية المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية، أي كلما زادت فعالية نظم المعلومات المحاسبية كلما أثر ذلك على زيادة موثوقية وموضوعية ودقة المراجعة الداخلية.
  - 3- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية، وهذا يدل على أن تطبيق المراجعة الداخلية في ظل نظم معلومات محاسبية دقيقة في شركات الصناعة السودانية كلما زاد من جودة المراجعة الداخلية.
- توصل الباحث إلي عدة توصيات من أهمها التالي:

1. زيادة عدد المراجعين الداخليين داخل المصانع بحيث يتناسب مع عدد العمال.
2. الاهتمام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لزيادة الدقة والموثوقية بأعمال المراجعة.
3. زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين.
4. وضع معايير خاصة بالمراجعة الداخلية بصناعة الاسمنت نسبة لوجود تجمع كبير لمصانع الاسمنت بولاية نهر النيل .
5. على الشركات امتلاك أصول البرامج المستخدمة في أجهزة الحاسب لسهولة المراجعة منها.

## **Abstract**

The aim of this study is to clarify the relationship between the accounting information systems and the internal audit in the joint stock companies, to identify the effect of the statistical relationship between the accounting information systems and the objectivity and accuracy of the internal audit in the joint stock companies.

The study used the deductive approach to determine the research axes and hypotheses, the inductive method to test the validity of research hypotheses, the historical approach to the presentation of previous studies, the analytical descriptive method for carrying out field surveys based on the field survey.

The study revealed the following results:

- There is a statistically significant relationship between the accounting information systems and the internal audit in the Sudanese companies. This indicates that the company's interest in the elements of the accounting information systems helps the internal audit in controlling the accuracy of the outputs of the accounting system.
- There is a statistically significant relationship between the effectiveness of accounting information systems and the accuracy and objectivity of internal audit in the Sudanese companies, ie, the more effective the accounting information systems, the greater the reliability, objectivity and accuracy of the internal audit.
- There is a statistically significant relationship between the accounting information systems and the application of the quality of the internal audit in the Sudanese companies. This indicates that the application of the internal audit under accurate accounting information systems in the Sudanese companies increases the quality of the internal audit.

According to the findings, the researcher recommends:

- Increase the number of internal auditors within factories to suit the number of workers.
- Pay attention to the application of international standards of internal auditing to increase the accuracy and reliability of audit work.
- Increase the interest in scientific and practical qualification for internal auditors.
- Setting standards for the internal audit of the cement industry in view of the presence of a large pool of cement factories in the state of the River Nile.
- Companies should acquire the assets of software used in computers for easy review

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ	Abstract
و	فهرس الموضوعات
م	فهرس الجداول
ن	فهرس الأشكال
<b>المقدمة</b>	
1	أولاً: الإطار المنهجي
7	ثانياً: الدراسات السابقة
<b>الفصل الأول</b>	
<b>الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية</b>	
50	المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور المحاسبة
70	المبحث الثاني: مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية
87	المبحث الثالث: خصائص نظم المعلومات المحاسبية



## الفصل الثاني

### الإطار النظري للجودة والمراجعة الداخلية

111	المبحث الأول: مفهوم وأهداف الجودة الشاملة
129	المبحث الثاني: مفهوم ووظائف المراجعة الداخلية
149	المبحث الثالث: مفهوم وخصائص جودة المراجعة الداخلية
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
171	المبحث الأول: نبذة تعريفية عن الشركات محل الدراسة
180	المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية
185	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات
الخاتمة	
235	أولاً: الخاتمة
235	ثانياً: النتائج
237	ثالثاً: التوصيات

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	متسلسل
185	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1-3-3)
186	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(2-3-3)
187	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(4-3-3)
188	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(5-3-3)
189	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(6-3-3)
190	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(7-3-3)
191	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى	(8-3-3)
192	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	(9-3-3)
193	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	(10-3-3)
194	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	(11-3-3)
195	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	(12-3-3)
196	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	(13-3-3)
197	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	(14-3-3)
198	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	(15-3-3)
199	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	(16-3-3)
200	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	(17-3-3)
201	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	(18-3-3)
202	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	(19-3-3)
203	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	(20-3-3)
204	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	(21-3-3)
205	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	(22-3-3)
206	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	(23-3-3)
207	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	(24-3-3)
208	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	(25-3-3)
209	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة عشر	(26-3-3)
210	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرين	(27-3-3)

211	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادي والعشرين	(28-3-3)
212	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية والعشرين	(29-3-3)
213	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة والعشرين	(30-3-3)
214	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة والعشرين	(31-3-3)
215	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة والعشرين	(32-3-3)
216	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة والعشرين	(33-3-3)
217	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة والعشرين	(34-3-3)
218	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة والعشرين	(35-3-3)
219	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة والعشرين	(36-3-3)
222	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثلاثين	(37-3-3)
223	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى	(38-3-3)
224	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	(39-3-3)
227	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى	(40-3-3)
228	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	(41-3-3)
229	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	(42-3-3)
231	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية	(43-3-3)
232	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	(44-3-3)
233	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	(45-3-3)
234	نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة	(46-3-3)

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	متسلسل
63	يوضح خطوات الدورة المحاسبية	(1-1-1)
173	الهيكل التنظيمي لشركة اسمنت عطبرة المحدودة	(1-1-3)
185	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	(1-3-3)
186	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي	(2-3-3)
187	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(4-3-3)
189	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(5-3-3)
190	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(6-3-3)
191	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى	(7-3-3)
192	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية	(8-3-3)
193	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة	(9-3-3)
194	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة	(11-3-3)
195	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة	(12-3-3)
196	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة	(13-3-3)
197	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة	(14-3-3)
198	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة	(15-3-3)
199	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة	(16-3-3)
200	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة	(17-3-3)
201	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر	(18-3-3)
202	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر	(19-3-3)
203	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر	(20-3-3)
204	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر	(21-3-3)
205	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر	(22-3-3)
206	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر	(23-3-3)
207	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر	(24-3-3)
208	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر	(25-3-3)
209	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة عشر	(26-3-3)
210	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرين	(27-3-3)

211	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادي والعشرين	(28-3-3)
212	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية والعشرين	(29-3-3)
213	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة والعشرين	(30-3-3)
214	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة والعشرين	(31-3-3)
215	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة والعشرين	(32-3-3)
216	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة والعشرين	(33-3-3)
217	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة والعشرين	(34-3-3)
218	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة والعشرين	(35-3-3)
222	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة والعشرين	(36-3-3)
227	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثلاثين	(37-3-3)
231	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	(38-3-3)
232	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	(39-3-3)
233	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	(40-3-3)

# المقدمة

تشتمل على:

أولاً: الإطار المنهجي

ثانياً: الدراسات السابقة

## أولاً: الإطار المنهجي:

### تمهيد:

يشهد العالم اليوم تطورات كثيرة في عدة مجالات اقتصادية، سياسية، ثقافية واجتماعية، ويعتبر ظهور وتزايد المعلومات العنصر الأهم في هذه التطورات، لما تقدمه من خدمات وتسهيلات للمستفيدين منها ومستخدميها. يخضع إنتاج المعلومات المحاسبية وصياغتها في القوائم المالية، إلى جملة من المبادئ العلمية المحاسبية، كما أن المؤسسات دائماً تختار الأساليب والطرق التي ترى صلاحيتها وملائمتها للإفصاح عن الحقائق المتعلقة بمركزها المالي ونتائج أعمالها، حيث يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المسؤول عن إنتاج المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة، فهو الأكثر أهمية فيها، ويعد المصدر الأهم للبيانات الواجب معالجتها للحصول على المعلومات المحاسبية، وذلك بهدف توفيرها لجميع الأطراف داخل المؤسسة وخارجها باختلاف احتياجاتهم واستعمالاتهم لهذه المعلومات.

فنظام المعلومات المحاسبي يعتبر قلب نظام معلومات المؤسسة نظراً لارتباطه بجميع نظم المعلومات الفرعية للمؤسسة، وحاجة كل المستويات الداخلية لها إلى المعلومات التي ينتجها هذا النظام للقيام بالعمليات المنوطة بها، بالإضافة إلى الأطراف خارج المؤسسة والتي تستهدف المعلومات المالية والمحاسبية المنتجة من طرف هذا النظام، خاصة في ظل التطور الحاصل في الأسواق المالية، أين يحتم على المؤسسات تبني معايير المحاسبة الدولية، من أجل إنتاج معلومات ذات مستوى جودة عالية، يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

إن غاية نظام المعلومات المحاسبي هي تقديم صورة وافية وصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، وهو يعتمد في ذلك على جميع البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة بنشاطاتها والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الفرعية الأخرى في المؤسسة، إذ يقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات تتضمنها الوثائق المحاسبية المساعدة في إعداد القوائم والتقارير المالية.

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة، ورغم وجود تشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسة التي تحتاجها الأطراف المختلفة، إلا أن هناك بالمقابل بعض الاختلافات في احتياجات تلك الأطراف من المعلومات، فقد يحتاج المستثمرون إلى بعض المعلومات التي قد تختلف عن المعلومات التي يحتاجها المقرضون أو كل من لهم علاقة.

تعتبر المراجعة أحد العلوم الإنسانية التي خضعت لتغيرات بيئة الأعمال وتأثرت بسلوك أصحاب المشروع. واختلف دور المراجع الداخلي في ظل بيئة الجودة الشاملة حيث يحتم على المراجع الداخلي المعرفة الكاملة بالإجراءات واللوائح المنظمة والمعايير التي تحكم العمل داخل المؤسسة.

المراجع الداخلي لا بد أن يفهم ويراعي مميزات بيئة نظم المعلومات المحسوبة وذلك لتأثيرها على تصميم النظام المحاسبي والضوابط الداخلية ذات الصلة وأنظمة الرقابة الداخلية التي تحكم المنشأة. وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية جزءاً أساسياً من نظم المعلومات الإدارية التي تشمل كافة البيانات والمعلومات التي تؤثر في نشاط المنشآت وخاصة في الشركات والتي تتصف بالنظم المفتوحة التي تتفاعل مع البيئة المحيطة بها فهي توفر معلومات مالية واقتصادية تساعد في حل كثير من المشكلات والقرارات المالية التي تواجه الإدارة. وأطراف أخرى عديدة بحيث تكون قادرة على مواجهة مختلف ردود الأفعال في ظل التغير الدائم والمستمر لبيئة الأعمال المعاصرة وحدة التنافس والتطورات التكنولوجية والاقتصادية لذلك يجب على المراجعة الداخلية أن تتيح أحسن الوسائل لترقية العمل وتحسين جودة الخدمة المقدمة.

### مشكلة البحث:

المراجعة الداخلية هي الأداء الأهم في المنشأة في الجوانب المالية وغير المالية وهي الجهة الرقابية التي تتابع الأنشطة بأساليب رقابية معينة لمنع الانحرافات ولا بد أن تتصف أداء هذه المراجعة



بالجودة والقوة في الجانب المالي وعلى الخصوص باستخدام كل الاساليب الممكنة لتوفير هذه الجودة وتمثل مشكلة هذا البحث في دراسة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية ويمكن إبراز المشكلة من خلال التساؤلات التالية:

1- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في

شركات المساهمة؟

2- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وموضوعيه ودقة المراجعة

الداخلية في شركات المساهمة؟

3- هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الداخلية؟

### **أهداف البحث:**

يهدف البحث إلى:

1- توضيح العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في شركات المساهمة .

2- التعرف على اثر العلاقة الاحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وموضوعية ودقة

المراجعة الداخلية في شركات المساهمة.

3- اكتشاف العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركات

المساهمة .

### **فرضيات البحث:**

تتمثل فرضيات البحث في الآتي:

1- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في شركات

المساهمة .

2- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وموضوعية ودقة المراجعة

الداخلية في شركات المساهمة.

3- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة الداخلية

في شركات المساهمة.

### **أهمية البحث:**

#### **أولاً: الأهمية العلمية:**

تتبع أهمية البحث من الأهمية الخاصة لمهنة المراجعة الداخلية في الآونة الأخيرة حيث تطورت مهنة المراجعة في أهدافها ومهامها فأصبحت من المهن المهمة والمضيفة لقيمة الشركة وتأثرت مهنة المراجعة بالنظم المحاسبية التي تعتبر المصدر الأساسي للمعلومات والبيانات المالية التي تؤثر على اتخاذ القرارات المالية فتعتبر جودة المراجعة الداخلية صمام الأمان بالنسبة للمستخدمين على اختلاف حاجتهم للمعلومات المالية فهم يتقنون في مصدر البيانات المالية الذي يعتمد على دقة وموضوعية المعلومة الي تستخرج من النظام المحاسبي الذي يبني على مقومات مثل المستندات والدفاتر والإجراءات المالية والموظفين الأكفاء، وتكون الغاية من هذا النظام تقديم معلومات مالية صحيحة تعبر عن واقع المنشأة في الوقت المناسب.

#### **ثانياً: الأهمية العملية:**

تتبع الأهمية العملية في أن صناعة الاسمنت من أهم الصناعات في ولايه نهر النيل وان راس المال المستثمر فيها كبير وتعتبر صناعة الاسمنت من أهم السلع في سوق الصناعات وتعمل هذه المصانع في ظل منافسة كبيرة وذلك لقرب المصانع من بعضها وتمركز سوق السلعة بالولاية لذلك يجب أن تعمل هذه المصانع بكفاءة عالية وعلي مكاتب المراجعة الداخلية بهذه الشركات تقديم المساعدة للإدارة وذلك بالالتزام بالسياسات والقرارات لتحقيق أهداف الشركة وتقديم البيانات والمعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات السليمة.

## حدود البحث:

تتمثل في الآتي:

الحدود الزمانية: تتمثل الفترة من بين عام 2018.

الحدود المكانية: ولاية نهر النيل شركات المساهمة مصانع الاسمنت (بربر- عطبرة - السلام).

الحدود البشرية: الموظفين بالإدارة المالية والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين في مصانع الأسمنت.

الحدود الموضوعية: نظم المعلومات المحاسبية ودقة المراجعة الداخلية.

## منهج البحث:

قام الباحث باستخدام المناهج الآتية:

1. المنهج الاستنباطي: لتحديد محاور البحث وفرضياته.
2. المنهج الاستقرائي: لاختبار مدى صحة فرضيات البحث.
3. المنهج التاريخي: لعرض الدراسات السابقة.
4. المنهج الوصفي التحليلي: لاجراء الدراسات التطبيقية التي تعتمد على المسح الميداني.

## طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات الاولية الضرورية لإعداد الجانب العملي من خلال تحليل الاستبيان الذي وزع على المراجعين الداخليين بالشركات ومشغلي النظم ومديري الاقسام كأداء رئيسية لجمع البيانات والملاحظات والمقابلات الشخصية كأدوات مساعدة. البيانات الثانوية التي رأينها ضرورية لإعداد الإطار النظري التي تم جمعها من خلال الكتب والمراجع والدوريات والنشرات.

## هيكل البحث:

يتكون هيكل البحث من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة. حيث تحتوي المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة. أما الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية ويشتمل على ثلاث مباحث، حيث نجد أن المبحث الأول يتحدث عن مفهوم ونشأة وتطور المحاسبة، أما المبحث الثاني يحتوي مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثالث يحتوي علي خصائص نظم المعلومات المحاسبية. والفصل الثاني بعنوان الإطار النظري للجودة والمراجعة الداخلية ويشتمل على ثلاث مباحث وتناولنا في المبحث الأول مفهوم وأهداف الجودة الشاملة، أما المبحث الثاني يحتوي على مفهوم وظائف المراجعة الداخلية. أما المبحث الثالث يحتوي على مفهوم وخصائص جودة المراجعة الداخلية. أيضاً الفصل الثالث والذي يحتوي على الدراسة الميدانية وتشمل ثلاث مباحث، فالمبحث الأول يحتوي علي نبذة عن الشركات محل الدراسة، أما المبحث الثاني يتناول إجراءات الدراسة الميدانية، والمبحث الأخير يحتوي على تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وأخيراً الخاتمة وتحتوي على النتائج والتوصيات.

## ثانياً: الدراسات السابقة:

استعرض الباحث مجموعة من الدراسات التي تمت حول محاور موضوع بحثه والتي تمكن من الحصول عليها:

### 1/ دراسة منال (2000م)<sup>(1)</sup>:

حيث هدفت الدراسة الي تقييم مدى إمكانية قيام نظام الرقابة الداخلية بتحقيق الجودة الشاملة للخدمات المصرفية واي منظمات ضرورية لازمة للقيام بهذه المهمة للوصول الي الرقي والتميز في الخدمات المصرفية.

تتلخص مشكلة البحث في أن نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية أدى إلي اتجاه كثير من البنوك الي تطبيق هذا النظام لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق الكفاءة والفعالية في أداء الأنشطة والعمليات المصرفية مما يؤدي إلي تقديم خدمات مصرفية ذات جودة مرتفعة.

### توصلت الدراسة لعدد من النتائج وكانت أهمها:

1. يتحقق نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة للخدمات المصرفية من خلال وجود أساليب رقابة حديثة (مثل التقييم الذاتي) لتتناسب مع البيئة المتغيرة وظروف المنافسة والاتجاه إلي إرضاء العميل.
2. لا توجد اختلافات جوهرية بين بنوك القطاع العام والمشارك والخاص فيما يتعلق بتوفر متطلبات نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الجودة الشاملة.

### تمثلت أهم التوصيات في الآتي:

ضرورة قيام البنك المركزي بوضع وتعميم إطار للرقابة الداخلية على البنوك التجارية مبنى على اساس مكونات الرقابة الداخلية وفقاً للإصدارات لجنة بازل وإرشادات معايير مراجعة الجودة بحيث

---

(1) منال مجدي أمين، دور لجان المراجعة في زيادة فعالية عملية المراجعة في شركات المساهمة بمصر، جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، 1429-2000م.

يهدف الي تقييم المخاطر الحالية والمستقبلية وتقييم الجودة الشاملة للخدمات المصرفية للوصول الي رضا العميل ومواجهة المنافسة العالمية.

**يلاحظ الباحث** الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في دور الرقابة الداخلية في تحقيق الجودة الشاملة في البنوك التجارية بينما الدراسة الحالية تهدف إلى إبراز أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

## 2/ دراسة إيمان (2000م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وجود المراجعة المستقلة الفعالة التي تمنع الأخطاء قبل وقوعها. وهدفت الدراسة إلي تطور في مراجعة داخلية مستقلة في النشاط الحكومي في السودان. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

1. في الكثير من الوحدات الحكومية عدد المراجعين الداخليين لا تتناسب وحجم المؤسسات وأن أغلبهم تنقصه الخبرة والتأهيل.

2. إن لائحة الإجراءات المالية لسنة 1995 اهتمت فقط بالمراجعة الذاتية وهذا القصور يؤثر سلباً على الأداء المالي والحسابي وخطط المراجعة الداخلية المستقلة.

3. بشركة الخطوط البحرية السودانية نجد أن الاختلاسات وضياع المال العام سببه الرئيسي إختفاء عنصر المراجعة الداخلية المستقلة في النشاط الحكومي.

**أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي:**

1. ضرورة إنشاء شعبة مستقلة للمراجعة الداخلية بمختلف كليات التجارة والاقتصاد بالجامعات السودانية.

2. ضرورة مشاركة أساتذة المراجعة الداخلية في التطوير وذلك بتبني أساليب حديثة.

---

(1) إيمان محجوب محمد، تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان، دراسة تطبيقية على مؤسسات الدولة الإقتصادية، جامعة النيلين الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م.

3. ضرورة ضمان درجة وظيفية للمراجع الداخلي المستقل قريباً من الإدارة العليا في المؤسسات التي انتدب إليها.

4. توفير هيكل خاص بالمراجعين الداخليين بالشركات والمؤسسات وتقديم المزايا الكافية لهم من نواحي مالية وترقية وتحسين ظروف العمل بما يتناسب مع مسؤولية العمل الرقابي.

**يلتزم الباحث الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان بينما الدراسة الحالية تهدف إلى إبراز أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.**

**3/ دراسة خالد، (2000م)<sup>(1)</sup>:**

هدفت الدراسة إلى القيام بدراسة تحليلية لضبط زيادة درجة كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال في محاولة السعي نحو تقديم إطار مقترح للضوابط الرامية إلى زيادة درجة كفاءة هذه المهنة الحيوية لمواجهة ظاهرة الفساد المالي وتمثلت مشكلة البحث في محاولة الإجابة على الأسئلة الآتية: كيف يمكن لمهنة المراجعة أن تواجه ظاهرة الفساد المالي في قطاع الأعمال بالكفاءة المطلوبة أو بعبارة أخرى ما هي الضوابط المناسبة لزيادة درجة كفاءة مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

أ) تعتمد جهود دعم دور مهنة المراجعة الداخلية في مراجعة ظاهرة الفساد المالي على تطوير مبادئ التطبيق الامثل لمنظومة الرقابة على الشركة المساهمة والعمل على تحقيق أكبر قدر ملائم من

---

(1) خالد محمد عبد المنعم، نحو اطار متكامل لضوابط كفاءة أداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي، كلية التجارة، جامعة القاهرة- مجلد كلية التجارة للبحوث العلمية بجامعة القاهرة- العدد الثاني، رسالة دكتوراه منشورة، 2000م.

الاستقلالية للمراجع الداخلي وتفعيل دور لجان المراجعة بالإضافة تطوير معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.

(ب) يشير الواقع العملي لمهنة المراجعة الداخلية في كثير من الدول الي عدم توافر المنظمات المهنية المشرفة على تنظيم شئون المهنة وكذلك عدم اكتساب إدارة المراجعة الداخلية للموقع التنظيمي المناسب وأضف إلي ذلك عدم اهتمام إدارة العديد من منشأة الأعمال بتعيين الكفاءات المهنية المناسبة لإدارة المراجعة الداخلية.

(ج) لم يهتم الكثير من الدول العربية بوضع الخطوات العلمية الكافية في سبيل إلزام شركات الاعمال بنظام لجان المراجعة بل بعض الدول اخذت على عاتقها أمر إلزام تلك الشركات بهذا المحور العام.

(د) انحسار دور المراجعة الداخلية في كثير من الدول العربية على مجرد القيام بالمراجعة الحسابية والمسند إليها دون الاهتمام بالدور البنائي والتقويمي المطلوب وبالتالي أدى إلي ضعف كفاءة المراجعة الداخلية في مواجهة الفساد.

توصلت الدراسة لأهم التوصيات:

1- ضرورة إلزام كافة الشركات بتكوين لجان مراجعة مكونة من المديرين غير لتنفيذ من بينهم اثنان على الأقل متخصصين في مهنة المراجعة ومن مهامها تعيين مدير المراجعة الداخلية ويتم رفع تقارير المراجعة الداخلية مباشرة إلي اللجنة.

2- ضرورة تنظيم شئون مهنة المراجعة الداخلية بإنشاء المنظمة المهنية الرسمية ما لم تكن موجودة.

3- ضرورة قيام السلطات التشريعية قوانين تلزم المراجعين الداخليين بإبلاغ سلطات الاداء العام بوقائع أي مخالفات مالية أو فساد مالي يقع بالشركة.

4- ضرورة قيام المنظمة بإصدار معايير ودليل أداء مهنية خاصة بموضوعات المراجعة الداخلية ومراجعة عمليات التجارة الإلكترونية وجودة الأداء المهني.



يلاحظ الباحث الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في اهتمت بمحاربة ظاهرة الفساد بواسطة وضع ضوابط لكفاءة مهنة المراجعة الداخلية، بينما الدراسة الحالية تهدف إلى أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

4/ دراسة محمد، (2000م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي:

تغيرت بيئة عمل الشركات لقد تحولت الاشكال القانونية للشركات من مشروعات فردية إلى شركات مساهمة وقد ظهر موضوع التحكم في الشركات نظراً لشعور العديد من حملة الاسهم بأن مديري الشركات ليسوا خاضعين لمحاسبتهم من خلال الدراسات اتضح إن حملة الاسهم ليس لهم دور فعال في إدارة شركتهم فمجلس الإدارة هيئة تعين نفسها بنفسها وتضمن بقائها بنفسها وهذه القوة المعطاه لمجلس الإدارة لا يقابلها محاسبة في الواقع من أي جهة ونؤدي هذه القوة إلى احتمال إساءة استغلالها وهذه التغيرات دعت إلى إعادة النظر في أساليب التحكم في الشركات ويهدف هذا البحث إلى اقتراح تطبيق فكرة لجنة المراجعة بالشركات المصرية.

توصلت الدراسة إلى أهم توصيات ونتائج لهذه الدراسة هي نقل تبعية إدارة المراجعة من القطاع المالي إلى المدير العام أو العضو المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة وذلك لدعم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة والمحافظة على استقلالها وأيضاً على لجنة المراجعة فحص مدى كفاءتهم ومستواهم المهني وعلى إدارة المراجعة الداخلية عرض كل من مشاكلهم على لجان المراجعة الداخلية.

يلاحظ الباحث أن دراسة قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة تناولت دور المراجعة الداخلية موقعها التنظيمي واستقلال المراجع الداخلية له عظيم الأثر على أداء المراجعة الداخلية، أما الدراسة الحالية فتناولت أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

---

(1) محمد الفيومي محمد، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، مجلة الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، رسالة ماجستير منشورة، 2000.

5/ دراسة Ritten Berg ، (2001م)<sup>(1)</sup>:

(جاءت الدراسة بعنوان الدليل إلي المستقبل)

هدفت الدراسة إلي تحديد أهم التطورات التي لحقت بالمراجعة الداخلية المهام الجديدة للمراجعين الداخليين وذلك في ضوء المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلي أن نطاق المراجعة الداخلية اتسع بشكل كبير حيث أصبح المراجع الداخلي مشارك أساسي في عملية إدارة المخاطر ويجب علي المراجعين الداخليين التعرف على استراتيجيات المنشأة من أجل تقييم كفاية أساليب التعامل مع المخاطر وأوصت الدراسة بضرورة وضع معايير المراجعة الداخلية بشكل يراعى فيها الاختلافات القائمة بين بلدان العالم المختلفة.

6/ دراسة Nagy & Cenker ، (2002م)<sup>(2)</sup>:

هدفت هذه الدراسة الي تقييم التعريف الجديد للمراجعة الداخلية وذلك من خلال دراسة أجريت على عينه مكونه من 11 رئيس المراجعة الداخلية بكبرى الشركات المتداولة في البورصة.

وقد توصلت الدراسة إلي وجود اختلافات كبيرة في وجهات النظر حول نطاق عمل وظيفة المراجعة الداخلية حيث تراوح بين اقتصارها على دور التحقق التقليدي والدور الاستشاري وتحقيق قيمة مضافة كما توصلت أيضاً إلي وجود اعتقاد بأن الإدارة العليا هي التي تحدد مفهوم المراجعة الداخلية للشركة بصورة ملائمة وأن دور العينات المهنية ينبغي ان تركز في وضع دليل الإرشادات العمل لهذه الوظيفة. وأخيراً أشارت الدراسة لما وجود ثقافة مالية ممتازة أو على الأقل جيدة لدي لجان المراجعة لعينة الدراسة وأن هناك قنوات اتصال قوية بين رؤساء المراجعة ومدراء اقسام المراجعة بشركاتهم يتفق مع ما هو تتوقعه لجان المراجعة منها.

---

(1) RittenBerg دليل إلى المستقبل مجلة كلية للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد رقم3، المجلد رقم 1، يناير 2001 ص،205

(2) Nagy & Cenker, Assessment Of Newly Defined Internal Audit Function, Management Auditing Journal, 2002 .

يلاحظ الباحث الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في أن هذه الدراسة تناولت النظرة المستقبلية لوظيفة ومهنة المراجعة الداخلية وكيف أصبح للمراجع دوراً أساسياً في إدارة المخاطر في معظم البلدان، بينما الدراسة الحالية تهدف إلى إبراز أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

7/ دراسة حسين، (2002م)<sup>(1)</sup>:

هدف الدراسة تقييم فاعلية وكفاءة أجهزة الرقابة الداخلية في بلدية عزة.

وتمثلت مشكلة الدراسة في أسئلة الآتية: ما مدى دقة وسلامة نظم الرقابة الداخلية في بلدية عزة؟. ما مدى فاعلية الرقابة على الأداء التنفيذي في بلدية عزة؟. ما مدى تطبيق جهاز الرقابة الداخلي لمعايير الأداء المهني الخاصة بالرقابة الداخلية؟.

تمثلت أهم النتائج الدراسة في الآتي: إن نظام الرقابة الداخلية ببلدية عزة دقيق وسليم. إن تطبيق نظام الرقابة الداخلية ببلدية عزة قد تم بصورة جيدة. إن نظام الرقابة الداخلية ببلدية عزة يلتزم بتطبيق الأسس والمعايير المهنية بدرجة معقولة. أن نظام الرقابة الداخلية كان محصوراً ولم يكن شاملاً كل النشاطات.

توصلت الدراسة لأهم التوصيات الآتية: ينبغي دعم إدارة نظام الرقابة الداخلية باحتياجاتها حتى تستمر، ضرورة أن يكون هناك تنسيقاً كاملاً بين المراجع الداخلي والخارجي وذلك بتقوية نظام الرقابة الداخلية، ضرورة أن يكون هناك تدريب مستمر للعاملين وذلك في مجال الأساليب والمعايير المهنية.

---

(1) حسين محمد حسين، تقييم فاعلية أجهزة الرقابة الداخلية ببلدية عزة، رسالة ماجستير منشورة، مجلد الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2002م.

## 8/ دراسة البشير، (2002م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة البحث في الآتي:

- 1- عدم تعريف المراجعة الداخلية وأهميتها وما هي حقوق وواجبات المراجع الداخلية.
- 2- عدم توضيح قواعد المراجعة المحاسبية لبعض بنود الاصول والخصوم وقواعد المراجعة المستنديه (الأصل والصورة وبديل الفاقد).
- 3- كيفية وضع المعايير أو الإجراءات التي تقدم عليها المراجعة الداخلية. هدفت الدراسة الي توضح دور المراجعة الداخلية في مراجعة الأموال ومدخلات الانتاج بمشروع الجزيرة.  
توصلت لأهم النتائج الآتية:

1. أن المراجع الداخلي بمشروع الجزيرة يقوم أولاً بعملية المراجعة اللاحقة الكاملة في حدود الجرد العملي والحسابي والمشتري.
2. المراجعة الداخلية بالمشروع تهدف إلي ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت والتكلفة المناسبة.
3. مراجع قسم المخازن يقوم بمراجعة مخازن الزيوت والوقود والورش.  
توصلت لأهم التوصيات الآتية:

- 1- ينبغي على المراجع الداخلي بمشروع الجزيرة أن يكون محايد في التعامل مع المستويات الادارية المختلفة وأن يحافظ على مستواه الفني من خلال التعليم والتدريب ويجب عليه أن يستجيب لمعايير العمل الميداني.
- 2- ضرورة استخدام الوسائل الآلية مما يكفل التحقق من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ويحافظ على أصول المشروع من التلاعب والاختلاس.

---

(1) البشير عبد الوهاب أحمد، المراجعة الداخلية في مشروع الجزيرة، دراسة تحليلية، جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002.

يلاحظ الباحث إن هذه الدراسة جاءت لتناقش المراجعة الداخلية في مشروع الجزيرة ومدى قدرتها على الحفاظ على أصول المشروع وحمايتها وقدرتها على ترشيد قرارات الإدارة، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

#### 9/ دراسة Sherma، (2004م)<sup>(1)</sup>:

جاءت هذه الدراسة بعنوان المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في البنوك وقد تعرضت الي الدور الهام الذي تلعبه المراجعة الداخلية السليمة للمساهمة في فعالية الرقابة الداخلية وانه يوجد العديد من مناهج المراجعة الداخلية والتي تعتمد بشكل أساسي على فحص العمليات وأختيار الدقه والاعتماد على السجلات والتقارير المالية والالتزام بقوانين والمتطلبات التنظيمية إلا أن هذه المناهج لا تقدم الإدارة بحثاً وصفيّاً عن إدارة المخاطر وبالتالي فهناك حاجة ماسة للتحويل إلي إعادة تعريف وتوجيه نطاق المراجعة الداخلية لكي يهتم بالاعتماد على الأدوات الحديثة في إدارة المخاطر ومساعدة وحدات العمل لتخفيض المخاطر ومن تم فان النموذج الجديد للمراجعة على أساس المخاطر يعمل على تحويل تركيز المراجعين الداخليين على المخاطر وتقييم فعالية نظم إدارة المخاطر وتقديم مقترحات لتخفيض المخاطر الحالية.

يلاحظ الباحث أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت كيفية زيادة فعالية المراجعة الداخلية وعلاقتها بإدارة المخاطر، بينما الدراسة الحالية تناولت تأثير نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

---

(1) Sherma، المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في البنوك الهندية، رسالة ماجستير منشورة في مجلة، البحوث جامعة القاهرة العدد رقم (32) 2004م.

تمثلت مشكلة الدراسة في أن قطاع الأعمال السوداني في كافة إداراته يواجه صعوبة في مجال اتخاذ القرارات. والنقص الشديد في مجال تطبيق استخدام نظم المعلومات المحاسبية وقصور نظم المحاسبة التقليدية عن أداء دور فعال في ترشيد القرارات الإدارية وما يتبع ذلك من آثار سلبية أهمها يتمثل في: عدم كفاية المعلومات المحاسبية لإغراض اتخاذ القرارات الإدارية وعدم السرعة في إمداد الإدارة بالمعلومات المحاسبية للأزمة لاتخاذ القرارات الإدارية في الوقت المناسب. وعدم ملائمة المعلومات المحاسبية لموضوع القرارات الإدارية المراد اتخاذها. عدم شمول التقارير للإغراض الإدارية والتحليلات والتفسيرات الوافية الدقيقة والموضوعية. غياب ما يكفل التنبؤ بالإحداث القادمة بالتقارير الإدارية نظراً لاهتمامها بالإحداث التاريخية على حساب الاهتمام بالأحداث المستقبلية. ضعف إدراك المديرين للدور الذي يمكن إن تؤوله لهم وظيفة المحاسبة وحصرها في عملية الاهتمام بالمدخلات (التسجيل والقيود في السجلات وعدم الاهتمام بالمخرجات ونوعية المعلومات). عدم اهتمام الإدارة بعملية تطوير الانظمة المحاسبية لتحسين نوعية المخرجات المقدمة لها.

تمثلت نتائج وتوصيات الدراسة في الآتي:

الشركة موضع البحث يستخدم الحاسوب بشكل أساسي في إدارة نظم المعلومات المحاسبية كما أنها تستفيد بشكل كبير من القدرة العالية للحاسوب في سرعة التعامل مع المدخلات وكفاءة عمليات التشغيل والدقة في المخرجات وهذه النظم تم تطويرها بشكل يلائم احتياجات الإدارة والتي تتميز بالمرونة التي تسمح بإجراء أي تعديلات عليها طبقاً لمتغيرات الظروف وإن استخدام نظم المعلومات المحاسبية أدى إلي إنتاج معلومات دقيقة وملائمة وموضوعية وذات قيمة مضافة الذي كفل بدوره قرارات رشيدة للمنشأة وأن استخدام النظم أدى إلي تطوير وزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.

---

(1) فياض حمزة محمد رملي، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ترشيد قرارات الإدارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.

يلاحظ الباحث أن الدراسة الفياض تناولت مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في رشيد قرارات الإدارة وزيادة فعاليتها، بينما الدراسة الحالية أثار استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

#### 11/ دراسة Cooper، (2006م)<sup>(1)</sup>:

تتعلق هذه الدراسة بالدور المتسع للمراجع الداخلي في ضوء التغييرات الحديثة في بيئة الممارسة المهنية وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 270 على شركه امريكه لتحديد مدى استجابة هذه الشركات لمتطلبات القانون الجديد بشأن المراجعة الداخلية وإشارة الدراسة إلي أن 60% من الشركات في العينة خصصت أكثر من 50% من موارد إدارة المراجعة الداخلية لمقابلة الالتزام بأداء الدور المتسع الناتج عن تطبيق قانون SOX والذي ترتب عليه توسيع دور المراجعة الداخلية بالاعتصار على المخاطر المالية يشتمل المخاطر التشغيلية ومخاطر العمليات ومخاطر غير مالية أخرى.

يلاحظ الباحث إن الفرق بين دراسة (Cooper) والدراسة الحالية أن الدراسة تناولت اتساع دور المراجعة الداخلية بناء على تطبيق قانون SOX والذي أدى إلى توسيع دور المراجعة الداخلية في دراسة المخاطر المالية والغير مالية، بينما تناولت دراسة الحالية أثار استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

#### 12/ دراسة عبد المطلب، (2007م)<sup>(2)</sup>:

هدفت الدراسة إلي التعرف على الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تحسين وتطوير الأداء الرقابي وإحكام الرقابة على الشركات في القطاعين العام والخاص بالسودان.

تمثلت مشكلة البحث في الآتية:

---

(1) Cooper, The Objectivity Of Accountancy Integration Support Judgment, Acpa. Journal. March 2006.

(2) عبد المنطلب أبوزيد عثمان، دور المراجعة الداخلية في حوكمة شركات القطاع العام، وشركات القطاع الخاص السودانية، دراسة تطبيقية، جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

- 1- هل ضعف المراجعة الداخلية بسبب الازمات المالية والفساد والإنهيار .
- 2- هل يمكن للمراجعة الداخلية أن تخلق مناخ مناسب يساعد المسؤولين في القيام بمسئوليتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية وبتحقيق الأهداف المرجوة.
- 3- هل للمراجعة الداخلية أثر على الضبط والتحكم المؤسسي.
- 4- هل تطور المراجعة يرتبط بمواكبتها للمتغيرات الحديثة في بيئة الأعمال مثل إدارة المخاطر وتكنولوجيا المعلومات والحوكمة.

توصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

1- أن وضع المراجعة الداخلية في الهيكل التنظيمي للشركة أو المؤسسة له علاقة بكفاءة أداء العمل الرقابي.

2- المصالح والدواوين الحكومية في القطاع العام لا تعاني من أي مشكلة مالية أو أي مسائل قانونية وذلك لوجود الإدارة المؤهلة ووجود ضوابط الرقابة والمراجعة بعكس القطاع الخاص.

تمثلت أهم التوصيات الآتي:

- (أ) يجب تطبيق معايير الرقابة بتحديد و تفصيل دور مجالس الإدارات.
  - (ب) يجب الأخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات مبدأ الشفافية والإفصاح لتجني الشركة نتائج القرارات على الشركة أن تولى مزيد من الجهد لتأهيل العنصر البشري من الناحية المهنية والأخلاقية.
- يلاحظ الباحث أن الدراسة الحالية تناولت دور المراجعة الداخلية في شركات القطاع العام والخاص السودانية ومدى مقدرة الإدارة على محاربة الفساد باستخدام إدارة المراجعة الداخلية، بينما الدراسة الحالية تناولت تأثير نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.



تمثلت مشكلة البحث في توضيح أوجه القصور التي واجهت قيام الإدارة العامة للمراجعة الداخلية كاداءة مستقلة تتبع لوزير المالية وأهم أوجه القصور هي عدم تهيئة البيئة الصالحة لأداء مهمتها وعدم وجود كوادر غير مؤهلة للمحافظة على المال والحد من الاختلاس والتزوير.

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على دور المراجعة الداخلية لأجهزة الدولة في رفع كفاءة الرقابة الداخلية وحماية أصول وممتلكات الدولة.

#### أهم نتائج الدراسة:

1. أسلوب المراجعة ونوعها ونطاق عملها يتم وفقاً لطبيعة المنشأة وحجمها.
2. المراجعة الداخلية تعد من ضمن أجهزة الدفاع لوزارة المالية وتعتبر صمام أمان لكي لتطمئن المسؤولين بالأجهزة الإدارية والمالية بقدرة وكفاءة أجهزتهم وإنها تعمل بكفاءة واقتدار.
3. وجود المراجعة الداخلية كأداء مستقلة في الوحدات الحكومية تؤدي إلي رفع كفاءة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وحماية الأصول والممتلكات.

#### أهم التوصيات تتمثل في الآتي:

1. أن تكون وظائف المراجعة الداخلية في الدولة مركزية تتبع تبعية كاملة من الناحية الادارية والفنية الي الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بوزارة المالية.
2. زيادة عدد المراجعين الداخليين بحيث تغطي جميع الوحدات الحكومية.
3. يجب تأهيل وتدريب العاملين بالمراجعة الداخلية وأن يكون الحد الأدنى بتعين الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة.

---

(1) عثمان محمد الحسن، المراجعة الداخلية وأثرها على ترقية أداء الوحدات الحكومية في العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م .

4. أن تصرف جميع استحقاقات المراجعين من الإدارة العامة للمراجعة الداخلية وليس من

الوحدة محل الفحص حتى نحافظ على استقلال المراجع.

**يلاحظ الباحث** أن الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية أن هذه الدراسة تناولت دور المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

14/ دراسة نهلة، (2008م)<sup>(1)</sup>:

تهدف هذه الدراسة الي التأكد من الحصول علي بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها وكذلك تخفيض احتمال حدوث مخالفات وكذلك تشجيع العاملين للالتزام بالسياسات الموضوعه بواسطة الإدارة. أما مشكلة الدراسة فتمثل في أن الرقابة يجب أن تمارس على كافة أوجه النشاط بالمنشأة ويعتمد نطاق الرقابة الداخلية التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية على مدي تعقيد عمليات مسك الدفاتر والتكاليف والمجهودات المرتبطة بطرق وأساليب الرقابة ويقع على عاتق الإدارة توفير النظام المناسب لتخفيض طرق عدم اكتشاف الخطأ.

توصلت الدراسة لأهم نتائج الآتية:

- 1- تقوم إدارة المصنع ينطبق نظام الرقابة الداخلية بشكل صارم وفقاً للوائح والقوانين.
- 2- يقوم نظام الرقابة الداخلية بتشجيع العاملين على الالتزام بالسياسات واللوائح وتحفيز الملتمزمين.
- 3- التدريب المستمر للعاملين أدى إلي رفع قدراتهم وزيادة المهارات مما يؤدي إلي زيادة الإنتاج والأرباح.

توصلت الدراسة لأهم التوصيات الآتية:

- 1- لابد من تقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل دوري للتأكد من كفاءته وفعاليتها.

---

(1) نهلة ابراهيم عبد الكريم، اثر الرقابة الداخلية في زيادة الكفاءة والفعالية في المنشآت الصناعية، دراسة حالة مصنع بوهيات المهندس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م.

2- يجب على المراجع الداخلي فحص نظام الرقابة الداخلية وإعداد تقارير عن كفاءتها.

3- رفع كفاءة العنصر البشري عن طريق التدريب والتأهيل.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت أثر الرقابة الداخلية في زيادة كفاءة وفاعلية المنشآت الصناعية، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

15/ دراسة ابراهيم، (2008م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة البحث في أن المراجعة الداخلية أصبحت تلعب دور أساسي في أركان الحوكمة في الشركات ولها أساس في إعداد التقارير المالية وصياغتها وتناولت هذه الدراسة مدى تأثير أداء المراجع الداخلي على أتعاب المراجع الخارجي. حيث أن المراجع الخارجي شارك في إعداد عوامل معينة مثل الاكتمال والموضوعية وطبيعة العمل المؤدي كما هو محدد في المعيار الدولي رقم 65 وتحديد درجة اعتمادهم على وظيفة المراجعة الداخلية.

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

1. هل توافر الاكتمال لوظيفة المراجعة الداخلية يؤثر على اتعاب المراجع الخارجي.
2. هل توافر الموضوعية لوظيفة المراجعة الداخلية يؤثر على اتعاب المراجع الخارجي.
3. هل توافر العمل المؤدي في الجوانب المالية من جانب وظيفة المراجعة الداخلية يؤثر على اتعاب المراجع الخارجي.
4. هل المحددات مجتمعه (الاكتمال- الموضوعية والعمل المؤدي) تؤثر على اتعاب المراجع الخارجي.

تمثلت أهم نتائج البحث في الآتي:

---

(1) إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، نموذج مقترح لتحديد تأثير محددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على الاتعاب المتوقعة للمراجعة الخارجية، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بن سويف، العدد الأول، 2008م.

1- المراجعة الداخلية لها دور فريد وخرج في حوكمت الشركات باعتبارها أحد أهم أركان حوكمة الشركات اعتبار أن لها احتكاك يومي قبل الأمور خاصة المنشأة.

2- المراجعة الداخلية بها دور هام في مدي صدق القوائم المالية والتقارير وفي منع حدوث انحراف فيها وهذا الدور يؤثر على قرارات الانتماء ودرجة اعتماد المراجع الخارجي على وظيفة المراجعة الداخلية.

3- تقاس جودة وظيفة المراجعة الداخلية من وجهة نظر معايير المراجعة الخارجية بمدى توفر محددات الاكتمال والموضوعية وطبيعة العمل المؤدي وهي محددات وفق المعيار (65) والذي يضم من خلاله المراجع الخارجي درجة الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية.

4- يقيم مدي الاكتمال في وظيفة المراجعة الداخليه من خلال قياس درجة التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين ومدة خبره العمليه ومقدار ساعات التدريب السنوية للمراجع الداخلي.

5- وتقيم الموضوعية من خلال درجة استقلال المراجع الداخلي.

6- يضم طبيعة العمل المؤدي من وظيفة المراجعة الداخلية من خلال تقييم الوقت الذي يبذل في اداء أعمال مالية أو مهام المراجعة المالية أو التقرير المالي أو مساعدة المراجع الخارجي.

وأهم توصيات البحث: يوصى الباحث بإجراء دراسات مستقبلية لتأكيد تأثير طبيعة العمل المؤدي من قبل وظيفة المراجعة الداخلية والإتعااب المتوقعة لعمالة المراجعة. ويوصي الباحث بعمل دراسات مستقبلية تربط بين حجم الاستثمار في وظيفة المراجعة الداخلية والإتعااب المتوقعة لعملية المراجعة الخارجية.

**يلاحظ الباحث** أن هذه الدراسة تناولت مدى تأثير جودة عمل المراجع الداخلي على أتعااب المراجع الخارجي، بينما تناولت الدراسة الحالية أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

تهدف الدراسة الى دراسة منهج واضح المعالم في استخدام التقنيات الهائلة والمتطورة للحاسبات الالكترونية في التطبيق الفعال لنظام المعلومات المحاسبي بإجراءاته ومراحله الثلاث (مرحلة تجميع البيانات- مرحله التشغيل ومرحلة المخرجات) ويتم ذلك من خلال الربط الواضح بين المكونات المادية للحاسب الآلى وقاعدة البيانات التى يتم إعدادها وتجهيزها بحيث تكون قابله للتشغيل على الحاسب الآلى. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لابد أن المعلومات التى يتم الحصول عليها في شكل تقارير مالية وغير مالية اقتصادية وبمعنى آخر أن تكون تكلفة النظام أقل من عائد المعلومات التى يتم الحصول عليها، وألا انتفت الحكمة في استخدام أنظمة تشغيل بيانات النظام المحاسبي على الحاسب الآلى. ومع التطور السريع والملاحظ في مكونات الحاسب من حيث سرعة الأداء ودقة المعلومات الناتجة من التشغيل الذى يواكبه في نفس الوقت تطور مماثل في نظام المعلومات المحاسبي الذى يعد نتاج علم المحاسبة ونظرية المحاسبة بما تتضمنه من معايير (المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها - AAP).

وتمثلت أهم النتائج:

1. تستخدم الشركة نظام محاسبي آلى ويدوى يهدف الى تحقيق السرعة والفعالية في معالجة البيانات .
2. لا يوجد فصل ملائم بين المهام حيث وجد أن من يقوم باعداد مستندات القيد الاول هو نفسه يقوم بإدخال البيانات للحاسب.
3. عدم وجود مسار واضح للمراجعة يمكن من خلاله تتبع العمليه المعينة وصولا للتحقق من دقة كل ما تم ادخاله وتشغيله على الحاسب.
4. عدم وجود نظام جيد لمراجعته مخرجات النظام المحاسبي على الحاسب حيث يتم التعامل مع المخرجات على أنها من المسلمات.

---

(1) عادل عمر على سلطان، الحوسبة وأثرها على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، 2009م.

5. قيام بعض الموظفين غير المصرح لهم باستخدام الوحدات الطرفية دون إذن مسبق من المسئول.
6. وجود إمكانية دخول أي شخص من غير ذوي الاختصاص على الحاسب وتشغيله واستخراج بيانات بحجة أنه من ذوي الخبرات وحتى لا يتعطل العمل.
7. أن مراجع الحسابات المكلف بمراجعات القوائم الماليه ليس لديه الخبرة الكامله للتعامل مع الحاسب ومخرجات النظام المحاسبي.

تمثلت أهم التوصيات:

1. تطوير مستندات القيد الأول بحيث تتناسب مع التطور الهائل في تقنيات ادخال بيانات المداخلات للحاسب.
2. ضرورة الالتزام بالفصل الملائم بين المهام منع من يعلمون كيفية عمل النظام بالاتصال بمن لهم الحق في الدخول على النظام لتشغيلية.
3. تفعيل دور الرقابة المادية والمتمثل في منع دخول غير مصرح به إلى الحاسب (لمنع التلاعب في البيانات).
4. ضرورة التصريح باى عمليات تعديل أو تغيير في البرامج مع تجربتها بعد التعديل وحفظها مباشرة.
5. ضرورة ان تتضمن البرامج مساراً للمراجعة بعد كل عملية تشغيل يظهر منه اسم من قام بالتشغيل وزمن التشغيل والطرف المرئى المستخدم.
6. أحكام الرقابة على مخرجات النظام المحاسبي.
7. ضرورة أن يكون المراجع الخارجى (المحاسب القانونى) المكلف بفحص البيانات المالية المنشورة (القوائم المالية) والتي تتمثل مخرجات النظام المحاسبي لديه الخبرة الكافية في التعامل مع الحاسب وبرامجه وأن يتأكد من كفاءة انظمة الرقابة الداخلة المطبقة فى بيئة الحاسب الآلى.

ويلاحظ الباحث أن هذه الدراسة اهتمت بكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها على الرقابة الداخلية بينما الدراسة الحالية تناولت أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

17/ دراسة منذر، (2009م)<sup>(1)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلي تقييم اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في غزة وكذلك عملت على قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية ومعرفة العقبات والمشاكل التي تصاحب استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1- ما هي واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة؟

2- هل اثرت نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات الماليه للشركات؟

3- هل يوجد جدوى اقتصاديه من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات؟

4- ما هي معوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة؟

توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات وحجم راس المال له أكبر الأثر على استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية وكذلك أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلي تحسين الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات ودقتها وملائمتها وإمكانية الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

توصلت الدراسة لأهم التوصيات التالية:

شركات الخدمات في قطاع غزة ذات رأس مال وعمال وإيرادات كبيرة يفضل أن تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المتطورة وذلك للحصول على أكبر فائدة من تلك النظم على الشركات أن تعمل

---

(1) منذر يحي الداية، أثر استخدام نظم المعلومات للمحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، 2009م.

على استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات وذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلي زيادة إيرادات الشركة.

**يلاحظ الباحث** أن هذه الدراسة تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

18/ دراسة اسماعيل، (2010م)<sup>(1)</sup>:

هدفت إلي وضع إطار شامل لإدارة المخاطر وتحديد الدور الذي يلعبه المراجعين الداخليين في مراجعة إدارة المخاطر كما حاولت الدراسة أيضاً بتجميع آراء المراجعين الداخليين بخصوص العوامل الأخرى المتعلقة بمراجعة إدارة المخاطر واعتمدت الدراسة على مسح أو استطلاع آراء المراجعين الداخليين الذين يعملون بالبنوك لاختبار تنبؤاتهم.

توصلت الدراسة إلي أنه توجد علاقة ارتباط قوية بين نوعية ملكية البنك وجوده إجراءات المراجعة على أساس المخاطر وتغيير النتائج إلي أن هذه العلاقة في صالح المصارف أو البنوك الخاصة والمشروعات المشتركة وأن المرجعين الداخليين يعتبرون انفسهم قادرين على القيام بدور أكبر ومهام في مراجعة إطار إدارة المخاطر وأفضل من الاستعانة بخبراء خارجيين للقيام بعمليات المراجعة الداخلية مثل مكتب المحاسبين القانونيين للاستشارات.

**يلاحظ الباحث** أن هذه الدراسة جاءت لتحديد دور المراجع في مراجعة إدارة المخاطر، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

---

(1) اسماعيل محمد ابراهيم، أدراك المراجعين أدوارهم في مراجعة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي المصري، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، المجلة العلمية بقطاع كليات التجارة، العدد التاسع، يناير 2010م.



## 19/ دراسة AYVAZ AND PENHCVALI ، (2010م)<sup>(1)</sup>:

جاءت الدراسة في المراجعة الداخلية على أساس إدارة المخاطر على مستوى المنظمة وتصدق الي تقديم منهج المراجعة على أساس المخاطر والذي تم تصميمه على أساس إطار لجنة Ern for Me work coso للإدارة الشاملة للمخاطر وقد تطرقت الدراسة في البداية إلي إطار لجنة SOCO ثم الي مراحل تطبيق منهج المراجعة على أساس إدارة المخاطر والتي تمثلت في تخطيط المراجعة ثم تنفيذ المراجعة وأخيراً إعداد التقرير وتوصلت الدراسة على إن المراجعة الداخلية التقليدية تطورت من التركيز على اكتشاف الأخطاء في التوكيد على المراجعة على أساس المخاطر كما أن المراجعة الداخلية أصبحت تعتمد على نظام إدارة المخاطر في الحصول على المعلومات والتي تساهم في نشاط تقييم المخاطر وتجعل من السهل توجيه موارد المراجعة الداخلية في المناطق الأكثر خطورة بدلاً من خطورة المراجعة الداخلية التقليدية وتوصلت أيضاً إلي إن وحدات المراجعة الداخلية في تركيا تشارك في إدارة المخاطر من خلال القيام بالإعمال التوكيدية والخدمات الاستشارية إلا أنه على الرغم من ذلك مما زالت هناك فجوة بين الممارسة في تركيا و الممارسة في المنظمات العالمية الأخرى.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة جاءت دور المراجع ومساهمته في إدارة المخاطر، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

## 20/ دراسة DANESCU AND OTHERS ، (2010م)<sup>(2)</sup>:

جاءت الدراسة في المراجعة الداخلية على أساس المخاطر منظور متطور بالتطبيق للشركات والبنوك.

---

(1) Ayuaz. Epehlivanli, D: Enterprise Risk Management Based Internal Auditing And Turkey Practices , Serbian Journal of Management 2010. Vol 5 No 1, pp 1-20.

(2) Danescu. T. And etall. Risk Based Internal Audit perspective Offered to Corporation And Banks. Business And Economies Analysis Unversitatis Apulensis Series, Economical, 2010, pp231-237.

هدفت هذه الدراسة على اقتراح إطار توجيهي إجرائي لبيان كيفية معالجة المشاكل المتعلقة بالمراجعة الداخلية التشغيلية بالتركيز على الخصائص المميزة للمؤسسات المصرفية الرومانية. وقد أشارت هذه الدراسة إلى الخطوات العملية لتطبيق منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر والتي تمثلت في تقييم مستوي نضج إدارة المخاطر بالمنظمة وتطوير استراتيجية عامة للمراجعة الداخلية وخطة المراجعة الداخلية وأخيراً تنفيذ المراجعة الداخلية.

توصلت الدراسة إلى أن معظم النظم المصرفية الحالية تعتمد على قياس تقريبي للمخاطر التشغيلية وأن تطوير منهج معياري سوف يحقق دقة أكبر في عملية القياس الداخلي للمخاطر التشغيلية وهذا يأتي من خلال الاعتماد على المراجعة على أساس المخاطر.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة تناولت الخطوات العملية لتطبيق منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر بطريقة متطورة، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

21/ دراسة DUSZA، (2011م):<sup>(1)</sup>

جاءت الدراسة في تحليل لاداء أو سير العمل في المراجعة الداخلية في بولندا. هدفت هذه الدراسة إلى عرض البحث الذي اجري على عدد من الشركات البولنديه فيما يتعلق بسير عمل المراجعة الداخلية فقد حدد الباحث أثناء عدد من الحواجز أو القيود التي تخفض من كفاءة خلايا المراجعة الداخلية لقيام بعملها كأداءة لتحسين الشركة كما أشار إلى المجالات التي ينبغي تحسينها من أجل تحسين كفاءة المراجعة الداخلية وأجريت الدراسة على عينة مكونة من 137 شركه منها 57 شركة قطاع عام والباقي

---

(1) Danescu. T. And etall. Risk Based Internal Audit perspective Offered to Corporation And Banks. Business And Economies Analysis Unversitatis Apulensis Series, Economical, 2010, pp231-237.

شركات القطاع الخاص وتشمل العينة مديري أقسام المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

توصلت الدراسة إلي أن أداء المراجعة الداخلية في الشركات البولندية يتطلب تغييرات تجعل المراجعة الداخلية أداءه فعالة لتحسين الشركة مما يساهم في تعزيز دور المراجعة الداخلية فعلى الرغم من أن المراجعة التقليدية في الشركات البولندية صاحبها العديد من المخالفات الواضحة في أدائها إلا أن مديري الشركة انحازوا إلي تطبيقاتها في الشركة وإنها تلائم أداء الشركة كما ذكرت الدراسة وأنهم يعتقدون أن المراجعة الداخلية تؤثر إلي حد كبير في تحسين أداء الشركة وفي فعالية الحلول المنفذة إلا أنهم اتفقوا على أن أداء المراجعة الداخلية الحالي أقل مما هو مطلوب وبالتالي فإن هناك حاجة ملحة لإدخال تعديلات فيما يتعلق بمبادئ عمل المراجعة الداخلية .

**يلاحظ الباحث** أن هذه الدراسة تناولت سير عمل المراجعة الداخلية في بولندا والصعوبات التي تواجهها بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

## 22/ دراسة عبيد، (2011م)<sup>(1)</sup>:

تهدف هذه الدراسة إلي استكشاف طبيعة وخصائص المراجعة الداخلية في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة المصرية وأيضاً تقيم قدرتها على الوفاء بدورها في حوكمت الشركات وقد أجريت الدراسات من خلال قوائم أو نماذج استقصاء يهدف لاستكشاف وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية من أربعة جوانب رئيسية هي: ترتيبات الإسناد الخارجي أو الداخلي لوظيفة المراجعة الداخلية والوضع التنظيمي والأنشطة والتفاعل مع المراجع الخارجي.

توصلت الدراسة إلي أنه على الرغم من أن نسبة كبيرة في الشركات المدرجة في البورصة المصرية لها وظيفة مراجعة داخلية وتمتلك عدد كافي من المراجعين الداخليين إلا أن المراجعة الداخلية في هذه الشركات أقل نضج

---

(1) عبيد خالد صالح، وظيفة المراجعة الداخلية دراسة استكشافية للشركات المقيدة في البورصة المصرية ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الحادي والثلاثون، المجلد الأول، 2011م.

ونواجه العديد من الصعوبات التي تؤثر سلباً في فعاليتها في حوكمة الشركات فيما يتعلق بالوضع التنظيمي فقدان النتائج إلي أن وظيفة المراجعة لها مستويات منخفضة من الاستقلال التنظيمي ودعم الإدارة وموظفي المراجعة الداخلية مؤهلين وعلاوة على ذلك لا تزال الشركات المصرية تؤكد على الدور التقليدي المتعلق بالمراجعة المالية التقليدية ومراجعة الامتثال في الرقابة الداخلية لم يتحرك حتى الآن نحو دور المسئوليه الجديد وهو إضافة قيمة للمنظمة من خلال تقديم خدمات الضمان أو التأكيد والخدمات الاستشارية والمتعلقة بالتقييم والمتابعة وتحسين المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات والتي أشار إليها أثر التعريف الجديد المراجعة الداخلية والذي أصدره معهد المراقبين الداخليين.

**يلاحظ الباحث** أن هذه الدراسة أشارة إلى دور وظيفة المراجعة الداخلية للشركات المصرية العاملة في البورصة، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

**23/ دراسة khanna ، (2011م)<sup>(1)</sup>:**

هدف هذه الدراسة لتحقيق الآتي:

- تقييم التقدم الذي أحرزته البنوك الهندية في تنفيذ المراجعة الداخلية على أساس المخاطر وأيضاً تحديد الانحرافات عن المبادي التوجيهية التي أصدرها البنك المركزي الهندي فيما يتعلق بتطبيق المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.
- كيفية التعامل مع المخاطر في البنوك وذلك في خلال استخدام منهج المراجعة على أساس المخاطر.
- دراسة الاستعدادات التنظيمية في البنوك لتغطية احتياجات وظيفة المراجعة الداخلية من المراجعين الداخليين من حيث العدد والتخصصات والكفاءات تكنولوجية.
- التحقق من إن منهجية تقييم المخاطر وتجهيز خطة المراجعة وتنفيذ المراجعة وأيضاً إعداد التقارير في سياق المراجعة الداخلية على أساس المخاطرة.

---

(1) khanna ، دراسة مسحية لتقييم التقدم في تطبيق المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في البنوك الهندية، دراسة منشورة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، الجزء الأول، عدد خاص بمناسبة انعقاد المؤتمر العلمي السنوي للقسم في الفترة من 11-12 أكتوبر، جامعة عين شمس، 2011م.

- وتوصلت الدراسة إلي أن البنك المركزي الهندي قد أصدر المبادئ والتوجيهات المتعلقة بتطبيق المراجعة الداخلية على اساس المخاطر أن البنوك الهندية من العام 2002 وكذلك إصدار التوجيهات في 2005م واعتمدت البنوك المنهج تدريجياً لتنفيذه عند أداء المراجعته الداخلية واتضح ان كل البنوك قد طبقت هذا المنهج على نطاق واسع عندما تبينت مزاياه.

**يلاحظ الباحث** أن هذه الدراسة أشارت إلى مدى التقدم الذي احرزته البنوك الهندية في تطبيق المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

24/ دراسة ياسر، (2012م)<sup>(1)</sup>:

هدفت هذه الدراسة الي بيان اثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر على تحسين جودة المراجعة الداخلية.

وتكمن مشكلة البحث في حاجة وظيفة المراجعة الداخلية في بيئة العمل المصرية إلي تحويل تركيزها من المراجعة التقليدية والقائمة على أساس الرقابة الي التركيز على المناطق والمجالات والأنشطة الأكثر تعرضاً للمخاطر حتى تواكب التطورات التي لحقت بوظيفة المراجعة الداخلية في البيئات العالمية وحتى نتمشى مع مفهوم المراجعة الداخلية الحديث الذي أصدره معهد المراجعين الداخليين.

توصلت الدراسة إلي إن المراجعة الداخلية تعتبر نشاطاً مضيفاً للقيمة ويساعد المنشأة في تحقيق أهدافها من خلال قياسها تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. وهناك اختلاف واضح بين المدخل التقليدي في المراجعة الداخلية والذي يركز على فحص نظام المحاسبة المالية والتحقق من مدي الالتزام بالسياسات والإجراءات وبين مدخل المراجعة على أساس المخاطر الذي يركز

---

(1) ياسر سعيد محمود الورداني، أثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر علي تحسين جودة المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد الثالث، ابريل 2012 ، ص 83.

على اضافة قيمة للعميل في جميع المجالات التي يطلبها مع التركيز على إدارة المخاطر. ويؤثر تطبيق منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر على مسئوليات المراجعين الداخليين وعلى نطاق المراجعة الداخلية وحجم فريق عمل المراجعة الداخلية والذي يناسب مع أهمية الوحدات الخاضعة للفحص والمراجعة.

توصلت الدراسة أيضاً لتوصيات زكرت على ضرورة تنمية مهارات المراجعين الداخليين من خلال الدورات التدريبية بتفعيل دورهم في متابعة عملية إدارة المخاطر. وعلى المراجعين الداخليين إدراك ضرورة دورهم العام في إدارة المخاطر وما يتطلبه الأمر من تفاعل بينهم وبين أطراف حوكمة الشركات مع المراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة والإدارة العليا.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة أشارت إلى أثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر في تحسين جودة المراجعة الداخلية، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

25/ دراسة غريب، (2012م)<sup>(1)</sup>:

هدفت الدراسة الي تقييم المصادر المختلفة للحصول على خدمات المراجعة الداخلية في شركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية التعرف على محددات اختبار مصادر الحصول على خدمات المراجعة الداخلية وتأثير تلك المحددات على جودة المراجعة الداخلية ومحاولة اقتراح إطار نظري لإيجاد العلاقة بين محددات اختبار مصادر الحصول على خدمات المراجعة الداخلية وجودة المراجعة الداخلية وتوصلت الدراسة إلي توافر الكوادر الفنية والمهنية من موظفي إدارة المراجعة الداخلية ويكون لديهم المام بأعمال الشركة بصورة أكبر من الأطراف الخارجية وعند تقديم الإدارة العليا للدعم الإداري

---

(1) غريب جبر غنام، محددات اختبار مصادر الحصول على خدمات المراجعة الداخلية وتأثيرها على جودة المراجعة الداخلية، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة المحاسبة المصرية، السنة الثانية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2012م.

للمراجعة بفضل اللجوء إلي اداء مهام وأنشطة المراجعة الداخلية من داخل الشركة لتأثير هذا المحدد على جودة المراجعة الداخلية وعند وجود الرغبة في تركيز الاستقلال وموضوعيه نشاط المراجعة الداخليه يفضل الاستعانة بالمصدر الخارجي لتأدية جميع خدمات المراجعة الداخلية عند وجود خطر فقدان الوحدة للرقابة على العمليات التي تم انشاؤها خارجياً مع تلك المؤداة داخليا نظراً لتأثير هذا المحدد على جودة المراجعة.

أهم توصيات البحث تمثلت في أن يكون هنالك معهد مصري لتأهيل وإعداد المراجعين الداخليين وضرورة توجيه الهيئات والتنظيمات الالتزام بالمعايير الخاصة لمراجعة الداخلية.

**يلاحظ الباحث** إن هذه الدراسة إشارة إلى ضرورة اختيار تحديد مصادر الحصول على خدمات المراجعة الداخلية لما لها من تأثير كبير على جودة المراجعة الداخلية، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

## 26/ دراسة انعام (2012م)<sup>(1)</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلي الوقوف على العوامل المحددة لجودة وظيفة التدقيق الداخلي وتوضيح الاطار العام للحاكمة المؤسسية والمفاهيم المتعلقة لها والتعرف على الواقع تطبيق الحاكمية المؤسسية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الاوراق المالية الكويتي وقياس اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية

تمثلت مشكلة البحث في أن عدم تطبيق منظمات الأعمال للحاكمة المؤسسية له تأثيرات غير مرغوبة في العديد من الجوانب منها التصرفات المهنية للمدققين الداخليين الأمر الذي ينعكس على جودة المراجعة الداخلية مما يقلل ثقة المستثمرين في القوائم المالية ويهدد مستقبل المنظمة في النمو والبقاء والاستمرار وعليه تحصر مشكلة البحث في المحاولة الإجابة عن التساؤل هل تطبق دعائم الحاكمية

---

(1) إنعام محسن حسن روليف، اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بارسعيد، العدد الثاني، الجزء الثالث، يوليو - ديسمبر 2012م.

للمؤسسية المتعلقة بالإفصاح و اتفاقية والمسئولية والعدالة والاستقلالية والقوانين والأنظمة أثر في جودة التدقيق الداخلي.

توصلت الدراسة إلي إن التدفق الداخلي يقوم بإضافة قيمة للشركة من خلال الوظائف التي أصبح يطلع بأدائها في إطار حوكمة الشركات والتي تشمل توفير المعلومة للإدارة بكافة مستوياتها وتمثل الحاكمية المؤسسية التقاء الممارسات والإجراءات السليمة وتعمل هذه الإجراءات والممارسات بموجب معايير قواعد تحكمها بصورة محكمة تهدف إلي ضمان عدم حصول التعارض بين الأهداف الإستراتيجية وأسلوب عمل الشركة في تحقيق الاهداف .

وتوصلت أيضاً الدراسة الي وجود تأثير ذي دلالة احصائية لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية كل على حد في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المترجمة في سوق الأوراق المالية الكويتي.

أهم توصيات الدراسة هي أهمية استمرار في تطبيق الحاكمية المؤسسية لما لها من تأثير واضح على جودة التدقيق وتطوير كفاءة المدقق المهنيه وتحسينها من خلال الدورات التدريبية.

**يلاحظ الباحث أن** هذه الدراسة أكدت أثر تطبيق حوكمة المؤسسات ومدى مقدرة المراجع الداخلي بإضافة قيمة للشركة من خلال أداء وظائفه في إطار حوكمة الشركات، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

27/ دراسة سعيد، (2013م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة البحث في أن كثير من المنشآت قامت بإدخال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في الأداء اليومي لها وذلك للاستفادة من المزايا التي توفرها الأنظمة المحوسبة دون أن تأخذ بعين الاعتبار إجراءات الأمن والسلامة والحماية لهذه النظم .

تهدف الدراسة إلي:

---

(1) سعيد مخلد النعيمان، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التدقيق الداخلي على قطاع البنوك التجارية الاردنيه، رسالة دكتوراه منشورة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، 2013م.



1- بيان أثر التطور في علم الحاسوب واستخداماته على كل من النظم المحاسبية وعملية التدقيق الداخلي.

2- بيان بعض الطرق والأساليب التي يتبعها المدقق الداخلي في تدقيق النظم المحاسبية.

تمثلت النتائج في الآتي:

- يؤثر استخدام النظم المحاسبية على عمل المدقق الداخلي ولكنه لا يؤثر على أهداف التدقيق.  
- تهتم الإدارة بتأهيل العاملين في قسم التدقيق الداخلي وتعمل على رفع كفاءتهم خصوصا في جانب النظم المحاسبية.

- تعتبر المستندات الورقية اهم مستندات مستخدمة في عملية التدقيق على الرقم من وجود البيانات المخزنة على الحاسوب.

- تخضع جميع عمليات التعديل والتطوير على النظم والبرمجيات المستخدمة لإجراءات رقابة مشددة خوفاً من التلاعب .

- وخرجت الدراسة بالتوصيات الآتية:

أ- ضرورة أن يكون المدقق الداخلي على علم المتغيرات التي أحدثها استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية قبل البدء في عملية التدقيق.

ب- أن يتم عقد دورات تدريبية للعاملين في التدقيق الداخلي للتأكد من سلامة أرائهم وزيادة كفاءتهم في أداء العمل.

ج- السماح باعتماد السجلات والوثائق الالكترونية بدلاً من المستندات الورقية.

د- تحديث المناهج وطرق التدريس في الجامعات لمواكبة واستخدام هذه التكنولوجيا والنظم المستخدمة وتأهيل العاملين فيها على استخدامها.

يلاحظ الباحث أن هذه الدراسة أثمر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التدقيق الداخلي وتأثيره على أهداف التدقيق وكفاءة المدقق الداخلي، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

28/ دراسة ياسمين، (2014م)<sup>(1)</sup>:

هدفت هذه الدراسة في وضع نموذج مقترح للعوامل المحددة على جودة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر وتأثيرها على أداء المنشأة ويشتمل منها الأهداف الفرعية الآتية وهي:

1. التعرف على العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر.
2. تقديم اطار مقترح لدور العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في التأثير على أداء المنشأة.

3. تقديم نموذج مقترح لدراسة مدى تأثير العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية على اساس المخاطر على أداء المنشأة .

خلصت الدراسة إلى اقتراح نموذج كمي ليقاس تأثير توافر العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر على أداء المنشأة وقد تم بناء هذا النموذج وفقا للعوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية التي اقترحتها الدراسة والمنظمات المهنية واعتمد النموذج على قياس العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية وهي الكفاءة المهنية الموضوعية وجودة أداء المهام .

توصلت هذه الدراسة للتوصيات أهمها ان يتم تطبيق هذا النموذج المقترح على الشركات المصرية المطبقة لمدخل المراجعة الداخلية على اساس المخاطر لتحديد تأثير العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية على اساس المخاطر على اداء الشركات المالي والتشغيلي .

---

(1) ياسمين مجدي، العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية على اساس المخاطر وتأثيرها على اداء المنشأة، رسالة دكتوراه منشورة ، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الخاص، الجزء الثاني، 2014/12/11م، كلية التجارة جامعة عين شمس.2014م.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة سعت إلى تقديم نموذج مقترح لمعرفة العوامل المحدد لجودة المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

29/ دراسة الزبير، (2015م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على الاسئلة التاليه :

1/ مامدى تأثير العوامل القانونيه على فاعليه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العامله في السودان ؟

2/ مامدى تأثير العوامل الاقتصادية على فاعليه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العامله في السودان ؟

3/ مامدى تأثير العوامل التنظيمية على فاعليه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العامله في السودان؟

4/ مامدى تأثير العوامل السلوكية على فاعليه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه في المصارف التجارية العامله في السودان؟

5/ مامدى تأثير العوامل التقنية على فاعليه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية العامله في السودان ؟

تمثلت الهدف الرئيسى لهذه الدراسة في تحليل العوامل المؤثرة في فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المصرفية ودورها في دعم الاداء المالى فى المصرف التجارى في السودان؟

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

---

(1) الزبير دفع الله الزين دفع الله، العوامل المؤثرة في فاعليه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في النظام المصرفي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، 2015م.

1/ وجود تأثيرات هامة ذات دلالات إحصائية لمتغيرات الدراسة في تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي السوداني.

2/ إثبات صلاحية المتغيرات المشتركة في الدراسة لقياس أثرها في تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي السوداني.

3/ تعتبر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في القطاع المصرفي السوداني ذات أهمية عالية بالنظر الى استخدامات أجهزة وبرمجيات متطورة في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.

4/ تتميز نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة بانها ذات فاعلية عالية مما يعنى إن المصارف التجارية في السودان تعمل على زيادة الاهتمام بنظم المعلومات من منطلق دورها الأساسى في زيادة فاعلية وكفاءة تلك النظم.

5/ تتوفر خصائص كل من البيئة القانونية والتنظيمية وكذلك التقنية بدرجة عالية في المصارف التجارية في السودان مما يعزز الاتجاه نحو فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في تلك المصارف.

6/ تتوفر خصائص جودة المعلومات المحاسبية المحوسبة في المعلومات (المخرجات) المحاسبية الصادرة عن النظام المحاسبى المحوسب في المصارف التجارية في السودان .

7/ تتمتع الانظمة المحاسبية المحوسبة في المصارف التجارية في السودان بدرجة مرتفعة من الفاعلية من خلال إجراء العمليات الصحيحة وبالوقت المناسب .

توصلت الدراسة للتوصيات التالية

1/ نظراً لتأثر المعلومات المحاسبية المحوسبة بالبيئة المصرفية المرتبطة بالعوامل القانونية والاقتصادية والتنظيمية السلوكية فان ملائمة هذه النظم.

مع تلك المتغيرات يعتبر مطلباً أساسياً يجب مراعاة والاهتمام به عند بناء وتطوير نظم المعلومات المحاسبية ضماناً لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية.

2/ حيث أن العوامل التقنية كانت ذات أثر كبير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية فإن متابعه المستجدات في تلك العوامل يوجب على الإدارة المصرفية بذل المزيد من الاهتمام والعناية بها عند بناء تلك النظم وبما يسمح بضمان استجابتها للمتغيرات والتطورات التقنية والبرمجية المتوقعه في هذا المجال.

3/ ضرورة اشترك العاملين المختصين في عملية تصميم وبناء نظم المعلومات وبما يتلاءم مع طبيعة واحتياجات المستخدمين لها الامر الذي يحقق خصائص جودة المعلومات المحاسبية كمخرجات نهائية لتلك النظم .

4/ العمل على توسيع دائرة الاستفادة من نظم المعلومات المحاسبية المصرفية لتشمل كافة الادارات والأقسام والأنظمة الفرعية والربط بين فروع المصرف وتمكين عملائها من تحقيق اقصى درجات الاستفادة منها.

5/ العمل على استمرارية تأهيل وتدريب العاملين في مجال نظم المعلومات المحاسبية ورفدها بالكفاءات المؤهلة و المدربة القادرة على دعم واستمرارية عمليات البناء والتطوير لتلك النظم.

6/ ضرورة استمرارية بذل المزيد من الاهتمام من قبل الادارة العليا للمصارف لتحقيق التوافق بين الهياكل لتنظيمه ونظم المعلومات المحاسبية المتطورة باعتبارها أحد أهم مخرجات الأداء المالي الذي يعكس قدرة المصرف على الاستمرارية وتعزيز موقعة التنافسى في السوق.

**يلاحظ الباحث** أن هذه الدراسة تناولت العوامل المؤثر في فعالية نظم المعلومات المحاسبية في النظام المصرفي السوداني، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

### 30/ دراسة الفاتح، (2015م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

(1) إلي أي مدى يمكن ان تكون المعلومات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية موضع ثقة بالنسبة لمستخدمي هذه المعلومات.

(2) ماهي القيمة المضافة للبيانات المالية التي يتم تشغيلها عن طريق الحاسب.

(3) هل تحتاج المعلومات المحاسبية المحوسبة إلي نظم رقابية تختلف عن تلك التي تحتاج إليها نظم المعلومات المحاسبية التقليدية .

(4) ماهي المخاطر المتوقعة من استخدام الحاسوب في المحاسبة .

تمثلت أهداف الدراسة في الآتي:

- التعرف على نظم المعلومات المحاسبية بشقيها التقليدي والحديث واساليب الرقابة عليها ودرجة الثقة في المعلومات والتقارير المستخدمة من هذه النظم.

- دراسة البيانات والمعلومات المحاسبية في خلال إطار نظري شامل.

- دراسة الحاسبات الإلكترونية وتطورها عبر الزمن.

توصلت الدراسة إلي أهم النتائج التالية:

(1) تتميز المعلومات المحاسبية بالدقة والسرعة ليتمكن المستخدمين من الاستفادة منها بصورة كبيرة.

(2) ترتبط درجة الثقة بالمعلومات المحاسبية بدرجة الاعتماد في إتخاذ القرارات وذلك بناء على وجود نظام محاسبي سليم ونظام رقابي محكم.

(3) ترتبط جودة المعلومات المحاسبية بمدى ملائمتها في اتخاذ القرار.

---

(1) الفاتح بشير إدريس البشير، دور نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اطفاء الثقة على المعلومات المحاسبية في المؤسسات الخدمية السودانية، دراسة ميدانية في قطاع الكهرباء في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م.

4) كلما تطورت الانظمة المحاسبية كلما تطلب ذلك مزيداً من التدريب والتعليم للمحاسبين والمراجعين.

5) قطاع الكهرباء في السودان استفاد بصورة كبيرة من التطور التكنولوجي وذلك في خلال وضع نظام

محاسبي محوسب يمتاز بالمصدقية.

6) أهمية المعايير المحاسبية الدولية من أهمية التوافق الدولي للعمل المحاسبي والتقرير المالي .

7) إن الهيئات والمنظمات التي تعمل لتطوير العمل المحاسبي والتقرير المالي لها دور فاعل في تقدم

وتطور التقرير المالي والعمل المحاسبي.

8) أساليب الرقابة على الأنظمة المحاسبية المحوسبة يتطلب دراية تامة بالحاسوب وطريقة تشغيلية

واستخدامه.

تمثلت التوصيات في الآتي:

1- الحرص على استخدام أحدث وسائل التطور التكنولوجي في علم المحاسبة وذلك للإسراع في تطبيق

الحكومة الإلكترونية.

2- ضرورة وضع برامج تدريبية للمحاسبين والمراجعين على الحاسوب وتطبيقاته.

3- الاهتمام بالخصائص التوعوية للمعلومات المحاسبية عند وضع الأنظمة المحاسبية لأي مؤسسة.

4- نشر ما توصل إليه الباحثين في مجال المحاسبة والتقرير المالي من خلال الهيئات والمنظمات

العالمية.

5- إلتزام جميع مؤسسات الدولة بإعداد القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة وفق المعايير

المحاسبية.

6- توفير رقابة إلكترونية تلقائية وقوية وفعالة مضمنه لبرامج تشغيل أنظمة المعلومات المحاسبية تهدف

الي اتمام العمل الرقابي داخل الانظمة المحوسبة.

7- إيجاد تكامل بين نظام المعلومات المحاسبي وبين أنظمة المعلومات الاخره بقطاع الكهرباء بالسودان.

8- الإهتمام بالصيانة الدورية للأجهزة والمعدات التي تخدم الأنظمة المحاسبية بقطاع الكهرباء بالسودان.

يلاحظ الباحث ان هذه الدراسة تناولت العوامل المؤثر في فعالية نظم المعلومات المحاسبية في النظام المصرفي السوداني، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

31/ دراسة وليد واكرم، (2015م)<sup>(1)</sup>:

تمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1/ هل يوجد أثر لبناء قاعدة بيانات شاملة لنظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الإدارة.  
2/ هل يوجد أثر لعمل دورات تدريبية وإقامة ندوات عن نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الإدارة.

3/ هل يوجد أثر لفهم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الإدارة.

4/ هل يوجد أثر لكفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الإدارة.

تمثلت أهداف الدراسة في:

1- معرفة أثر بناء قاعدة بيانات شاملة لنظم المعلومات المحاسبية لرفع كفاءة الإدارة .

2- بيان أثر عمل دورات تدريبية وإقامة ندوات عن نظم المعلومات المحاسبية.

3- بيان أثر فهم مخرجات نظم المعلومات المحوسبة في رفع كفاءة الإدارة .

4- بيان أثر كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الإدارة.

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

---

(1) وليد خلف الزغبى، أكرم يوسف النجواي، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه في رفع كفاءة الادارة دراسة ميدانية شركة كهرباء في محافظة اربد المساهمة العامة، دراسة منشورة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، اربد، 2015م.



1. أنه يوجد اثر ذو دلالة احصائية لبناء قاعدة بيانات شاملة لنظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة الإدارة بنسبة تقديرية 73% وهي نسبة معقولة .

2. كما انه يوجد ايضا دلالة احصائية لعمل الدورات التدريبية عن نظم المعلومات في رفع كفاءة الادارة وهي نسبة 35% وهي نسبة معقولة كما يوجد ايضا لدلالات احصائية لفهم المخرجات وكفاءة وفعالية نظم المعلومات بنسبة 68% و 52% على التوالي وهي نسبة تقديرية مقبولة .

تمثلت التوصيات في الاتي:

(1) ضرورة العمل على زيادة اجراءات الرقابة على نظام المعلومات المحاسبية في الشركة .  
(2) ضرورة الاهتمام بأعطاء الدورات التدريبية واقامة ندوات للموظفين عن نظام المعلومات المحاسبية لما لها من اهمية في تطوير مصادر مستخدمي النظم .

(3) اجراء المزيد من الدراسات من قبل الباحثين لعوامل اخرى قد تؤثر في رفع كفاءة الادارة من خلال نظم المعلومات المحاسبية .

(4) ضرورة العمل على ربط انظمة المعلومات مع بقية الأنظمة الاخرى في جميع فروع الشركة من اجل توفير المعلومات للمستخدمين والمستخدمين.

**يلاحظ الباحث** ان هذه الدراسة تناولت أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في رفع كفاءة القرارات الإدارية، بينما الدراسة الحالية تناولت أثر نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

**32/ دراسة منذر: (2016)<sup>(1)</sup>.**

هدفت الدراسة لتقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المستخدمة في وزارة المالية الفلسطينية واثراها في تحسين الأداء المالي من خلال الوقوف على مدى توفر عناصر جودة المعلومات المحاسبية وهي الثقة والملاءمة وكذلك توفر مبادئ موثوقية أنظمة المعلومات (sys trust) المحددة من قبل معهد

---

(1) منذر صبحي عبد الله السقاء، تقييم جودة المعلومات المحاسبية واثراها على تحسين الأداء المالي بوزارة المالية الفلسطينية، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، 2016.

المحاسبين القانونيين الامريكى (AICPA) ومعهد المحاسبين القانونيين بكندا (CICA) والتي تشمل خمسة مبادئ هي ( أمن النظام، سرية النظام، الخصوصية ، سلامة العمليات، توفر النظام)، والتي من شأنها توفير الثقة بالنظم الالكترونية وعلاقة ذلك بتحسين الأداء المالي المتمثل في زيادة الإيرادات وترشيد النفقات ودعم عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية وتمثلت مشكلة البحث في معاناة وزارة المالية الفلسطينية في توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات والالتزامات وتوفير نظام مالي يساعد على توفير البيانات والمعلومات لتساعد في اتخاذ القرارات وأهم نتائج هذه الدراسة:

- 1- توفر خصائص جودة المعلومات ومبادئ موثقية النظم في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في وزارة المالية بنسب متفاوتة مع وجود علاقة بينهما وبين تحسين اداءها المالي.
  - 2- مبادئ موثوقية النظم اكثر تأثيرا من عناصر جود المعلومات المحاسبية في الأداء المالي.
  - 3- مبدئ امن النظام الأكثر توفرا من باقي المبادئ الاخرى.
- تمثلت اهم التوصيات في الاتي:

- 1- ضرورة قيام وزارة المالية باعداد خطة استراتيجية لتطوير نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية لتحقيق استمرارية جودة تلك المعلومات .
  - 2- اعداد دليل سياسات واجراءت موثقة لتحليل النظم المحاسبية الالكترونية وتشغيلها واستخدامها في وزارة المالية.
  - 3- عقد مزيد من الدورات التدريبية من لمستخدمى النظم كل حسب حاجته في هذا الخصوص .
- يلاحظ الباحث** الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية يتمثل في ان هذه الدراسة تحدثت عن جودة المعلومات المحاسبية واثرها على تحسين الأداء المالي اما الدراسة الحالية فتناولت اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية واثرها على جودة المراجعة الداخلية.

### 33/ دراسة الهادي: (2017)<sup>(1)</sup>.

هدفت الدراسة بضرورة مساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات وزيادة أهمية وشفافية المعلومات المحاسبية وتدريب المراجعين على استخدام المراجع الالكترونية وتمثلة مشكلة الدراسة في تأثير الممارسة المهنية للمراجعة بالمراجعة الالكترونية وتحديد جودة المعلومات المحاسبية واثار المراجعة الالكترونية على ادلة اثبات المراجعة.

وتوصلت الدراسة الي النتائج من أهمها.

1- توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تؤدي الي زيادة فائدة ومنفعة المعلومات في اتخاذ القرارات.

2- تزيد المراجعة الالكترونية من مقدرة المراجع من توسيع حجم العينة مما يعزز الثقة في رايه الفني المحايد في القوائم المالية.

3- تمكن المراجعة الالكترونية المراجع من عرض جميع بيانات وملفات الحاسب الالي على الشاشة وتحديد المعلومات التي يراها المراجع ذات أهمية نسبية للفحص.

وتمثلت اهم التوصيات في الاتي:

1- ان يوفر النظام المحاسبي معلومات محاسبية في التوقيت المناسب.

2- توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الي زيادة فائدتها وحوجتها.

3- استخدام المراجعة الالكترونية يساعد المراجع في التحقق من دقة وسلامة معالجة البيانات واختصار وقت عملية المراجعة.

4- الاهتمام بتدريب المراجعين على استخدام المراجعة الالكترونية في ظل تطور نظم التشغيل الالكتروني للبيانات.

---

(1) الهادي سليمان محمود ، اثر المراجعة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على المنشأة التجارية السودانية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017م.

يلاحظ الباحث ان الفرق بين هذه الدراسة الحالية يتمثل في ان هذه الدراسة تحدثه عن اثر المراجعة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية اما الدراسة الحالية فتناولت اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

### 34/ دراسة مصطفى(2018)<sup>(1)</sup>.

هدفت الدراسة الي تسليط الضوء على نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة كوسيلة تساعد على توصيل المعلومات المحاسبية الضرورية للمهتمين وذلك عن طريق القوائم والتقارير المالية التي ترتبط جودتها بالخصائص النوعية لتلك المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي كمخرجات نهائية تفيد في اتخاذ القرارات تتمثل مشكلة البحث في بيان اثر نظام المعلومات المحاسبي على جودة القوائم المالية وكيفية مساهمة المعلومات المحاسبية في تحسين الوضع المالي للمؤسسات ومادئ جودة النظام المحاسبي في مؤسسة اتصالات الجزائر

تمثلت اهم النتائج في الاتي:

1- جودة المعلومات المحاسبية معيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لاهدافها وتستخدم للمفاضلة بين الأساليب المحاسبية لغرض القياس والافصاح المحاسبي في التقارير المالية .

2- المعلومات المحاسبية هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية لاستخدامها في إدارة مشاريع المؤسسة.

3- نظام المعلومات المحاسبي القلب النابض الذي يضخ المعلومات المحاسبية للأطراف الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وكذلك الأطراف الخارجية.

---

(1) بور كاب مصطفى، نظام المعلومات المحاسبي واثره على جودة القوائم المالية، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع البويرة، دراسة ماجستير منشورة، جامعة اكلي محند اولحاج، 2018م.

4- تهدف القوائم المالية الي تقديم معلومات حول التغير في الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي  
تساعده على اتخاذ القرارات.

تمثلت اهم التوصيات في الاتي:

1- من المستحسن ان تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر باحداث نظام شبكي خاص بها ومختلف  
فروعها لتفادي التعطل اثناء العمل.

2- يستحسن طلب رخص استعمال برامج اوركل من المؤسسة الام حسب عدد المستعملين للنظام  
لتفادي الوقوع في أخطاء التسجيل المزدوج لنفس المعطيات.

3- استغلال برامج اوركل المغتني وغير المستغلة وتعميم نظام اوركل على جميع المصالح.

4- محاولة ادخال جدول تدفقات الخزينة في برمجية اوركل حتي يسهل الاطلاع عليه.

**يلاحظ الباحث** ان الفرق بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في ان هذه الدراسة تناولت نظام المعلومات  
المحاسبي واثره على جودة القوائم المالية اما الدراسة الحالية فتناولت اثر استخدام نظم المعلومات  
المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية.

## الفصل الأول

### الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية

تناول الباحث في هذا الفصل موضوع نظم المعلومات المحاسبية من خلال ثلاثة مباحث

المبحث الأول: مفهوم ونشأة وتطور المحاسبة

المبحث الثاني: مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية

المبحث الثالث: خصائص نظم المعلومات المحاسبية

## المبحث الأول

### مفهوم ونشأة وتطور المحاسبة

#### أولاً: مفهوم المحاسبة:

ان أي تنظيم انساني مهما كان بسيطاً يتطلب تسجيل الأشياء التي تحتفظ بها الادارة في الذاكرة وذلك لترشيد التنفيذ والمساعدة على اتخاذ القرارات وصياغة القواعد العامة ورسم السياسات والتبرير القانوني لموقف التنظيم والاجراءات وعلاقة المنظمة مع المنظمات الأخرى او مع الأفراد ومن أهم المسائل التي تسجيل هي التعامل النقدي وهذا هو مجال المحاسبة فالمحاسبة تعني بدراسة النشاط الذي تقوم به الوحدات المحاسبية وقياس الآثار التي تترتب على ذلك النشاط وعرض نتائجه في فترات دورية منظمة وتحليل هذه النتائج وفقاً للفروض والمفاهيم والمبادئ المحاسبية.

تعرف المحاسبة بأنها عمليات منظمة للقياس وتوفير المعلومات المالية الملائمة لمختلف مستخدمي الحسابات والذين يهتمون بالنشاط الاقتصادي للوحدة المحاسبية والمعلومات التي تنتجها المحاسبة وهي بطبيعتها المالية بمعنى انها توصل للمستخدم فهم مصطلحات نقدية (1).

كما تم تعريفها بانها مجموعة من المبادي العلمية المتعارف عليها والتي تحكم تسجيل وتبويب وتحليل العمليات ذات القيمة المالية المتعلقة بالمشروع في مجموعة من الدفاتر والسجلات بقصد تحديد نتيجة اعمال المشروع من ربح أو خسارة خلال مدة معينة وكذلك المركز المالي لهذا المشروع في نهاية هذه المده (2).

---

(1) عبد الوهاب رميدي على، المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد، الجزائر ( دار النشر والتوزيع ، 2011م)، ص15.

(2) هادي رضاً الصفار مبادئ المحاسبة المالية الجزء الأول الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي، الأردن ( دار الثقافة والتوزيع، 2006م)، ص12.

كما تم تعريفها بانها علم مرتبط بمبادئ وفروض وعمليات مالية ولكن التعريف لم يشر إلي أن هذه المعلومات التي تستخرج من النظام المحاسبي يجب أن يستفيد منها اطراف داخلية وخارجية وان تخدم هذه المعلومات المشروع لتحقيق أهدافه وذلك بتوفير المعلومات الصحيحة للأطراف المهتمة بالمشروع لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة:

- كما تم تعريفها من قبل الجمعية الأمريكية على انها عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات وهذا التعريف تحدث عن تحديد وقياس معلومات اقتصادية في حين إن المحاسبة تعني بتسجيل احداث مالية تسجل بناء على مبادي الفروض تحكم عملية التسجيل والقياس حيث يتم قياس هذه الاحداث بوحدة القياس النقدي ويتم توصيل هذه المعلومات في شكل قوائم مالية وتقارير لمستخدمي هذه المعلومات لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهداف المنشأة.

- كما تم تعريفها ايضاً بانها نظام للمعلومات يهتم بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات الكمية عن المؤسسة يمكن استخدامه في عملية التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف المستخدمة لهذه المعلومات<sup>(1)</sup> وهذا التعريف اشمل من السابق حيث أشار الي ان المحاسبة هي عبارة عن نظام مكون من عدة أجزاء ومقومات تترابط في ما بينها لتحقيق هدف معين فالمحاسبة نظام يتكون من عدة أجزاء وعمليات تبدأ من عملية التسجيل والتبويب ثم التلخيص والتحليل والعرض ويشمل النظام المحاسبي مقومات تتمثل في المستندات والسجلات والدفاتر والقوائم والموظفين والالات والأجهزة والبرامج تتحد هذه المقومات لتقيس الاحداث الاقتصادية وتقوم بتوصيلها الي المستخدمين سواء كانوا اطراف داخلية او خارجية.

---

(1) مؤيد راضي جعفر قسان فلاح المطارنا، تحليل القوائم المالية مدخل نظري تطبيقي ، الأردن( دار الميثرة للنشر والتوزيع عمان)، 2011م، ص15.



• كما تم تعريفها ان المحاسبة فن يختص بتسجيل وتصنيف ثم تلخيص (بشكل عام وفي صورة نقدية) ما يحدث في المؤسسة من عمليات مالية والتي ذات طبيعة نقدية ومن ثما تفسير<sup>(1)</sup> تلك المعلومات هذا التعريف اختصر المحاسبة على انها فن امسك الدفاتر مع العلم ان المحاسبة علم تحكمه فروض ومبادئ تحكم التسجيل والتبويب والتلخيص والتعريف ايضاً لم يذكر الهدف من العمليات المحاسبية حيث ان هدف المحاسبة هو توصيل المعلومات المالية لمستخدميها لتساعدهم على التقييم واتخاذ القرارات المناسبة من خلال توفير المعلومات المالية الصحيحة والملائمة في الوقت المناسب.

ومن ما سبق نلاحظ ان الحسابات تمثل التسجيلات المالية لتنظيم ما وترتبط فعلياً لتشكل النظام المحاسبي وبالتالي فان المحاسبة تمثل نشاط تصميم وتشغيل هذا النظام وهذا النشاط ينقسم الى فرعين الأول يمثل القيود او التسجيلات لكل العمليات التبادلية التي تؤثر على المركز المالي للوحدة الاقتصادية ويتم التسجيل طبقاً لمجموعة من القواعد بينما يمثل الفرع الثاني التلخيص من وقت الى آخر للمعلومات التي تحتوى عليها السجلات وعرضها في شكل له معنى ودلالة لهؤلاء الذين يهتمون بالوحدة لشرح الاستخدامات والمعاني والحدود لهذه الاستخدامات فالفرع الأول يطلق عليه اصطلاحاً بمسك الدفاتر او تشغيل البيانات ويستخدم اصطلاح تشغيل البيانات بصفة خاصة عند تبويب البيانات الآلية والالكترونية في التسجيل ومعالجة والتبويب للبيانات.

تتلخص وظيفة المحاسبة في قياس وتوصيل المعلومات عن نشاط وأداء منشأة معينة وان وظيفة المحاسبة في القياس والتوصيل تتم من خلال مجموعة من القواعد والمبادئ العلمية وان المعلومات

---

(1) محمد مطر مبادئ المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الاعتراف والقياس والافصاح، الأردن (دار وائل للنشر والتوزيع)، 2007، ص 25.

المحاسبية ماهي الا مجموعة من القوائم والتقارير حول المنشأة ما وفي المصطلحات نقدية والنظام المحاسبي ما هو الا انموذج رياضي للحالة المالية للمنشأة وفي كل الاوقات وطبقاً لمنهج محدد.

## ثانياً: منهج المحاسبة:

يمثل منهج المحاسبة الأساليب والإجراءات التي تتبع بتجميع المعلومات المحاسبية من النشاط الاقتصادي للوحدة كما هو معروف يتضمن الانتاج والتبادل والاستهلاك ويتم النشاط الاقتصادي بواسطة الافراد او منشآت الاعمال او التنظيمات التي لا تهدف الى ربح فالمحاسب ينتبع العمليات التي تمثل النشاط الاقتصادي للوحدة مثل الشراء أو البيع للسلع أو الخدمات).

من خلال استخدام النظام الرقمي والوزن النقدي يقيس المحاسب هذه العمليات ثم يسجل هذه القياسات مستنداً في ذلك على دليل موضوعي قابل للتحقيق والمراجعة ليوفر ذلك تاريخاً مالياً لهذا النشاط.

من أجل أن يقرر المحاسب عما حدث فإنه يبويب قياساته المسجلة في مجموعات لها معنى من أجل اعداد القوائم المالية فان المحاسب يلخص العمليات والأحداث التي تم قياسها وعلى هذا الاساس فان منهج يتكون من اربع عمليات متكاملة ترتبط مع بعضها وتتم وفقاً لترتيب منتظم على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

1. التسجيل.

2. التبويب.

3. التلخيص والعرض.

4. تحليل البيانات.

وان المحاسبة ابتكار إنساني بحت وليس لها وجود مستقل في الطبيعة ومن ثم فهي ليست شيئاً موجوداً يمكن كشفه لكنها نظام فكري بني بالعقل البشري لتخدم حاجات بشرية متنوعة ومتغيرة وعلى هذا الاسم

---

(1) احمد صلاح عطيه، مبادئ المحاسبة المالية ونظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات، القاهرة (الدار الجامعية للنشر)، 1999م، ص 27-35.

يمكن القول أن المحاسبة موضوع يتكيف إستجابة للتغيرات في البيئة التي تخدم فيها وان تبرير المحاسبة يكمن في منفعتها لتحقيق اهداف محددة.

### ثالثاً: أهداف المحاسبة:

المحاسبة تقوم بتوفير المعلومات التي يحتاجها المستخدم ولذلك يعتبر تحديد اهداف المحاسبة من الأمور الهامة حيث ان كل هدف يحتاج الى اجراءات محددة لتحقيقه ولما كانت المحاسبة اداة هامة من ادوات اتخاذ القرارات المتعلقة بالمنشآت المعاصرة فان المحاسبة المالية تهتم بقياس تأثير العمليات التبادلية والاحداث والظروف على المركز المالي لمنشأة معينة ونتائج اعمالها وتوصيل نتائج هذا القياس الى الاطراف والجهات التي تهتم بالمنشأة وعلى هذا الأساس فان هدف المحاسبة الرئيسي هو انتاج وتوصيل المعلومات التي تساعد هؤلاء الذين يهتمون بالمنشأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتلك المنشأة. وتمثل القوائم المالية وسيلة المحاسبة الرئيسية في توصيل المعلومات الى من هم خارج المنشأة وتشمل القوائم التي تعدها المحاسبة حالياً ما يلي<sup>(1)</sup>:

- الميزانية العمومية او قائمة المركز المالي.
- حساب الأرباح والخسائر أو قائمة الدخل.
- قائمة مصادر واستخدام الأموال.

وتعتبر القوائم المالية السابقة المنتج الرئيسي للمحاسبة المالية وتتركز المعلومات التي تحتوى عليها هذه القوائم حول رأس المال والدخل والتي ترتبط بوحدة اقتصادية محددة قد تكون منشأة فردية. أو شركة تضامن أو شركة مساهمة أو شركات ذات مسئولية محددة وسواء كان مجال نشاط هذه الوحدات تجارى أو صناعي أو خدمي أو تمويلي سواء كانت تهدف إلى الربح أو لا تهدف. ويستخدم المعلومات

---

(1) وجدي حامد حجازي، تطور القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية عمان، (دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر)، 2001م، ص 8.

المحاسبية طوائف متعددة ويعتبر ملاك الوحدة والمستثمرون سواء الحاليون او المرتقبون من الطوائف الرئيسية التي تستخدم المعلومات المحاسبية وكذلك الموردون والجهات الحكومية ومصحة الضرائب والطلاب والباحثين والنقابات العمالية كل هؤلاء المستخدمين يحتاجون الى التعرف الى واقع المنشأة المالي. وحتى تفي المحاسبة بحاجات المستخدم فان القوائم المالية التي تعد تعمل على القياس الدوري لدخل المنشأة وتعتبر قائمة الدخل الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات التي تتعلق بنتائج الاعمال على مراحل بحيث تبين المكونات الرئيسية لصافي الدخل بينما تعبر قائمة المركز المالي وسيلة المحاسبة الرئيسية لعرض المعلومات التي تتعلق بالاصول والخصوم وعناصر حقوق اصحاب رأس المال. وبصفة عامة فان أهداف المحاسبة متعددة ولكن يمكن تحديدها في اربعة اهداف رئيسية<sup>(1)</sup>:

1- الرقابة الداخلية: وتتضمن حماية اموال المنشأة وممتلكاتها.

2- قياس البيانات المالية: وذلك عن طريق وسائل تسجيل العمليات والأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها وتشغيل هذه البيانات طبقاً لقواعد مسبقة حتى يمكن الوصول الى إجماليات تلخص المركز المالي ونتائج الأعمال.

3- توفير المعلومات لإدارة المنشأة لمساعدتها على التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وذلك عن طريق تحليل البيانات عن العمليات الماضية والتوقع على أساسها بالأحداث الاقتصادية المستقبلية.

4- التقرير عن المعلومات المالية للملاك والمستثمرين والأشخاص الآخرين الذين لهم اهتمام بالمنشأة وذلك عن طريق عرض الحسابات السنوية أو القوائم المالية.

مما سبق ترى الباحثة أن اهداف المحاسبة ليس ثابتة فهي تتغير بتغير المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية للبيئة التي تعمل فيها المحاسبة وفي الزمان والمكان وان الهدف الرئيسي على مر تاريخ الفكر المحاسبي هو تحديد الدخل وتصوير قائمة المركز المالي ومع التطور الحديث تطورت اهداف المحاسبة لتشمل التركيز

---

(1) نعيم رمضان، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، عمان (منشورات معهد الدراسات المصرفية)، 1995م، ص 19.

على توفير المعلومات الاقتصادية والاجتماعية لاتخاذ القرارات وظهرت فروع أخرى للمحاسبة لتحقيق هذا الهدف مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية ومحاسبة المسئولية وغيرها من الفروع الأخرى.

#### رابعاً: نشأة وتطور المحاسبة:

نشأت المحاسبة منذ بداية التاريخ ثم بدأت تتطور مع مرور الزمن ونتيجة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة وأخذت تشكل خلال مراحل تطورها اهدافها ووسائلها استجابة للتطورات في المجتمع الذي تخدمه وعلى هذا الاساس فانه يمكن القول ان التطور في المحاسبة قد حدث متزامناً مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية للمجتمع البشري خلال تاريخه الزمني. واذا تم ربط المحاسبة مع التطور الاقتصادي فانه يمكن القول ان المحاسبة بدأت تطبق على النشاط الانساني منذ ان عرف نظام المقايضة أو التبادل واصبح هناك اتفاق على ضرورة تسجيل العمليات والسلع وترجع هذه التسجيلات إلى آلاف السنين في ميلانو وعند قدماء المصريين وبلاد الاغريق وعندما بدأ استخدام النقود كوسيلة للتبادل وقياس قيمه اصبح القياس النقدي في المحاسبة ملائماً للبيع للتعبير في النشاط الاقتصادي ومع التطورات الكبيرة في النشاط الاقتصادي وظهور المشروعات الكبيرة وانفصال الملكية عن الادارة في معظم تنظيمات الاعمال وتطورات المحاسبة في أساليبها في التحليل والتقارير وبدأت في اعداد السياسات المالية لانواع مختلفة من الوحدات المحاسبية واصبح مجال تطبيق المحاسبى لا يتركز فقط على المنشأة الفردية التجارية او الشركات الصناعية والمالية واصبح يشمل التنظيمات غير الهادفة للربح وان التطبيق يشمل اعداد الحسابات القومية كوسيلة لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع كوحدة محاسبية.(1)

وأيضاً بدأ الاهتمام بالمحاسبة الادارية وبحوث العمليات والتشغيل الالكتروني وذلك بهدف تقديم المعلومات التي تخدم مجموعات مختلفة من المستخدمين.

---

(1) عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، القاهرة (مكتبة عين شمس ) ، 1981، ص 10.

ويرتبط تطور المحاسبة بتطور الفكر الانساني نجد أن المحاسبة امكن تطبيقها على النشاط الاقتصادي وذلك عندما ادرك الانسان بفكرة حول الملكية مفهوم الوحدة والتي ادت الى امكانية تبادل السلع والخدمات واصبح هناك حاجة الى تسجيل عمليات الوحدة من ناحية اخرى عندما تطورت افكار الانسان عن الزمن واستخدام التقويم واستنتجت منه مسألة الفترة المحاسبية واستخدمت في المحاسبة كوحدة لقياس الاداء واعداد التقارير عن الوحدة المحاسبية وعندما تقدم الفكر الانساني في مجال الرياضيات استخدم مفهوم الثنائية الكامل في العمليات التبادلية كأساس للقييد المزدوج DOUBLE ENTRY وايضاً عندما تقدم العلم في مجال العلوم الادارية والاساليب الكمية وظهور الحاسبات الالكترونية واستخدام اساليب ومناهج هذه العلوم ليس فقط لتطوير اساليبها في تشغيل وتحليل البيانات ولكن ايضاً بناء اطارها الفكري.

ويمكن ربط تطور المحاسبة بالفترات الزمانية كالآتي<sup>(1)</sup>:

#### أ/ الفترة الأولى:

تشمل هذه الفترة منذ بداية نشأتها الأولى حيث كان البابليون والأغريق وقدماء المصريين والرومان يستخدمون سجلات محاسبية ولكنها لم تطبق على أساس مبادئ علمية أو قواعد منسقة، وكانت يطلق عليها محاسبة التحصيل والدفع وطبقت هذه المحاسبة على الصندوق والدائنين.

وفي نهاية القرن الثالث عشر ميز الايطاليون بين القيود الموجبة (مثل المتحصلات النقدية والمبيعات) وبين القيود السالبة مثل المدفوعات النقدية أو المشتريات وإستخدم الايطاليون كلمة Dare لتدل على كلمة اعطى وكلمة Avere لتدل على كلمة أخذ وهي نفس المصطلحات عند الانجليز Debit, Credit.

---

(1) أحمد صلاح عطيه، مرجع سابق، ص 33.

## ب/ الفترة الثانية:

وتبدأ هذه الفترة مع تطور القيد الثنائي في ايطاليا وفي عام 1454 قدم Loca Pacidi كتابه في الرياضيات وضمنه قسماً في الحسابات والتسجيل واستنتج نظرية القيد الثنائي الذي استخدمته في التسجيل في جميع المنشآت وقدم القيد الثنائي كوسيلة لتحقيق الرقابة الداخلية لحماية اموال الوحدة وذلك من خلال الرصد الدوري وموازن المراجعة للبرهنة على الدقة الحسابية للسجلات.

وعلى الرغم من أن القيد الثنائي يمثل الاطار العلمي للمحاسبة حتى الآن إلا ان المحاسبة تقريباً ظلت ثابتة منذ هذه الطريقة حتى القرن التاسع عشر وبدأ التطور الحديث للمحاسبة (1) عام 1830 وكان ذلك بسبب عوامل النمو في حجم المشروعات وظهور شركات المساهمة وتكوين الهيئات المهنية والعلمية وظهور المجالات العلمية الدورية التي تعنى بالبحوث المحاسبية وفرض القوانين على الدخل وكل هذه العوامل تضافرت مع بعضها البعض لتقود وتطور علم المحاسبة وتنتج فروع متعددة او نماذج متعددة للمحاسبة المالية فظهور الثورة الصناعية أدى الى ظهور محاسبة التكاليف وفرض الضرائب ادى الى ظهور المحاسبة الضريبية كما أن التقدم في الاساليب الكمية جعل المحاسبة تطور من اساليبها في تحليل وتشغيل البيانات لكن بالرغم من ذلك فإن التركيز في المحاسبة المالية على تسجيل البيانات التاريخية عن عمليات الوحدة وتلخيصها من وقت الى آخر وعرض المعلومات للادارة والملاك والضرائب والمصالح الحكومية.

## الفترة الثالثة:

أن التطورات الحديثة في المحاسبة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين تشهد تطورات لتفوق ما حدث من تطورات منذ حوالى 500 سنة وهذه هي الفترة الثالثة في تطورات المحاسبة والتي بدأت حوالى عام 1954 ولا زالت حتى الآن، وفي هذه الفترة أصبح التركيز على المفاهيم والمبادئ

---

(1) صفوان محمد العناني، مبادي المحاسبة وتطبيقاتها ، عمان (دار الصفا)، 2006، ص 16.

وربط القواعد والاجراءات والتطبيق العملي لها واستقصاء التبرير المنطقي لها بهدف بناء المحاسبة على أساس علمي وفكري كاحد العلوم التطبيقية وكأساس للقياس المالي والتقدير.

### خامساً : المحاسبة كنظام للمعلومات:

حتى يمكن توفير معلومات مالية مفيدة عن مشروعات الاعمال المختلفة من الضروري وجود وسائل والاجراءات والنماذج والطرق لتسجيل مايقوم به المشروع من أنشطة ماليه يوميا وعلى ذلك تتلخص نتائج ذلك التسجيل في تقارير محاسبه ويتكون النظام المحاسبى للمشروع من وسائل وطرق والاجراءات والنماذج المستخدمة في تسجيل وتلخيص الأنشطة الماليه للمشروع .

وعليه فان الوظيفة الاولى للنظام المحاسبى هي توفير التسجيل المنتظم للعمليات والأنشطة اليومية للمشروع في شكل نقدي ومن امثلة العمليات التي تخضع للتسجيل المحاسبى عمليات الشراء والبيع والعمليات التي تنتج منها دائنة او مديونية للمشروع وعمليات التحصيل النقدي وعمليات السداد النقدي وغيرها من العمليات التي تؤثر على المشروع التي يمكن التعبير عنها في صورة نقدية والعمليات التي تخضع للتسجيل المحاسبى هي عمليات عامة وليس مجرد رغبات او ارتباطات مستقبلية قد تحدث او لاتحدث .

يعتبر اصطلاح عمليه في المفهوم المحاسبى<sup>(1)</sup> فعل تام حدث فعلا وليس مجرد توقع حدوث امر او فعل متوقع او يمكن الحدوث في المستقبل و بناء على تعريف العمليات المحاسبية فانه من الممكن وجود الاحداث التي لايمكن التعبير عنها في صورة نقدية ونتيجة لذلك فلا تخضع تلك العمليات للتسجيل المحاسبى مثال ذلك تعيين رئيس جديد للعمل في المشروع او فتح فرع جديد للشركة او ظهور منتج جديد منافس لمنتجات المشروع ان جميع هذه العمليات لاتمثل عمليات بالمفهوم المحاسبى وبالتالي لا تخضع لتسجيل المحاسبى .

---

(1) خالد امين عبد الله وحمزة بشير أبو العاص، اساسيات المحاسبة وطرقها، الطبعة الثانية ، الأردن (دار وائل للنشر والتوزيع عمان)، 2001، ص 4.



ويقوم النظام المحاسبي للمشروع بعد عمليه التسجيل عملية التوبيخ والتلخيص للمعلومات المحاسبية في صورة نافعة ومفيدة في شكل تقارير ماليه ويتم تصحيح تلك التقارير في صورة تفى بالاحتياجات من المعلومات للجهات المختلفة التي تستخدم تلك المعلومات .

إلا أن المحاسبة لاتقتصر على توفير المعلومات بل تهدف الى توصيل هذه المعلومات الى الاطراف المعنية وقد يتطلب تفسير هذه المعلومات اجراء بعض المقارنات والتحليلات التي قد تساعد في فهم تلك المعلومات المحاسبية بل انه في حالات كثيرة قد تقارن ارباح المشروع عن السنه الحالية بالارباح الخاصة بالعام الماضى وقد تكون الارباح المقارنة بين مشروعين متشابهين يعين وتساعد المقارنة على الحكم على مدى تقدم المشروع من سنه الى اخرى او تحديد اى المشروعات اكثر ربحية وتساعد هذه التحليلات كثيرا في مجال توجيه الاستثمارات في اى من تلك المشروعات .

ويجب ان يوفر النظام المحاسبي للمشروع المعلومات الماليه الى الادارة الداخليه للمشروع ويوفر المعلومات الى الجهة الخارجية العديده التي لها اهتمام باعمال المشروع.

النظام المحاسبي يوفر المعلومات وبيانات وتقارير ماليه لجهات مختلفة تستخدم تلك البيانات والمعلومات ويطلق اصطلاح<sup>(1)</sup> مستخدمى المعلومات المحاسبية على الاشخاص والجهات التي تستلم التقارير الماليه وتحدد نوعيه المعلومات التي يحتاجها مستخدم معين للبيانات الماليه على ضوء نوع القرارات التي يستخدمها هذا المستخدم بمساعدة البيانات المحاسبية وبناء على ذلك نجد أن الادارات المشروع تحتاج إلى معلومات تفصيلية عن تكاليف الانتاج فعناصر تلك التكاليف وتكلفة الفاقد اثناء التشغيل وذلك بغرض تحقيق الرقابة على عمليات الشراء واتخاذ القرارات المختلفة والتخطيط للمستقبل وتحديد أسعار البيع من ناحية اخرى فان الجهات الخارجية التي تهتم باعمال المشروع تحتاج الى معلومات ملخصة عن الموارد المتاحة للمشروع ومعلومات عن النتائج عمليات المشروع عن الفترة

---

(1) حسين ناجي عارف، مبادئ المحاسبة الجزء الأول، الأردن، (دار يافا العالمية للنشر والتوزيع عمان، 2006)، ص

المحاسبية الماضية وذلك لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية واستيفاء الاقرارات الضريبية الخاصة بهم ونخلص مما سبق ان هناك احتياجات متعددة من المعلومات تلك الاحتياجات في المعلومات على الاغراض التي تستخدم فيها وينبغي ان يكون النظام المحاسبى للمشروع قادرا على توفير تلك المعلومات في الوقت الملائم حيث يمكن استخدامها بصورة نافعه .

من الضروري ان نعرض المعلومات في هذه التقارير طبعاً لمجموعه من الفروض والقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها او المتفق عليها بين المحاسبين وذلك لضمان الوصول الى تفسير موحد لتلك المعلومات .

**سادساً : أهم التقارير التي يوفرها النظام المحاسبى:**

ان من اهم التقارير التي يوفرها النظام المحاسبى للمشروع هي<sup>(1)</sup>:

### **1/ القوائم المالية:**

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر القوائم المالية ذو فائدة كبيرة لإدارة المشروع لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال الموارد الاقتصادية الموضوعه تحت تصرفها ومن ناحية اخرى فان القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسى للمعلومات المالية للجهات الخارجية ان تهتم باعمال المشروع تتلخص القوائم المالية لعمليات المشروع عن فترة زمنية محدده وهى عادة شهر أو سنه توضح القوائم المالية المركز المالى للمشروع وقت إعدادها كما توضح نتائج للأعمال التي ادت الى الوصول الى هذا المركز المالى وتهدف القوائم المالية الى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية للمشروع وتحديد ربحية وتحديد التوقعات المستقبلية للمشروع في مجال المركز المالى والربحية تهتم كثيراً من الجهات بالحصول على تلك القوائم المالية مثال ذلك الادارة - المستثمرين والعملاء -

---

(1) احمد نور، تصميم وإدارة النظام المحاسبى، الإسكندرية (مؤسسة شباب الجامعة) ، 2002م، ص 10.

العمال وايضا الجهات الحكومية ولاستخدامها في مصلحة الضرائب واجهزة الرقابة وكذلك سوق الاوراق الماليه .

## 2/ الاقرارات الضريبية:

يلزم قانون الضرائب مختلف انواع المشروعات موافاه مصلحة الضرائب في مواعيد معينه باقرارات الربح الضريبي الذي حققه المشروع خلال السنة المالية وهذه البيانات يوفرها النظام المحاسبى للمشروع على العلم ان قانون الضرائب يلزم المشروعات بالإبلاغ عن الأرباح والإتعب المدفوعة للأشخاص الخاضعين للضرائب.

## 3/ التقارير الادارية:

تحتاج ادارة المشروع بالاضافة الى اللوائح الماليه الى بيانات محاسبة تفصيليه لمساعدتها في تخطيط ورقابة العمليات اليومية للمشروع كما تحتاج الادارة ايضا الى معلومات ماليه لمساعدتها في بناء خطط طويلة الاجل واتخاذ القرارات الرئيسية مثل القرارات المتعلقة بإضافة منتج جديد او فتح سوق جديدة او غيرها من القرارات فالنظام المحاسبى في اى مشروع يوفر ثلاثة انواع من البيانات<sup>(1)</sup>:  
النوع الاول: هو البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات الروتينية للمشروع مثل قرار الشراء او بيع او غيرها.  
النوع الثانى: هو البيانات اللازمة لتخطيط العمليات غير الروتينية مثال قرار اضافة منتج جديد.  
النوع الثالث: هو البيانات اللازمة لحل المشاكل التى يواجهها المشروع ويطلق على أنشطة جميع وتحليل وتفسير وتوصيل المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات اصطلاح المحاسبة الادارية.

---

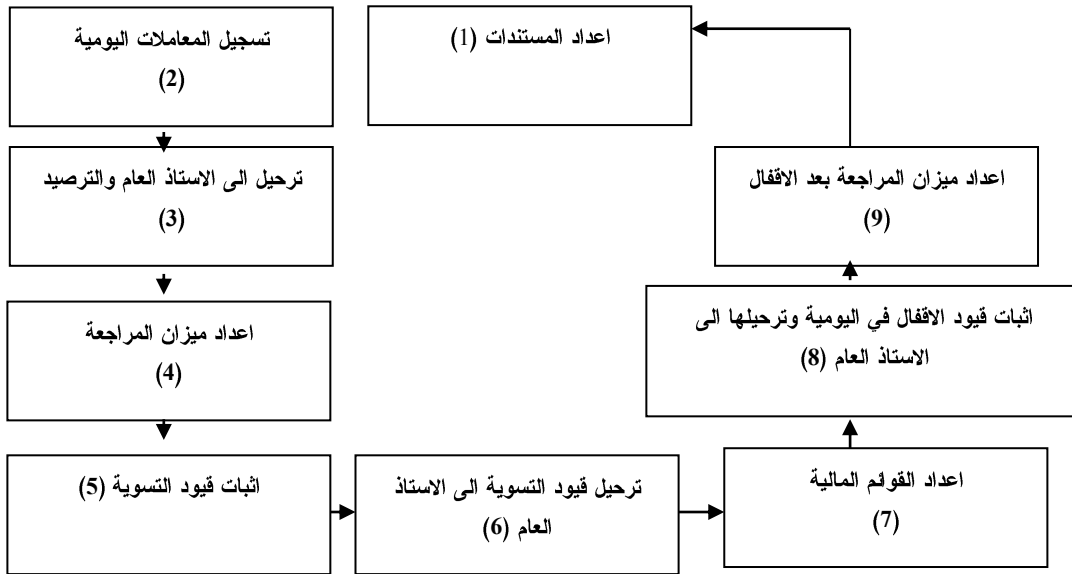
(1) منير محمود سالم - رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الالىكتروني، ، القاهرة، ( دار النهضة) 1982، ص27.

## سابعاً: الدورة المحاسبية لمعالجة بيانات المعاملات:

الدورة المحاسبية في اى مؤسسة اقتصادية تزودها بالتقارير الماليه للجهات الخارجية بمعلومات خاصة بربحية المؤسسة خلال فترة معينة ومركزها المالى في نهاية الفترة ومقدار راس المال العامل ومصادره واستخداماته.

ولكى نحصل على تلك المعلومات يجب ان تحتفظ الشركة بنظام الدفاتر المحاسبية للتسجيل البيانات الماليه الناتجة عن عمليات الشركة اليومية وتحويل هذه البيانات الى معلومات ملائمة يتم توصلها الى الاطراف الخارجية والداخلية وتسمى عملية تحويل البيانات هذه بالدورة المحاسبية والشكل أدناه يوضح خطوات الدورة المستندية.

### الشكل رقم ( 1/1/1 ) يوضح خطوات الدورة المحاسبية



**المصدر:** عبد السميع الدسوقي، اساسيات المحاسبة المالية ، القاهرة (دار النهضة )، 1965م، ص14.

ومن الشكل أعلاه تناولنا أولى خطوات الدورة المستندية بالشرح وهي:

## 1/ إعداد المستندات الاصلية للمعاملات الاقتصادية<sup>(1)</sup>:

تتم المحاسبة عن المعاملات الاقتصادية التي قد تؤدي الى تغيير في قيمة حسابات الاصول او الخصوم او حقوق الملكية او الايرادات او المصروفات الوحدة الاقتصادية مجتمعه مما اوجب على الوحدة الاقتصادية الاحتفاظ بحساب مستقل لكل عنصر مالي حتى تتمكن من الحصول على معلومات بقيمة الرصيد مثل قيمة رصيد النقدية او المدنين او اوراق الدفع وغيرها من الحسابات يتيح المعاملات عن النشاط الاقتصادي بين الوحدة المحاسبية و الاطراف الخارجية مثل الموردين او الاطراف الداخلية مثل صرف المرتبات وعليه يجب ان تكون المعاملة قابله للقياس في صورة كمية بوحدات نقديه حتى يمكن اثباتها وللحاجة بياناتها في نظام المعلومات المحاسبية .

وعن كل معاملة اقتصادية ينتج عنها مستندات اصلية مثل او فواتير الشراء وغيرها من المستندات التي تستخرج من اصل وصورة فيه يعطى العميل صورة ويستخدم باقى الصور لاثبات العملية داخل الدفاتر المحاسبية ويستخدم كمستند لادخال البيانات ويمثل المستند الاصلى دليل ملموس على وقوع المعاملة او الحدث الاقتصادي ولا يتم تسجيل الحدث الا بوجود المستندات المؤيدة وتعتبر هذه المستندات نقطة البداية في مسار المراجعة وتختلف انواع المستندات باختلاف نوع النشاط الذى تقوم به المنشأة هناك عدة مستندات منها فواتير الشراء تقارير الاستلام اذونات الشحن بطاقات الوقت ويتضح لنا ان استخدام تلك المستندات ماهو الا وسيلة لجمع البيانات وادخالها في نظام المعلومات المحاسبية .

## 2/ تسجيل المعاملات في اليومية:

يتم اثبات المعاملات الاقتصادية من واقع المستندات الأصلية طبقاً لتسلسل حدوثها التاريخى في دفتر اليومية العامة فاذا افترضنا ان مدير عام الشركة طلب معلومات خاصة بحدث في يوم معين من

---

(1) عبد السميع الدسوقي، اساسيات المحاسبة المالية، القاهرة، (دار النهضة)، 1965م، ص14.

الشهر فيمكن له الرجوع الى دفتر اليومية فى ذلك التاريخ ويجب مراعاة اذا كانت الشركة تستخدم نظام المعلومات المحاسبى الحديث نجدها تحتفظ باليومية العامة على وسيلة تخزين مثل شريط مغنط (اسطوانات) الذى يمكن استخراج البيانات المخزنة عليها بواسطة مراجعه الحاسب.

من أجل التغلب على مشكله كثرة المعاملات المحاسبية التى تقوم بها المؤسسات الاقتصادية خلال فترة معينة يمكن جمع هذه المعاملات فى مجموعات متجانسة من شأنها ان تسهل مهمه معالجة هذه البيانات باعلى كفاءة ممكنة اغلب الشركات التى لديها كثرة فى عدد المعاملات الاقتصادية بدأت باستخدام اجهزة الحاسب فى اعداد المعلومات .

ومن اهم مجموعات المعاملات الاقتصادية والمحاسبية الاتى<sup>(1)</sup>:

1- شراء الموارد الاقتصادية (الاصول )

2- المحاسبة عن مصروفات التشغيل

3- بيع السلع والخدمات

4- استلام ودفع النقدية

هناك منشآت صناعية لها مجموعات اخرى تناسبها.

ويتم القيد داخل دفاتر اليومية حيث يكون هناك قيد مكون من جانبين جانب دائن وجانب مدین حتى ينتهى لنا ترحيل القيد الى دفاتر الاستاذ المساعد ومنه الى الاستاذ العام .

**3/ ترحيل الى الاستاذ العام وترصيد الحسابات:**

يسجل دفتر الاستاذ العام على حسابات الاصول والخصوم - الملكية ومصروفات الشركة وقد يتعذر على كل الاطراف الخارجية والداخلية للمنشأة اتخاذ قرارات سليمة اذا لم تتوفر لديهم معلومات عن ارصدة الحسابات فإذا احتاج مدير الافراد الى معلومات بقيمة مصروف المهاييا خلال الربع الاول

---

(1) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مصر(دار الاسكندرية المكتب الجامعي الحديث)،2009،

من العام يستطيع الرجوع إلى رصيد مصروف المهايا في دفتر الاستاذ العام للحصول على تلك المعلومات .

بالرغم من توفر المعلومات عن المعاملات الماليه التي تقوم بها المؤسسة في اليومية العامة الا انه من الصعب الحصول على هذه الارصدة في اليومية العامة لذلك يمكن للمدير الحصول على قيمة كل المعاملات بالرجوع الى الحساب بدفتر الاستاذ فهو عبارة عن سجل يشتمل على المعاملات الاقتصادية لحساب معين متسلسل تسلسل تاريخي.

ويعد دفتر الأستاذ المرحله الثانية من مراحل التسجيل في النظام المحاسبى مع العلم ان دفتر الاستاذ العام وحده لا يعتبر كافيا لتوفير المعلومات الكاملة عن العمليات التجارية بل يجب الرجوع الى دفتر اليومية العامة لمعرفة باقى القيد في اليومية العامة.

#### 4/ إعداد ميزان المراجعة:

ميزان المراجعة ماهو الا قائمة بالارصدة حسابات دفتر الاستاذ التي تم ترصيدها في نهاية الفترة المالية لإعداد التقارير الماليه ومن استخدامات ميزان المراجعة التحقق من مطابقة مجموع الأرصدة المدينة لمجموع الارصدة الدائنة لحسابات الاستاذ العام فضلا انه الخطوة الاولى في سبيل إعداد القوائم الماليه .

#### 5/ إثبات قيود التسوية في اليومية:

في أغلب الاحيان يتم اعداد قيود اليومية لتسوية ارصدة حسابات الاستاذ العام قبل اعداد القوائم الماليه عن الفترة المالية وذلك طبقا لمبدأين فى المحاسبة هما مبدأ الفترة الزمنية ومبدأ المقابلة. ويقصد بمبدأ الفترة الزمنية هو تجزئة عمر الوحدة الاقتصادية الى فترات زمنية متساوية عادة سنة حتى يتم تحديد مركزها المالى وحساب ربحية نشاطها نهاية كل فترة زمنية يهدف منها تزويد الاطراف المختلفة بمعلومات ماليه ملائمة لاتخاذ القرار حيث ان هذه الاطراف لا تود الانتظار حتى نهاية عمر

المشروع للحصول على تلك المعلومات وبالتالي النظام المحاسبي داخل المنشأة يكون مسئول على تزويد الاطراف بمعلومات ماليه صحيحة في كل قائمة وقائمة المركز المالي .

الهدف الاساسى لمبدأ المقابلة هو تحقيق الدقة في حساب صافى الارباح او الخسائر الوحدة المحاسبية خلال الفترة المالية وكذلك تحديد قيمة عناصر مركزها المالي فيجب على المؤسسة الاعتراف بالايراد عند اكتسابه ويجب الاعتراف بالمصروف عن تلقى الخدمة المقدمة من الغير وبهذا يهتم مبدأ المقابلة يربط العلاقة بين الايراد المكتسب والمصروفات التى حدثت في سبيل اكتساب تلك الايرادات خلال فترة مالية .

وهناك اربعة تسويات رئيسية تقوم الوحدة بإعدادها في نهاية الفترة المالية<sup>(1)</sup>:

1/ تسوية التزامات المستحقة: وهى المصروفات المستحقة غير المسجلة وتسجل بالقيد:

من ح/ المصروف

الى ح/ المصروف المستحق

2/ تسوية الاصول المستحقة: ويطلق عليها الايرادات غير المسجلة يكون القيد:

من ح / الايراد المستحق

الى ح/ الايراد

3/ تسوية الاصول المدفوعة مقدما: ويطلق عليها المصروفات المؤجلة و يكون القيد:

من ح / الايراد المدفوع مقدما

الى ح/ الايراد

د/ تسوية المدفوعات المقدمة: ويطلق عليها الايراد المؤجل ويكون القيد:

من ح/ المصروف المدفوع مقدماً

الى ح/ المصروف

---

(1) عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية، الاردن (عمان دار الثقافة للنشر والتوزيع)، 2004، ص 101.



وتمثل هذه التسويات عينه من قيود اليومية المختلفة التي تعدها الوحدة المحاسبية في نهاية العام المالي بعد فحص السجلات المحاسبية لتحقق من صحة اثبات كافة المعاملات المالية للفترة في الدفاتر وبناء عليه يكون اعداد القوائم المالية على اساس صحيح يعكس وضعها و مركزها المالي بصورة صحيحة في نهاية العام.

**6/ الخطوة السادسة: ترحيل قيود التسويات الى حساب الاستاذ العام وترصدها واعداد ميزان المراجعة المعدل .**

ترحيل قيود التسويات في دفتر اليومية يومية العامة الى حسابات الاستاذ العام الخاصة بكل طرف من اطراف القيد المحاسبى وبالتالي بحسب الرصيد الصحيح لهذه الحسابات في سبيل اعداد القوائم الماليه للوحدة ويقصد اعداد ميزان مراجعه اخر بأرصدة الجديدة لحسابات الاستاذ العام قبل البدء في اعداد القوائم الماليه بغرض التحقق من صحة الارصدة ومطابقة مجموع الارصدة المدينة بمجموع الارصدة الدائنة لهذه الحسابات .

**7/ الخطوة السابعة :اعداد القوائم المالية:-**

يتم اعداد القوائم المالية باستخدام المعلومات الواردة في ميزان المراجعة المعدل بعد اثبات ايراد التسويات في دفاتر الاستاذ العام وهي نحو الجهات المستفيدة بمعلومات الملائمة من الارباح والخسائر المحققة خلال الفترة المحاسبية وعن مركزها المالي .

**8/ الخطوة الثامنة: اثبات قيود الاقفال في اليومية وترحيلها الى حسابات الاستاذ العام وتحديد ارصدة الحسابات التي تأثرت بها**

تعتبر عن حسابات حقوق الملكية حيث تستخدم هاتين المجموعتين في الحسابات بهدف حصر الايرادات ومصروفات الوحدة المحاسبية خلال الفترة في حسابات مستقلة تستخدم ارصدها لاستخراج معلومات ملائمة لدراسات ربحية الوحدة خلال الفترة مع مراعاة ان محصلة هذه الحسابات ارباح وخسائر تخص

ملاك المنشأة لذلك يتم اقفال ارصدة تلك الحسابات في اخر الفترة وحساب حقوق الملكية لذلك يطلق عليها الحسابات المؤقتة<sup>(1)</sup> او الحسابات الاسمية الايرادات والمصروفات لانه يتم فتحها في بداية العام واقفالها في نهاية العام ويعكس حسابات الاصول والخصوم في قائمة المركز المالي فهي حسابات حقيقة دائمة .

ومن الضروري ان تقوم المنشأة باعداد قوائمها المالية فور انتهاء الفترة المحاسبية واقفال دفاترها بقدر الامكان حتى تستطيع ان تزود مستخدمى هذه القوائم بمعلومات مالية حديثة ملائمة لاتخاذ القرار .

### 9/ الخطوة التاسعة :اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال

كما سبق ان ذكرنا في الخطوة الثامنة ان ارصدة حسابات الايرادات والمصروفات تكون صفرا وتعكس حسابات حقوق الملكية الارصدة الصحيحة لحسابات الملاك اخر الفترة المالية مشتملة على ارباح وخسائر الفترة واخيرا يتم اعداد ميزان المراجعة يعكس الارصدة المدينة والدائنة التي تمثل الارصدة الصحيحة للفترة الثانية.

تناولنا في هذا المبحث مفهوم المحاسبة كعلم يرتبط بمبادئ وفروض وله اهداف ووظائف وتناولنا ايضا كيف ان المحاسبة علم قابل للتطور وان اهدافه تتطور مع تطور الظروف والبيئة المحيطة به وتتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدليل على ذلك نشأة فروع اخرى من المحاسبة المالية في كل المجالات كمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية ومحاسبة الضرائب ومحاسبة الذكاء والمحاسبة القومية ومحاسبة المسؤولية وغيرها من فروع المحاسبة التي تخدم كل متخذي القرارات وتمدهم بالمعلومات الملائمة في الوقت المناسب لتحقيق أهداف المشروع والمجتمع.

---

(1) عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الجزائر، (دار النشر)، 2011، ص45.

## المبحث الثاني

### مفهوم وأهداف نظم المعلومات المحاسبية

أولاً : أهمية المعلومات:

أصبحنا نعيش في عصر المعلومات والاقتصاد المعرفى وبالتالي أصبحت المعلومات اكثر اهمية وأصبحت الوحدات الاقتصادية في شتى الاعمال المعاصرة تتعامل مع المعلومات على انها موارد اقتصادية لها قيمة وتحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم والكيف والتوفيق خصوصا في بيئه اعمال تتصف بسرعة التغير والتطور الدائم في الاهداف والبدائل والوسائل والتحالفات وبالتالي من الضروري أن يكون هناك تدفق دائم من المعلومات الملائمة لمساعدة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخطيط ورقابة اعمالها بالإضافة الى تحديد نتيجة نشاطها وقياس المركز المالى .

أصبح من البديهى في بيئه الاعمال المعاصرة حيث تعمل الوحدات الاقتصادية في ظل ظروف المخاطرة والمنافسة ان الوحدات التى تكون قادرة على استخدام معلوماتها بكفاءة وفعاليه اكثر سوف تكون لديها ميزة تنافسية تجعلها في مركز افضل من منافسيها .

من هذا المنطق تبرز اهمية قيمة المعلومات وقيمة نظام المعلومات بالنسبة لاي وحدة اقتصادية فكلما كانت مخرجات نظام المعلومات اكثر جودة ودقة وملائمة فان الافصاح عن تلك المخرجات يمكن تساهم في توفير معلومات اكثر ملائمة لكافة الاطراف ذوى المصلحة سواء داخل او خارج الشركة الامر الذى يساعد على تلبية احتياجات تلك الاطراف من المعلومات للقيام بوظائفها من ناحية ويساعد أيضاً على ترشيد قرارات تلك الاطراف من ناحية اخرى .

نقصد هنا بملائمة مخرجات نظام المعلومات تحديد قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات وذلك من خلال مساعدة مستخدميها في تكوين توقعات او تنبؤات عن نتائج تصرفاتهم وقراراتهم من خلال استقراء وفهم معلومات الاحداث الماضية والحاضرة ونستند في ذلك المعنى الى ان خصائص المعلومات

الملائمة تشمل وفقا لاصدار مجلس معايير المحاسبة الماليه الامريكى (FASB) تؤثر على كل من قيمتها التنبؤية للمعلومات والتي تساعد على تنبؤ الصحيح كما تؤثر على القيمة الاسترجاعية feedback للمعلومات التي تساعد على تصحيح التوقعات السابقة بالإضافة الى خاصية التوقيت بالنسبة للمعلومات ومما لاشك فيه ان توافر تلك الخصائص في مخرجات نظام المعلومات سيزيد من قيمتها بالنسبة لمستخدميها ومن قيمة المعلومات في التأثير على سلوكهم وقراراتهم وقد استقر الرأي على ان الهدف الرئيسي لنظم المعلومات عموما يتمثل في التأثير الايجابي على قدرات القرارات عند التعامل مع مواقف قراريه تتصف بالغموض اللبس والمخاطرة ومما لاشك فيه ان القدرات والامكانيات التي يمكن ان توفرها نظم المعلومات في مجال دعم القرارات وفي استخدام النماذج والاساليب لحل الغموض لدى متخذى القرارات وان استخدام النماذج والاساليب والعلمية ادت الى الوصول الى مخرجات تحقق بلا شك التوصل الى افضل الحلول العلمية في اغلب المواقف القراريه.

## ثانياً : مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

### (أ) مفهوم النظام :

مع ظهور التكنولوجيا وانتشارها وسهولة استعمالها اصبحت شركات تعتمد بشكل كبير على الاساليب العلمية المتطورة والنظريات الحديثة لذلك نجد ان تنفيذ الاعمال أصبح يسرى من خلال نظم وسياسات واضحة وعملية يمكن تعريف النظام "بأنه مجموعه من العناصر او الاجزاء الى تتكامل مع بعضها وتحكمها علاقات واليات معينة في نطاق محدد بقصد بتحقيق هدف معين"<sup>(1)</sup>. وعرفه دون لأدون بأنه مجموعه من الإجراءات التي من خلالها يمكن استرجاع او تشغيل وتخزين ونشر المعلومات بغرض دعم عمليات صنع القرار وتحقيق الرقابة في المنظمة<sup>(2)</sup>.

---

(1) محمد شوقي إسلامي، محمد محمود يوسف، خالد عبد العزيز حجازي، نظم المعلومات المحاسبية، بيروت (دار النهضة)، ، ص3.

(2) احمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، القاهرة (مطبعة الاشعاع الفنية)، ، 1979م، ص 2.

وبعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المتصلة مع بعضها البعض تخضع لخطة عامة وتخدم اهداف محددة.

كما تم تعريفه أيضاً بأنه مجموعة من الأجزاء المترابطة والمتشابكة التي تسعى الي تحقيق اهداف معينة أي يمكن ان نطلق كلمة الكائنات الحية مثل الانسان او الحيوان او النبات او الشركات التي تقدم السلع أو الخدمات.

كما تم تعريفه بأنه مجموعة متجانسة ومترابطة من الموارد والعناصر والافراد والتجهيزات والالات والأموال والسجلات تتفاعل مع بعضها البعض داخل اطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف معين او مجموعة من الأهداف في ظل ظروف وقيود بيئية محددة.

كما تم تعريفه أيضاً بأنه مجموعة من العناصر المترابطة معاً والتي تعمل بشكل متكامل مع بعضها البعض بغرض تهيئة المعلومات الي الادارة بغرض انجاز الأعمال بشكل دقيق وبما ان النظام يكون ويشكل لاداء وظيفة معينة او مجموعه من الوظائف فان لكل نظام هدف معين يعمل على تحقيقه فعلى سبيل المثال نظام الإنتاج يحتوى على مجموعه من العناصر مثل المواد الخام والمعدات والعاملين فهذه العناصر تربط مع بعضها البعض وفق قواعد وتعليمات بهدف إنتاج السلعه أما خصائص النظام فهي عبارة عن صفات عناصر النظام التي تأخذ مجموعه مختلفة من القيم المادية والوصفية تعبر عن حاله النظام<sup>(1)</sup>.

كما تم تعريفه بأنه مجموعة من العناصر التي تشكل مايسمى بمكونات النظام وهي عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب والبيانات او خطوط الاتصال والورق وادوات الكتابة والطباعة او مكونات

---

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي، سعيد علي محمد، نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية (الدار الجامعية الجديدة للنشر) ، 2000م، ص55.

معنوية مثل البرامج والملفات والأنظمة والقوانين والتعليمات . تتصل مع بعضها البعض لتحقيق هدف معين(2).

من خلال عرض المفاهيم السابقة يتضح لنا أن مميزات النظام تتمثل في الآتى:

1/ مجموعه من العناصر elements حيث يجب ان يحتوى النظام على العديد من الاجزاء او المكونات.

2/ عناصر متكاملة ente gratal حيث يجب ان يكون هناك علاقات منطقية بين كل اجزاء النظام تتسم بالتوافق.

3/ ان هذه العناصر ذات غرض مشترك لتحقيق هدف معين يتم تصميم النظام لتحقيق الهدف من النظام ويجب ان تتسم العلاقة بين العناصر بالتكامل وبهذه الوسيلة يحول النظام المدخلات الى مخرجات بواسطة ضوابط تتحكم فى عمليه التحويل بشكل ملائم.

من مما سبق يتضح لنا أن أغلب المفاهيم السابقة ركزت على أن النظام مجموعة من الأجزاء المتكاملة تعمل لخدمة اهداف محدده وعلى الرقم من أن تلك المفاهيم غفلت ان تذكر انه يجب ان تكون للنظام إدارة تقوم بعمليات التنسيق والتخطيط والرقابة وتخصيص الموارد بين الأنظمة الفرعية وغفلت أيضاً أن تذكر أن العناصر المتداخلة للنظام من الضروري ان يفهم طبيعة التداخل بينها وتوضيح العلاقات بين هذه العناصر والبيئة المحيطة بالنظام ويجب ان يكون للنظام موارد مخصصة تسمح له بالقيام بانشطته ولم تذكر أيضاً تلك المفاهيم أن النظام جزء من نظام اكبر ويجب تمييز علاقته مع الأنظمة الأكبر التي ينتمي اليها وعليه نراء أن التعريف الاشمل للنظام هو الذي عرف ان النظام مجموعة متجانسة و مترابطة من المارد والعناصر والافراد والتجهيزات والالات والأموال والسجلات تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين حدود النظام وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف في ظل ظروف وقيود البيئة المحيطة.

---

(2) محمد شوقي إسلامي وآخرون، مرجع سابق، ص4.

ومما سبق نستطيع أن نميز صفات النظام في الآتي<sup>(1)</sup>:

1/ للنظام هدف أو مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها على قدر الدقة في تحديد الهدف من النظام على قدر الرشد في استقلال ومتابعه موارد.

2/ للنظام إدارة تقوم بعمليات التخطيط والتنسيق والرقابة وتخصيص الموارد بين الانظمة الفرعية ووضع الأهداف ومتابعه تنفيذها.

3/ للنظام عناصر متداخلة متعددة subsystem ومن الضروري فصل هذه العناصر وذلك بفهم التداخل بينهما والعلاقات مع البيئة التي يعمل بها النظام.

4/ للنظام موارد resources ووظائف تختلف عن تلك الخاصة بالأنظمة الفرعية وعليه يجب فهم النظام وأهدافه ودراسة الآثار المترتبة عليه.

5/ النظام جزء من انظمة اكبر منه ويجب التعرف على علاقاته بالأنظمة الأكبر.

ويتطلب تفهم النظام معرفة العديد من الميادين وعلى ذلك فان مدخل الانظمة يعتبر مدخل يستخدم لتحليل عناصر النظام وجميع هذه المعلومات لربطها بالنظام كوحدة متكاملة وتفهم العلاقات بين النظام والأنظمة الفرعية والانظمة الأشمل منه والذي يعتبر جزء منها وعلى المستوى التنفيذى فان ذلك يرتبط بالغرض من النظام وهيكله وعملياته ومدخلاته ومخرجاته<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً : أنواع النظم:

يمكن تقسيم النظام بشكل اساسى الى قسمين وهما نظام مغلق ونظام مفتوح<sup>(2)</sup>:

---

(1) منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، النظم المحاسبية والحاسب الإلكتروني الجزء الأول القاهرة (دار النهضة) 1986م، ص19.

(2) الفيومي محمد، مقدمة المحاسبة الالكترونية وتطبيقاتها في نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية، (مطبعة جامعه الإسكندرية)، 1992م، ص74.

(2) محمد شوقي وآخرون، مرجع سابق، ص40.

## أ- النظام المغلق:

وهو النظام الذي يرتبط بالعلوم المادية مثل الآلات حيث تعد مدخلاته ومخرجاته بدقة وقياس مسبق لا يتأثر بالبيئة المحيطة.

فهو نظام لا يتفاعل مع البيئة الخارجية ولا يؤثر ولا يتأثر بها ومن ثم فأنه ليس به مخرجات إليها ولا مدخلات منها وهذا النظام يندر وجوده في الحياة ولكن يذكر لغرض ابداء الرأي بان هناك نظام مفتوح.

## ب- النظام المفتوح:

أوضح دكتور شوقي بأن تعريف النظام المفتوح هو "ذلك النظام الذي يأخذ في الاعتبار العوامل والمؤثرات التي تصدرها الدولة بشأن الاستيراد والتصدير وتحديد أسعار الطاقة بما يؤثر على الأنشطة المختلفة للمنشأة".

أما دكتور حكمت احمد الراوى ذكر ان النظام المفتوح هو "ذلك النظام الذى يتفاعل مع البيئة الخارجية يؤثر فيها ويتأثر بها تأثيراً فاعلاً"<sup>(1)</sup>. ويستمد هذا النوع من البيئة مدخلاته الأساسية للاستمرار وقيامه بتأدية وظيفته، وكذلك المدخلات الاحلالية اللازمة لاستمرار ادائه وتطويره فعلا عن المدخلات السيئه التى تؤثر خارجيا على عملية من ناحية اخرى فان النظام المفتوح تؤثر مخرجاته على البيئة التى تحتوية فمخرجاته تمثل مدخلات البيئة ومن الامثلة على النظام المفتوح بالانسان - الادارة - التكلفة - ويمكن تقسيم النظام من حيث استخدام الاله الى<sup>(2)</sup>:

---

(1) حكمت احمد الراوى، نظم المعلومات المحاسبية، م عمان (مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع)، 1999م، ص38.

(2) قدور رملي غالي، نموذج مقدم لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاستخدام الأمثل لها، مجلة جامع بنها للدراسات والبحوث التجارية، المجلد الأول، 2003م، ص24.



## ت-1/ النظام اليدوى:

وهو النظام الذى يتم فيه معالجة المدخلات وتشغيل النظام من اجل انتاج المخرجات بشكل يدوى ويتم تسجيل وتحليل مدخلاته بهدف اعداد التقارير والكشوفات والملخصات عن طريق العمل اليدوى .

## 2/ النظام الآلى:

وهو النظام الذى يتم فيه اجراء عمليات تحويل الكترونى او الياعن طريق الاعتماد على مجموعه من البرامج ذات التكنولوجيا العالية صممت خصيصا لخدمة ذلك النظام اذا توفر هذه البرامج البيئة المناسبة للمستخدمين عن طريق اجهزة الحاسب الالى المتطورة ومن الحاجة الى العمل اليدوى كما يوفر النظام معلومات لجميع الاطراف ذات العلاقة.

## رابعاً : مفهوم وظائف نظام المعلومات ومكوناته:

عرف ريكى واراى ونظام المعلومات بأنه المدخل الذى يتعامل مع المشروع كوحدة ويتكون النظام من مجموعة من الأنظمة التى تعمل معا لتوفير معلومات دقيقة في توقيت مناسب لاتخاذ القرارات الادارية الى تعود الى تحقيق أهداف المشروع الكلية<sup>(1)</sup>.

ويعرف نظام المعلومات بأنه مجموعه من المكونات المتربوطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء وظائفهم الموكلة اليهم ومن هنا نستنتج المكونات الرئيسية لنظام المعلومات هي:

1. **المدخلات input** : وهى عبارة عن المفردات والبيانات التى توصف الاحداث والموجدات التى تدخل النظام.

2. **المخرجات output** : وهى تشمل النتائج التى يعمل النظام للوصول اليها.

---

(1) عبد المنعم صلاح الدين، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، القاهرة، (دار الجامعه الجديد للنشر)، 2001م، ص7.

3. **المعالجة processing** : وهي عبارة عن الجانب الفني للنظام وهي عبارة عن مجموعه من

العمليات المحاسبية والمنطقية التي تجرى على المدخلات بغرض الوصول الى المخرجات.

4. **الرقابة**: وهي مجموعه من القواعد والإجراءات تهدف الى تحقيق في ان النتائج النهائية التي تم

التوصل اليها تماشى مع الأهداف والخطط الموضوعه من قبل.

5. **التغذية العكسية**: تهدف إلى توفير أداءة ارشادية لأنشطة النظام وتعمل على تقييم نتائج النشاط وتعديل

الاهداف إذا كانت بها عيوب. والتعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة وهذه الظروف يجب أن

يسمح بها بالتأثير على أنشطة النظام ويتم ذلك باستخدام اسلوب التغذية المرتردة feedback عن طريق

استرجاع المعلومات من مستخدميها الذين قدمت لهم من اخذ ارائهم عن تلك المعلومات من حيث ملاءمتها

وفعاليتها في اتخاذ القرارات وإرجاعها الى معديها مرة اخرى وتساعد التغذية العكسية بذلك على اعادة تقييم

العمل الذي يقوم به النظام وتحديد موقع القصور في المدخلات او المخرجات او عمليات التشغيل والنظام

بما ان الوصول الى نتائج سليمة من استخدام هذا الاسلوب يجب ان يتم في الوقت المناسب وان تعرض هذه

المعلومات المرتردة بالطريقة المناسبة لرفع مستوى اداء النظام.

**خامساً : الاتجاهات الحديثة في مجال المعلومات ونظم المعلومات:**

حدثت تغيرات تطورات كبيرة في مجال نظم المعلومات وما توفره هذه النظم من معلومات وقد

شهدت السنوات الاخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين ثورة من المعلومات ونظم

معلومات صاحبها عدة تطورات هامة لعل اهمها التحول نحو نظم المعلومات المستخدمة للحاسبات

والإعمال والتجارة الالكترونية والتركيز على المعلومات الاستراتيجية وتكنولوجيا المعلومات وظهور

استخدام نظم تخطيط موارد المشروع . ولعل مايميز هذا التحول هو استخدام نظم المعلومات المحاسبية

التي اصبحت تستخدم الحاسبات بدلا عن النظام اليدوى واهمها<sup>(1)</sup>:

---

(1) خالد امين عبد الله، حمزة أبو العاص، أساسيات المحاسبة وطرقها، عمان( دار وائل للنشر)، ، 2001م، ص20.

- 1- يحقق النظام الذى يستخدم الحاسب امكانية تشغيل ومعالجة الاحداث المالىه بسرعه كبيره جداً.
- 2- يوفر النظام الذى يستند على الحاسب مرونة كبيرة في إعداد التقارير المحاسبية في صور وأبعاد متعددة.
- 3- النظام الذى يستند على الحاسب فى معالجة البيانات ترتفع درجة دقة التقارير الناتجة عنه.
- 4- يحقق النظام الذى يستند الى الحاسب سهوله حفظ واسترجاع المعلومات بكميات كبيرة وبسرعه عاليه.
- 5- إمكانية تحقيق أكبر استفادة من التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- 6- إمكانية تحقيق أكبر قدر ممكن من التواصل مع متطلبات البيئة المعاصرة وخصوصاً في مجال التجارة الإلكترونية.

7- وفرت التجارة الالكترونية وسائل مستخدمة في تبادل السلع والخدمات اسفرت عن تخفيض في تكاليف المعاملات والصفقات التجارية زمن انجازها كما خفضت حجم المخزون والاعتماد في تسجيلها على الآله الإلكترونية.

8- امكانية استخدام نظم التشغيل الفورى المتكامل مع الحسابات وبالتالي نظم المحاسبة الفوريه والمراجعة المستمرة.

9- امكانية الاستفادة من الخدمات الجديدة في مجال التاكيد المهني وخصوصا خدمات تأكيد الثقة في موقع الشركة.

قد أثر استخدام الحاسبات في ظهور مصطلحات مثل عصر المعلومات وثورة المعلومات وتنتج عن تطور التكنولوجيا ظهور مايسمى بالتبادل الالكتروني لبيانات (EDI) ويعتمد التبادل الالكتروني للبيانات على نقل المعلومات من خلال انشاء شبكات اعمال اليه بين الشركات بعضها البعض يتم من خلالها تبادل البيانات وعقد الصفقات الكترونية دون ان يتم انتقال اى من البائع او المشتري الى مكان الطرف الاخر. هذا مايسمى بالأعمال الإلكترونية ويقصد بالأعمال الإلكترونية<sup>(1)</sup> استخدام تكنولوجيا المعلومات

---

(1) ياسر صادق مطيع، وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن، (مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع)، 2007م، ص 27.

وشبكات الاتصال الإلكترونية في تبادل المعلومات و اتمام الصفقات التجارية في شكل الإلكتروني غير الورقى في ظل شبكة المعلومات الدولية ويمكن ربط جميع اجهزة الحاسب الالى بشبكة عالميه واسفر عن ذلك ظهور التجارة الالكترونية وتصير التجارة الالكترونية في حقيقة الامر نوع خاص من اداء الاعمال الكترونيا يتم فيه استخدام شبكة الانترنت لتبادل المعلومات و اتمام الصفقات التجارية بين شركاء الاعمال الذين يتواجدون في اماكن متفرقة من العالم وساعدت التجارة الالكترونية على توفير وسائل مستخدمة في تبادل السلع والخدمات والتي لم تكن معروفة من قبل ترتب عليها تخفيض في تكاليف المعاملات والصفقات التجارية وتخفيض الدورة الزمنية للمعاملات مما يعنى الوفر فى حجم المخزون والذى يميز التعامل من خلال التجارة الالكترونية هو السرعة والسهولة في الاسخدام والبعد عن الشكل التقليدى في اتمام الصفقات التجارية وتوثيقها.

ومنذو ظهور التجارة الالكترونية وهى في تطور و تنامى مستمر وأصبحت الشركات من خلالها قادرة على التشغيل الفورى للبيانات ONLINE وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على نظام المعلومات التقليدى المستخدم للحاسب ليتحول إلى نظام معلومات محاسبى فورى.

وفى ظل هذا النظام يتم الإدخال الفورى للبيانات - مستندات الكترونية - كما أنه يتصف بالتشغيل غير المرئى للبيانات المحاسبية وظهور الفاتورة الالكترونية والتوقيع الالكتروني ووسائل الدفع الالكتروني كبديل للوسائل التقليدية اليدوية.

#### سادساً : مقاييس الكفاءة والفاعلية لنظام المعلومات المحاسبى:

تقوم علمية تقويم مستوى الكفاءة والفاعلية لنظام المعلومات المحاسبى على تحديد وتحقيق الاهداف المحددة وما اذا كان قد تم تحقيقها بأقل تكلفة ممكنة وبدرجة مناسبة من الكفاءة الامر الذي يستلزم توفير قدر من المعايير محددة لقياس تلك المستويات.

## أ- مقاييس الفعالية :

تعتمد مقاييس الفعالية على تحديد مجموعة من الاهداف التي يسعى نظام المعلومات الي تحقيقها ونظرا لاختلاف هذه الاهداف من منظمة الي أخرى فان اسلوب قياس الفاعلية لايمكن قياسها كميا الا أن هناك بعض العلماء<sup>(1)</sup> يعبرون عنها بالعلاقة بين الاهداف المحققة نسبة الي الاهداف المخططة غير ان هنالك بدائل اخرى لقياس تلك الفاعلية منها اسلوب تحليل التكلفة والعائد واسلوب القيمة المضافة من خلال المقارنة بين نصيب الادارة في التكاليف ومساهمتها في تحقيق الإيرادات ويسمح هذا الأسلوب بمعالجة نظم المعلومات على انها التغير في مستوى انتاجية الادارة كما يمكن ايضا الاعتماد على أسلوب رضا المستخدم حول سهولة التعامل مع النظام ولاستفادة من المعلومات التي يوفرها وقدرته على التعامل مع تطبيقاته.

## ب- مقاييس الكفاءة :

يشر مفهوم الكفاءة الي الاستخدام الامثل للمواد المتاحة بغرض تحقيق قيمة مضافة ضمن سلسله قيم المضافة في المستقبل وبالتالي فان الكفاءة تعني<sup>(2)</sup> مدى تحقيق الاهداف المرسومة داخل التكاليف الممكنة بأقل مستوى من الموارد المستخدمة دون المساس بتلك الاهداف والفعاءة مفهوم نسبي يتم قياسه من خلال نسبة مخرجات النظام إلي مدخلات أو نسبه المنفعة المتحققة الي التكلفة وكما في نظام المعلومات المحاسبي فان قياس وتحليل امكانية الانتماء الرشيد لموارد هذا النظام مع تعظيم مخرجاته تعد وسيلة مناسبة لبلوغ ذروة الكفاءة العالية .

ما هو جدير بالذكر ان الحدود الفاصلة بين الكفاءة والفاعلية تبدو غير واضحة بصورة قاطعة والعلاقة بينهما علاقة توافقية مما يتطلب دراستهما كمقياس مشترك وفي الواقع فان الكفاءة والفاعلية وجهان متلازمان عندما يتعلق الامر بقياس الانجازات وان الحكم على نظام المعلومات المحاسبي ان كان كفواً او فعلاً او انه يحمل الصفتين فان ذلك يتطلب التعرف على خصائص المعلومات التي يخرجه النظام كاحد الجوانب الهامة التي تقيم الكفاءة.

(1) عطاً الله السيد، نظم المعلومات المحاسبية، الأردن (دار الرسالة للنشر والتوزيع) 2009، ص73.

(2) احمد فوزي حسن، نظم المعلومات الإدارية، مصر (دار الفكر الجامعي)، 2007، ص 63.

## سابعاً : العوامل المؤثرة في تطور نظم المعلومات المحاسبية:

لم تظهر نظم المعلومات من فراغ انما جاءت كنتيجة متغيرات جذرية ونوعية هائلة ووليدة عوامل موضوعية شكلت قوى محفزة لتطوير نظم وأدوات و تقنيات جديدة تواكب التحديات الكبيرة التي افرزتها البيئة الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بالعالم.

إذا كانت نظم المعلومات وليدة ثلاثى علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات مع الادارة والتنظيم وبحوث العمليات والأساليب الكمية والعلوم الأخرى فإن هذه النظم هي الية وليدة عدة عوامل ساهمت في صياغة العالم الذي امس فيه وهذه العوامل هي<sup>(1)</sup>:

### 1/ انبثاق ثوره المعلومات المعرفية:

نحن تعيش في عصر انفجار المعلومات المعرفية يعبر عن هذه الثورة النمو المستمر في تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصال تحول العالم الي قرية صغيرة - حيث توثق المعلومات من خلال شبكة الانترنت مجاوزة الحدود الجغرافيا وقيود المكان. وكان من نتائج هذه التحولات انبثاق اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة حيث انتقال مفاتيح القوة من المادة الي المعلومة ومن الالة الي المعرفة .

### 2/ تكنولوجيا الإنترنت والشبكات:

ان شبكة الإنترنت هي اكبر تقدم تكنولوجي فقد اختراع آلة الطباعة قبل 500 عام حيث ادي الي ظهور نماذج اعمال جديدة مثل التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية اضافة الي ظهور مفهوم الشركات الرقمية والاسواق الافتراضية حيث ساهم الانترنت في تحسين جودة الخدمة وتقليل تكلفة ادائها حيث وقعت الشركات الي اعادة النظر في الكيفية التي تدار عليها اعمالها .

---

(1) عبد الإله إبراهيم، نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار، عمان (دار النشر) ، 2012م، ص10.

### 3/ انبثاق نماذج الاعمال الالكترونية :

افرذت تكنولوجيا المعلومات نماذج لم تكن معروفة سابقاً من حيث مضمون النشاط وهياكله مثل ما كان سابقاً من نماذج اعمال يجرى الآن اعادة تشكيلية في بعض الاحيان يجرى تفكيكه بهدف اعادة تشكيلية وهندسته من جديد ويمثل الانترنت والشبكات الرقمية اهم وسيلة تكنولوجيا تساهم اليوم في خلق وتطوير نماذج اعمال جديدة حيث تعتبر نماذج الاعمال هذه عاملاً رئيسياً في تطوير نظم المعلومات .

### 4/ العولمة:

نضع ظاهرة العولمة في بعدها الاقتصادي من خلال ظهور الشركات الكونية وتزايد تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي.

وإذا نظرنا الي الشركات الكونية ستجد انها تتوجه الي العالم سوق واحدة وتعمل في ضوء استراتيجيات كونه تشمل التصنيع والتمويل والتسويق وتستخدم هذه الشركات نظم معلومات عالمية من خلال شبكة الانترنت لادارة وتوجيه عملية توزيع منتجاتها وخدماتها لذا يمكن القول ان اكبر مظاهر العولمة تسجيل في مثل هذه المؤسسات هو استخدام نظم المعلومات التي تستخدمها الشركات الدولية لادارة فروعها في كافة انحاء العالم.

ان ما تحتاجه المؤسسات مؤسسات الاعمال هو التعامل مع حقائق السوق وقواعد المنافسة والمشاركة في بيئة الاعمال كيف يعد التسليح بنظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

### 5/ تسارع التغيرات كما ونوعاً في بيئة الاعمال:

نعش في عالم مبعثر في كل نواحيه ومظاهرة ادى التغير في هذا العالم الي الحد الذي تلاش فيه الحدود الفاصلة للزمان والمكان اي تلاشت الفواصل بين ما هو قديم وبين ما هو جديد .

يظهر هذا التغير بوضوح في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المتغيرة في العالم وفي كل هذه التغيرات فان جوهر المنافسة الميزة التنافسية تكمن في قيمة المعلومات الضرورية التي يقوم بانتاجها نظام المعلومات في عالم المنافسة والتطور .

قيمة المعلومات لم تعد كافية وحدها اذ تحتاج الي مزيج من عناصر ومكونات لانتاج قيمة مضافة أخرى هي المعرفة فالمعرفة ضرورية ووجود نظم المعلومات في مؤسسات الاعمال هي تعبير عن الوعي بهذه الضرورة .

## 6/ أهمية نظام المعلومات :

نظام المعلومات هو عبارة عن اليه تستخدم لجمع وتصنيف ومعالجة واسترجاع معلومات مخزنة اضافة الي بناء وانتاج معلومات جديدة من المعلومات السابقة والموجودة اصلاً في النظام بعد معالجته. ونظراً لما توفره الحواسيب الإلكترونية من تسهيلات لايمكن تجاوزها في نظم المعلومات المعاصرة لذا فإن التفكير الجدي في بناء نظام محوسب للمعلومات اصبح امراً ملحا لاسباب عدة هي<sup>(1)</sup>:

1- السرعة حيث ان الاجراءات التوثيقية المطلوبة للمعلومات واعويتها المختلفة تكون أسرع بكثير عن استخدام الحواسيب وخاصة بالنسبة الي استرجاع المعلومات.

2- الدقة : حيث ان احتمالات الوقوع في اخطاء اكبر بكثير في النظم التقليدية اليدوية من النظم المحوسبة وذلك نتيجة التعب والاجهاد الذي يصيب الانسان في مجال العمل اليدوي . اما الحاسب الآلي فإن ادارة يكون بنفس الفاعلية والدقة سواء كان ذلك في الدقائق الأولى من عمل او من الدقائق الاخيرة منها بغض النظر عن وقت ومدة العمل وظروفه .

---

(1) منير محمود وآخرون، مرجع سابق، ص22.



3- توفير المجهود: الجهد البشرى في النظم التقليدية هو اكبر من الجهد المبذول في النظم المحوسبة سواء كان ذلك على مستوى إجراءات التعامل مع المعلومات والمصادر المختلفة ومعالجتها وتخزينها والسيطرة عليها من قبل اختصاصى التوثيق أو على مستوى استرجاع المعلومات والمصادر والاستفادة منها من قبل الباحثين والمستفيدين الآخرين.

#### 7/ كمية المعلومات:

حيث أن حجم المعلومات والوثائق المخزونة بالطرق التقليدية محدودة مهما كان حجم الامكانيات البشرية والمكانية قياساً بالامكانيات الكبيرة والنامية لذاكرة الحواسيب ووسائط الحفظ والتخزين الالكترونية والليزرية المساعدة الأخرى .

#### 8/ الخيارات المتاحة في الاسترجاع:

إن خيارات استرجاع المعلومات اوسع وافضل في النظم المحوسبة عما هو الحال في النظم التقليدية فبالإضافة الي منافذ الاسترجاع المعروفة كالمؤلف والقنوات ورؤس الموضوعات او المواصفات فهناك مرونة عالية في الاسترجاع بالمنطق اللولباني Baelean حيث تربط الموضوعات والمواصفات بعضها مع بعض وصولاً الي ادق المعلومات.

#### ثامناً: أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

كما اوردت مجلة البحوث المالية والمصرفية في عددها الثاني الجزء الثاني يوليو اهدف نظام المعلومات المحاسبي للآتي<sup>(1)</sup>:

1/ صياغة الاستراتيجيات والخطط طويلة الأمد وتخطيط ورقابة العمليات والأنشطة.

2/ دعم قرارات تخصيص الموارد والقرارات الخاصة بربحية المنتجات أو غيرها.

3/ قياس وتقويم الاداء ويشمل المقارنة بين النتائج الفعلية والمخططة.

---

(1) محي الدين محمد إبراهيم، هلال يوسف الصالح، دراسة تحديث نظم المعلومات المحاسبي ودوره في تحقيق الثقة والدقة للتجارة الالكترونية، المجلة البحوث المالية والمصرفية، جامعة الاسكندرية، ، 2010م، ص 13.

4/ توفير المعلومات والنتائج اللازمة لمقابلة احتياجات الأشخاص في جميع المستويات بهدف التعرف على نتائج الأعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.

5/ شمول النظام على مقومات الرقابة بنوعها الرقابة التنظيمية ورقابة المعايير.

6/ توفير البيانات والمعلومات التي تطلبها الجهات الخارجية ولا بد أن تتسم بالدقة والتوقيت السليم.

7/ القدرة على التعامل مع المستقبل بما يتميز به من ظروف عدم التأكد.

8/ إعتداد المحاسب على المقاييس الكمية كمطلب اساسي لتوفير المعلومات المحاسبية التي تمكنه من توجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل.

9/ تساعد على تقييم اساليب الرقابة.

ومما سبق يتضح ان نظام المعلومات المحاسبي يحقق مجموعة من الأهداف تتمثل في توفير المعلومات اللازمة لمقابلة احتياجات الاشخاص والتعرف على نتائج الاعمال والمركز المالي للوحدة الاقتصادية وتوفير البيانات والمعلومات.

التي تطلبها الجهات الخارجية وإنتاج التقارير اللازمة لخدمة اهداف المنشأة على ان تتوفر في بيانات وتقاريره الدقة في الاعداد والتقديم في الوقت المناسب وتحقيق الرقابة الداخلية اللازمة لحماية اصول المنشأة ورفع كفاءة ادائها .

ترى الباحثة مما سبق أن وظائف نظام المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها كالآتي:

1- **تجميع البيانات:** تشمل عملية تجميع البيانات استخلاص البيانات وإدخالها للنظام (بيان كمية) ثم

يتم قيد البيانات على مستند فهو المستند المصدري ويتم التحقق من صحتها . ثم تبويبها في

مجموعات من نقطة الحصول عليها إلي نقطة تشغيلها.

2- **تشغيل البيانات:** يمكن تجميع البيانات في دفعات ذات طبيعة متشابهة ثم يتم ترتيب كل دفعة

حسب خاصية البيانات.

3- إدارة البيانات: تتكون وظيفة إدارة البيانات من عملية التخزين وعملية حفظ البيانات في ملفات أو قواعد بيانات.

وفي هذا المبحث تناولنا مفهوم النظام هو عبارة عن أجزاء متكاملة متناسقة من موارد وعناصر وأفراد تتفاعل مع بعضها داخل إطار محدد وتعمل في تناغم كوحدة واحدة لتحقيق أهداف المشروع مع مراعاة قيود البيئة المحيطة وتعرضنا إلي أنواع النظم ومقاييس كفاءته وفعاليتها وما هي العوامل المؤثرة على تطور نظم المعلومات وذكرنا أيضاً أهم أهداف النظام وخصائصه وأهدافه.

## المبحث الثالث

### خصائص نظم المعلومات المحاسبية

أولاً : مفهوم نظم المعلومات المحاسبية:

يعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير البيانات المالية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى ويمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها "أحد مكونات التنظيم الإداري يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المادية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية" ولذلك نجد أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الإداري والمعروف بنظم المعلومات الإدارية MIS حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية الذي يعنى بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المشروع وتجمع المعلومات الملائمة والموضوعية لتساعد في اتخاذ القرار وتحقيق الأهداف<sup>(1)</sup>. وهذا التعريف لم يذكر ان تجميع هذه البيانات يتم بقواعد ومبادئ متعارف عليها تضم مخرجات ومدخلات النظام المحاسبي.

عرفت أيضاً نظم المعلومات بانها "مجموعه من العناصر المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها بغرض دعم صناعه القرارات والتنسيق والسيطرة على المؤسسة" إضافة الى تحليل المشكلات وتأمين الحلول المطلوبة للموضوعات المعقدة ويشتمل نظام المعلومات على بيانات للأشخاص والأماكن والانشطة والبيئة المربوطة بالمنشأة<sup>(2)</sup>. ركز هذا التعريف على نظم المعلومات الإدارية أكثر من نظم المعلومات المحاسبية.

وأما استخدام مصطلح نظام المعلومات المحسوبة والذي كثيراً ما يطلق على تسمية بنظام المعلومات المعتمدة على الحاسب الآلي computer based information system ويرمز له باختصار CBIS

---

(1) إبراهيم احمد الصعيدي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المتقدمة، مصر (مكتبة عين شمس)، 1982م، ص6.

وهذا النظام الذي يعتمد على المكونات المادية مثلاً لأجهزة Hardwar ومكونات البرمجة software للحاسب الآلي في معالجة البيانات ومن ثم استرجاع المعلومات عموماً فإن نظام المعلومات هو عبارة عن إجراءات منظمة تسمح بتجميع وتصنيف وفرز البيانات ومعالجتها ومن ثم بتحويلها إلى معلومات يسترجعها الإنسان عند الحاجة ليتمكن من إنجاز عمل لاتخاذ قرار أو القيام بأي وظيفة تفيد حركه المتجمع عن طريق المعرفة التي سنحصل عليها من المعلومات المسترجعة من النظام وهذا التعريف ذهب إلى اتجاه أكثر تحديداً في تعريف نظام المعلومات بأنه "مجموعه من العناصر الآليه فقط دون البشرية التي تعمل معا على تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتبويبها طبقاً لقواعد وإجراءات متقنة للأغراض محددة بغرض إنتاجها لكي يستفيد منها صانعي القرارات والمستفيدين الآخرين على شكل معلومات مناسبة ومفيدة".

كما تم تعريف نظم المعلومات المحاسبية في مجلة الفكر المحاسبي العدد(5) "بأنها مجموعه مترابطة من العناصر المادية والبشرية التي تتفاعل معاً من أجل حصر وتجميع وإدارة ورقابة البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية طبقاً لقواعد واجراءات محددته لتوفير المعلومات المالية وغير المالية التاريخية وخاصة بالعمليات التشغيلية والرقابية المستقبلية الخاصة (بحل المشكلات والتخطيط) لجميع الجهات التي يهملها أمر الوحدة الاقتصادية بما يخدم تحقيق اهدافها لمساعدتهم في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات" نجد ان هذا التعريف شامل الا انه لم يذكر ان نظام المعلومات المحاسبية جزاء من نظم المعلومات الإدارية (1).

وجاء أيضاً في نفس المجلة تعريف للنظام المعلومات المحاسبية بأنه "أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وترصيد المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية سواء للأطراف الداخلية أو الخارجية"، ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات

---

(1) خلود عاصم، دراسة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الجودة وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مجلة الفكر المحاسبي العدد (5) كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2013م، ص65.

في المشروع. هذا التعريف لم يتحدث عن مصادر المعلومات ولم يذكر القواعد والإجراءات الازمة التي تحكم توفير هذه البيانات.

كما تم تعريفه أنه "أحد مكونات النظم الإدارية يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى إدارة المنشأة والأطراف الخارجية"، ويعتبر النظام المحاسبي أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية ينحصر الفرق بينهما في أن الأول يختص بالبيانات المحاسبية بينما يختص الثاني بالكفاءة البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاط المنشأة<sup>(1)</sup>.

قد ورد في المؤتمر العلمي الخاص لاستراتيجية دعم الاقتصاد المصري رؤية مستقبلية للفترة من 22- 23 يونيو 2011 ورقة علمية باسم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في التحول الى الاقتصاد الأخضر.

قد أوردت سمات لنظام المعلومات المحاسبية الرئيسية في مؤتمر استراتيجية دعم الاقتصاد المصري هي<sup>(2)</sup>:

أ- تشكيل هيكل نظم المعلومات المحاسبية في اشتماله على مزيج بتفاوت نسبته من الجهد البشري والآلي.

ب- يتم تشغيل ومعالجة البيانات من نظم المعلومات المحاسبية استنادا للمبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولا عاماً.

ج- تتماثل نظم المعلومات المحاسبية من حيث الهدف الذي تسعى الى تحقيقه وهو تقديم المعلومات ذات الطابع الاقتصادي للمستخدمين سواء كانوا من داخل المنشأة أو من خارجها واوردت الورقة آراء بعض

---

(1) سوسكوف، سميلكن، تطبيقات في نظم المعلومات المحاسبية ترجمة د.كمال الدين سعيد، الرياض (دار المريخ للنشر)، 2002م، ص53.

(2) عبد الله علي شاهين، دراسة دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في التحول للاقتصاد الأخضر، مؤتمر العلمي الخاص لاستراتيجية دعم الاقتصاد المصري رؤية مستقبلية في يونيو 2011م، ص15

الكتاب في تعريف نظم المعلومات المحاسبية فأوردت تعريف سمير ابو الفتوح صالح في كتابة تطبيقات تجارية باستخدام الحاسب الآلي في منشآت الاعمال حيث عرفة بأنه الجزء الأساسي والهام في نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الاعمال الذي يقوم بحصر وبتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها الى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة الاقتصادية.

هناك أيضاً البعض عرفها بأنها مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معا على جمع واسترجاع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات لدعم عملية صنع القرار والتنسيق والرقابة والتحليل والملاحظة في المنظمة<sup>(1)</sup>.

يرى الآخر أن نظام المعلومات المحاسبي ما هو إلا مجموعة مترابطة من العناصر المادية التي تتفاعل معا من أجل حصر وجمع وتشغيل إدارة ورقابة البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية تبعا لقوانين وإجراءات محددة لإنتاج وتوصيل المعلومات المالية المفيدة. <sup>(2)</sup> نجد ان هذا التعريف لم يشير الي العناصر البشرية ولم يذكر ان نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتحليل البيانات وتبويبها من أجل استخراج معلومة مفيدة، أي أنه اختصر العملية المحاسبية في التعريف. مما سبق ترى الباحثة أن:

1. نظام المعلومات المحاسبية هو جزء من نظام المعلومات الإدارية على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بقياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد القوائم للجهات الخارجية بينما يهتم نظام المعلومات الإدارية بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية وعليه فان ذلك يمكن أن يوسع مفهوم نظام المعلومات الإدارية ليشمل كل نظم المعلومات بالوحدة الاقتصادية بما فيها نظام المعلومات المحاسبية. على الرغم ما كان سائدا منذ

---

(1) محمد عباس بدوي المحاسبة وتحليل القوائم المالية عمان (دار المكتب الجامعي، الجزء الثاني)، 2009م، ص 17.

(2) جعفر عبد الاله، مرجع سابق.

الخمسينات من القرن الماضي إلا أنه لا يعد صحيحاً في الوقت الحاضر، فنظام المعلومات المحاسبية قد حصل على موقعه المناسب داخل الوحدة الاقتصادية وهو يمثل نظاماً فرعياً أساسياً ضمن النظام الكلي المتمثل بالوحدة الاقتصادية ككل.

إضافة إلى أن النظرة الحديثة حول نظام المعلومات المحاسبية هو أنه لم يعد قاصراً على الاهتمام بتقديم المعلومات التاريخية فقط، وإنما يمتد ليشمل أنواعاً أخرى من المعلومات مثل: المعلومات الحالية (الخاصة بالعمليات التشغيلية والرقابة) والمستقبلية (الخاصة بحل المشكلات والتخطيط).

2. دور نظام المعلومات المحاسبية ليست مجرد أعداد القوائم المالية لجهات خارج الوحدة الاقتصادية فقط وإنما يهتم بأعداد التقارير اللازمة لجهات من داخل الوحدة الاقتصادية وإيضاً متمثلة بكافة أنواع المعاملات التي تحتاجها المستويات الإدارية المختلفة في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية.

3. نظام المعلومات المحاسبية هو وحدة الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (مكاملة) وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية المعنية.

4. يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعه من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات.

5. يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حدها من الصحة وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

6. المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية.



7. نظام المعلومات المحاسبية يركز على المعلومات الماليه التي يمكن قياس اثارها بصورة ماليه وإن نظام المعلومات الإدارية سوف يهتم بالمعلومات الأخرى (غير الماليه) وفي حين نرى أن مفهوم المعلومات المحاسبية لا يقتصر على المعلومات الماليه فقط وإنما يمتد ليشمل كل المعلومات (المالية والإدارية).

ترى الباحثه أن كل المفاهيم السابقة أشارت إلى أن نظم المعلومات المحاسبية جزء من نظم المعلومات الإدارية ويتكون من مجموعة مترابطة من العناصر المادية والبشرية تتفاعل معاً من أجل حصر وتجميع وتبويب وتشغيل وتحليل وإدارة ورقابة البيانات المالية المتعلقة بالأحداث الاقتصادية الداخلية والخارجية، تبعاً لقواعد وإجراءات محددة لتوصيل المعلومات المالية والتشغيلية والإدارية الحالية والمستقبلية لجهات داخلية وخارجية مما يخدم أهداف المشروع ويساعد في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة ويعتبر هذا التعريف شامل لنظم المعلومات المحاسبية، والناظر إلى وظيفة المحاسبة فهي نظام يتكون من ثلاثة أجزاء:

أ- المدخلات: التي تتمثل في البيانات التي من خلال نظام المعلومات وتأتي من ثلاثة مصادر:

(1) الأنشطة الاقتصادية مع الأفراد والأنظمة الأخرى بالمشروع مثل الإيداع والسحب في الحسابات الجارية في البنك أو تحصيل أقساط دفع تعويضات في شركات التأمين.

(2) الأنشطة الداخلية للمشروع مثل دفع الرواتب للعاملين أو استخدام الموارد الموجودة بالمشروع.

(3) التغذية العكسية التي تتمثل في ناتج القرارات الادارية السابقة والتي تفيد في تحسين كفاءة العمليات في الدورات التالية عند تشغيل البيانات وتتمثل في العمليات الخاصة بتحويل البيانات الى معلومات.

ب- العمليات التشغيلية: وهناك العديد من العمليات التي قد يتم تشغيل البيانات من خلالها<sup>(1)</sup>:

---

(1) كمال الدين محمد الدهراوي، مرجع سابق، 47-49.

## 1- التجميع:

وتتمثل هذه العملية في إحضار البيانات وتجميعها من مصادر أولية سواء من خارج الوحدة الاقتصادية أو من داخلها أو في صورة تغذية راجعة.

## 2- التصنيف:

وتتم في هذه العملية فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلى أنواع مختلفة فمثلاً بيانات نشاط المخزون وقد تقسم الى بيانات خاصة باستلام البضاعة وأخرى بإصدار أو أمر الشراء وكذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

## 3- الترتيب:

يتم ترتيب البيانات في ملفات وفقاً لأساس معين فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات العملاء وفقاً لرقم حساب العميل أو يتم ترتيب فواتير المشتريات وفقاً لرقم الفاتورة وهكذا.

## 4- التلخيص:

يتم بهذه العملية اضافة مجموعه من البيانات وعرضها في تقرير واحد مثلاً قد يتم تلخيص عملية الايداعات في الحسابات الجارية يوميا في تقرير واحد إجمالي بدلا من عرضها في صورة تفصيلية تشمل كل الايداعات التي تمت خلال اليوم ويكون الغرض من التلخيص عادة اعطاء فكرة اجمالية لمستخدمي البيانات في انشطه معينة.

## 5- الحساب:

تشمل العمليات الحسابية التي تجرى على البيانات مثل الجمع والطرح والضرب والقسمة وخلافة مثلا حساب اقساط اهلاك الاصول الثابتة أو حساب مخصصات الديون المشكوك فيها وقد يحتاج إلى عمليات حسابية مختلفة وتشغيل البيانات الخاصة بالقرارات الإدارية قد تحتاج الى نماذج رياضية معقدة مثل البرمجة الخطية وأسلوب المدخلات والمخرجات.

## 6- المقارنة:

تتمثل عملية المقارنة بإظهار أوجه الشبه والخلاف بين مجموعات مختلفة من البيانات ومثلاً يتم مقارنة بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة. في كشف الاستلام يوضح البيانات الخاصة بذات الأشياء الموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من المطابقة.

## 7- التخزين:

تتم في هذه العملية حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيداً لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل وتختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات ودفاتر ورقية بينما يتم النخرين في النظام الآلي في بطاقات مثقبة وشرائط واسطوانات.

## 8- الاسترجاع:

هذه العملية مربوطة بعملية التخزين وهي بعد تخزين البيانات لفترة يتم استرجاعها من الملفات الخاصة لاستخدامها وإجراء العمليات الأخرى عليها .

### ثانياً : أهداف النظام المحاسبي:

النظام المحاسبي ليس هدفاً في حد ذاته إنما هو وسيلة لتحقيق الأهداف النظام المحاسبي يعتبر شبكة الاتصال الرسمية في المشروع ومن ثم فإن من مهامه الرئيسية إنتاج البيانات وتقديمها الى المنفذين في المشروع وذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الاساسية والفرعية وعلى ذلك فإن النظام المحاسبي يجب تصميمه بصورة تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد على<sup>(1)</sup>:

1- ربط الأهداف الاساسية والفرعية في المشروع بوسائل تحققها والتي تتمثل في التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

---

(1) جعفر عبد الاله، مرجع سابق، ص 3.

2- عرض وتحليل نتائج أعمال المشروع بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تصميم أداء الأنشطة المختلفة.

وبناء على ذلك فإن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات تعتبر وسيلة لإنتاج البيانات المتمثلة في التقارير. وحتى تحقق فعالية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن تربط بالأهداف التالية<sup>(1)</sup>:

أ/ إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع.

ب/ يجب أن تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد والنتائج.

ج/ يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب.

د/ يجب أن يحقق النظام المحاسبي شروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية اصول المشروع ورفع كفاءة أدائها.

هـ/ يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الاهداف المطلوبة فيها وفيما يلي الاهداف بالتفصيل:

**أولاً: استخراج التقارير المطلوبة:**

تعتبر التقارير بأنواعها المختلفة هي النتائج النهائية للنظام المحاسبي مصمم النظام المحاسبي يبدأ بتحديد المطلوب منه ثم بعد ذلك يبدأ بتحديد مكونات النظام. ومصمم النظام المحاسبي يجب عليه التعرف أولاً على التقارير المطلوبة من النظام ونوعها وتفاصيل البيانات الواردة عليها ومدى كفاية هذه التفاصيل للوفاء باحتياجات الإدارة لتحقيق أهداف المشروع وتنقسم التقارير المطلوبة في النظام المحاسبي إلى:

---

(1) جعفر عبد الاله، مرجع سابق، ص11-17.

## 1/ تقارير مالية:

تمثل هذه التقارير في قائمة المركز قائمة الدخل كتقارير عن الاداء الماضي وكذلك الموازنات التخطيطية بأنواعها المتعلقة كتقارير عن الأداء المخطط مستقبلا وعلى مصمم النظام المحاسبي بشأن هذه التقارير دراسة مكوناتها وتحديد نقاط التوافق والاختلاف حيث تقارير الاداء الماضي والمخطط يهدف بيان عقد مقارنة بين المنفذ والمخطط وتحديد درجة كفاءة التفاصيل الواردة بهذه التقارير وذلك للوفاء باحتياجات الادارة للبيانات، وعلاوة على ذلك أن من مهامه أيضاً دراسة إمكانية استغلال نتائج وتحليلات ماليه من هذه التقارير بهدف اتخاذ قرارات ادارية تمويلية مستقبليه. وهذا يعنى<sup>(1)</sup> أنه يمكن من خلال هذه التقارير تحديد خطوط الانتاج المربحة وغير المربحة أو تحديد القدرة المالية للوفاء بالالتزامات المستقبلية أو تقدير الاحتياجات المالية ومصادر تمويلها ولتحقيق ذلك يقوم مصمم النظام المحاسبي الجديد بعقد لقاءات مع العاملين بالمشروع لتحديد احتياجاتهم من البيانات في هذه التقارير ومدى قدرة التقارير المالية على الوفاء بها.

## 2/ التقارير بيانية وإحصائية:

تتمثل هذه التقارير في كشوف الحركة الدورية لمختلف نواحي النشاط في المشروع مثال ذلك كشوف حركة المخازن من الواردات من المستلزمات السلعية والمنصرف منها وكشوف حركة المتحصلات من العملاء والتسديدات للموردين وكشوف حركة النقدية بالبنك والصندوق وما إلى ذلك. وتهتم إدارة المشروع بمثل هذه التقارير لأنها توضح لها خطوات العمل في المشروع وكفاية اداء كل قسم من أقسامه وهذه التقرير من الأفضل أن تكون مقارنة بالأداء المخطط في الفترة المعد عنها التقرير. وذلك حتى تتمكن إدارة المشروع من متابعه تنفيذ الخطط التشغيلية المقررة. وعلى مصمم النظام

---

(1) سليمان مصطفى الدلاهمة، جامعة حلوان المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية العدد الثاني 2012م، مستوى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية ص213 الى 245

المحاسبي بين دراسة مثل هذه التقارير والتأكد من مدى دقة البيانات الواردة بها وتفصيلاتها. بالإضافة إلى تحديد التوقيت الملائم لإيصالها إلى الجهة التي تحتاجها.

### 3/ تقارير التشغيل اليومية والاسبوعية:

تشمل هذه التقارير بيانات عن سير العمل اليومي في المشروع مقارنة بالأداء المعياري المحدد، وذلك لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعية وتحليل هذه الانحرافات بيان اسبابها ورفع الحلول لمعالجتها. ويتم اعداد ملخصات اسبوعية عن هذه التقارير وعرضها المستويات الرقابية المخصصة وإذا كانت التقارير المالية والبيانية ترتبط بالنظام المحاسبي المالي بصفة خاصة فان تقارير التشغيل تنحدر من خلال أحد فروع هذا النظام وهو نظام التكاليف والمحاسبة الإدارية. ولذلك فان وجود مثل هذه التقارير يرتبط بالمنشأة الصناعية أكثر من ارتباطها بالمنشآت التجارية والمالية ومع ذلك فان في ظل وجود امكانية لمعايير الادارات لمنشآت التجارية والمالية فان هذه التقارير يمكن أن تكون مجالاً لدراسة مصمم النظام المحاسبي في مثل هذه المنشآت وبصدد مثل هذه التقارير فإن على مصمم النظام دراستها من حيث دقة البيانات الواردة بها وملائمتها للغرض من هذه التقارير وتوقيت تقديمها وثبات أسس أعدادها.

### ثانياً: الدقة في إعداد التقارير:

ترتبط كفاءة تصميم الآلة بوجود إنتاجها وكذلك تترابط كفاءة النظام المحاسبي بجودة التقارير التي يقدمها ومعيار الجودة في التقارير<sup>(1)</sup> هو دقة البيانات الواردة بها ومعنى ذلك أن الدقة في اعداد التقارير وبياناتها تمثل هدف هام من الاهداف التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها. وتتحقق الدقة في التقارير المنتجة من خلال توافر عدة عناصر من بينها التوازن المحاسبي ووجود نظام محدد للتوجه المحاسبي وخطوات المراجع الداخلي تشمل التحقق من صحة القيد والترحيل وتتلخص العمليات المختلفة بحيث تكون التقارير المالية ممثلاً صادقاً لحقيقة المركز المالي للمشروع ونتيجة أعمالها وحول مدى

---

(1) حسن رجب أبو الحسن جامعة بور سعيد، مجلة البحوث المالية والتجارية العدد الثاني الجزء الثاني يوليو، تنظيم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية لخدمة اهداف التجارة الالكترونية، ص189.

الدقة يعتبر من أهم أهداف النظام المحاسبي وذلك لأن عدم توافره قد يؤدي إلى اتخاذ المشروع لقرارات خاطئة تقوده إلى الفشل في أداء مهام التي يسعى لإنجازها. ويعتبر الخطأ في إعداد التقارير وعدم توفر الدقة فيها ناتجا عن ارتباط النظام المحاسبي بالأفراد القائمين على تشغيله ذلك لأن الخطأ في العمليات المحاسبية او في التوجيه المحاسبي يعتبر هو السبب عدم توافر الدقة المطلوبة ومن ثم فان من مهام مصمم النظام المحاسبي وضع الوسائل والأدوات التي تكفل اكتشاف مثل هذه الأخطاء فور وقوعها وتحديد أسس معالجتها. وقد يرى البعض<sup>(1)</sup> ان توافر الحاسبات الالية قد يقلل من هذه الأخطاء ويحقق الدقة المحاسبية المطلوبة إلا أن هذا القول غير السليم حيث أن هذه الحاسبات تعتمد على من يمدّها بالبيانات الأمر الذي يجعل احتمال حدوث مثل هذه الاخطاء قائماً.

### ثالثاً: توقيت تقديم التقارير:

يعتبر وصول البيانات في الوقت المناسب امراً هاماً بالنسبة للقائمين على إدارة المشروع وإذا اعتبرنا الدقة من الاهداف الجوهرية للنظام المحاسبي فان السرعة في انجاز وتقديم البيانات تعبر أمراً ملازماً للدقة في آن واحد بل أن البعض يرى<sup>(2)</sup> أن السرعة هدف قد يسبق الدقة في الترتيب فوصول البيانات عن التكلفة في الوقت المناسب يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات التسعير وعقد الصفقات دون حيثية الوقوع في مخاطر غير محسوبة وذلك فإن توافر بيانات عن الهيكل المالي للمشروع من حينها يحمي ادارة المشروع في اتخاذ قرارات تمويلية غير سليمة فقد تبرم الادارة عقود بقروض بفوائد كبيرة دون حاجة المشروع الى مثل هذه القروض وذلك في توصيل البيانات اللازمة لتفادي ذلك وتحقيق هذه السرعة تلجا الكثير من المشروعات الى السعي للحصول على تجهيزات اليه بتكاليف باهظة بهدف تسجيل العمليات المالية وإن إنتاج التقارير في اوقات وجيزة غير ان هذا مثل هذا الامر قد لا يكون

(1) منير شاكر واخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، الأردن (دار وائل للنشر )، 2001م، ص25.

(2) احمد محمد العداسي، التحليل المالي والقوائم المالية،الاردن (مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع )2011م،

ضرورياً في جميع الحالات وانما يجب أولاً تدبير النظام المحاسبي الذي يحقق لإدارة المشروع سرعه الحصول على احتياجاته من البيانات الدقيقة في الوقت المناسب يتساوى في هذا الموضوع المشروعات صغيره الحجم ومشروعات كبيرة الحجم وذلك لخطورة اتخاذ أي قرارات دون الاستناد الى بيانات متعلقة بها.

بناء على ذلك فان من مهام مصمم النظام المحاسبي للتحقق من قدرة النظام الموضوع على إخراج بيانات وتقارير دورية أو شهرية عن نتيجة أعمال المشروع ومركزة المالي مقارنة بالبيانات المخططة لنفس الفترة قد يحتاج الأمر في بعض أنواع النفقات لوضع تقديرات تقريبية لها إلا أن مثل هذه الحالات يمكن معالجتها في نهاية العام المالي دون صعوبة تذكر كما أن إيضاحاً مثل هذا الأمر لإدارة المشروع يعتبر ضروريا حتى يتم اتخاذ القرارات المناسبة لذلك.

#### رابعاً: توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام:

تمثل الرقابة الداخلية مجموعه من النظم الموضوعه للرقابة داخل المشروع سواء لرقابة النواحي المالية أو غير المالية والتي توضع في سبيل ملائمة العمل في المنشأة في جميع نواحيه وكذلك لضمان الحماية الكافية لممتلكات المشروع ودقة البيانات المحاسبية وكفاءة التشغيل داخل المنشأة حيث أن النظام المحاسبي بصفة عامه يهدف<sup>(1)</sup> إلى إنتاج البيانات الدقيقة والواضحة وكذلك حماية أموال المشروع الرقابة عليها كذلك فإن توافر أساليب الرقابة الداخلية وشروطها ويعتبر هدفاً من أهداف النظام المحاسبي الجيد.

تحقق وسائل الرقابة الداخلية لا يقتصر على تصميم النماذج والمستندات المحاسبية وتحديد مساراتها فحسب بل يمتد ليشمل كافة سبل العمل بالمشروع. ذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمال والموظفين. وتقسيم العمل داخل المشروع وتحديد معايير للأداء بكل مهمه داخل المشروع ووجود اثبات للأعمال المنجزة

---

(1) أحمد موسي شحاته، نظم المعلومات المحاسبية، القاهرة (الدار الجامعية للنشر)، 1995م، ص33.



وتحقيق مراجعة كل عمل يتحيز وتوفير الحماية المادية لممتلكات المشروع من الضياع هذا بالإضافة الى الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية حيث أن الوسائل والاشتراكات تمتد لتشمل كافة نواحي العمل بالمشروع كما سبق ذكره لذلك فإنها تعتبر من مسئولية ادارة المشروع اكثر من اعتبارها من مهام مصمم النظام المحاسبي وعلى ذلك فإن دور مصمم النظام المحاسبي في هذا الصدد هو التأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية وتوفير سبلها وعليه أن يوجه نظرة الإدارة الى نواحي القصور أو الضعف في الرقابة الداخلية وأن يقدم الحلول المقترحة لمعالجة ذلك وهو يعلمه هذا يحقق النظام المحاسبي الموضوع المتاح الملائم للتشغيل وذلك لأن وجود نظام محاسبي سليم ودقيق في غياب نظم الرقابة الداخلية سوف يكون غير ذات جدوى فلا يوجد أي معنى أو فائدة من الاحتفاظ بسجلات دقيقة وبالتالي انتاج تقارير دقيقة وسريعة في ظل وجود فرص لضياع اموال المشروع وبتهييبها وذلك لان هدف النظام المحاسبي هو حماية اموال المشروع والعمل على تميمتها وزيادتها وليس الهدف منه توفير سجلات وتقارير دقيقة فحسب لان مثل هذه التقارير هي وسيلة للهدف الأساسي السابق ذكره.

#### خامساً: تحقيق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه:

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على تنفيذ النظام المحاسبي والاهداف الموجودة منه أمراً هاماً يجب أن يوليه مصمم النظام عنايته الخاصة ويعنى ذلك أن دراسة وقياس التكاليف المترتبة على تطبيق النظام ومقارنتها بالأهداف المتوقعة منه وقدرة المشروع على استيعابه تعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال النظام الجديد.

وتتم دراسة اعتبار التكلفة في هذا المجال من ناحيتين:<sup>(1)</sup>

1. الناحية الأولى: تمثل التكاليف المتعلقة بإدخال النظام الجديد ومقارنتها بالتكلفة الحالية للنظام القائم

لإيضاح مدى الوفرة أو التكلفة الإضافية المرتبطة بالنظام المستحدث.

2. الناحية الثانية: دراسة وتقييم الآثار المترتبة على ادخال النظام الجديد.

---

(1) عبد الرحمن عطية جمعة، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي، الطبعة الثانية، دار النشر، الجزائر 2011، ص14.

3. من حيث الحصول على بيانات وتقارير دقيقة وسريعة وفعالية هذه البيانات والتقارير في رفع عائد المشروع من استقلال أمواله وإذا كان الجانب الأول يتميز بسهولة قياسية نسبياً إلا أن الجانب الثاني يعتمد في دراسته على قدر كبير من التقدير والتنبؤ بالنتائج المستقبلية، وعلى ذلك فإن مهمة مصمم النظام في هذا الصدد وضع دراسته المتعلقة بتكلفة النظام أمام إدارة المشروع، وعليها أن تقرر قبول إدخال النظام الجديد أو الاكتفاء بإجراء بعض التعديلات في النظام القائم وتقرر الإدارة مثل هذا الأمر بعد إعادة النظر في حجمها واحتياجاته وقدرته على استيعاب تكلفة النظام الجديد ومن الأخطاء الشائعة في هذا المجال والتي يقع فيها القائمون على إدارة المشروعات الارتباط بأنظمة المحاسبية جديدة بهدف مسايرة العصر دون النظر إلى قدرة المشروع على استيعاب تكلفة النظام واقتصاديات تشغيلية. ويحدث ذلك بالنسبة لإدخال أنظمة التشغيل الآلي للبيانات حيث أن مثل هذه الأنظمة سريعة التطور بصورة قد تؤدي إلى أن يصبح التجهيز الآلي للبيانات متقادماً فور تركيب بالمشروع وقبل البدء في تشغيله. ومثل هذا الأمر يلقي على عاتق مصمم النظام إيضاح مثل هذه النقاط ودراسة تكاليف إنشاء النظام وضعها أما إدارة المشروع لاتخاذ القرار المناسب ونظر لأهمية اعتبار التكلفة في مجال تقييم فعاليته نظم المعلومات المحاسبية.

### ثالثاً : مكونات نظام المعلومات المحاسبية:

نظام المعلومات المحاسبية كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله، هذه العناصر تجملها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

1- المستندات والأوراق الاثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.

2- قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات الخاصة بالعمليات المالية.

3- البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة وملائمة.

---

(1) كمال الدين محمد الدهراوي، مرجع سابق، ص58-59.

4- الإجراءات المحاسبية المرسومة والمكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة.

5- الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.

6- الوسائل الإلكترونية والاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

والعوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية تكمن في الأفراد القائمين على هذا النظام وعمليات تجميع البيانات ومعالجتها وتخزينها واتخاذ القرارات بالإضافة للأجهزة والوسائل المستخدمة هدف نظام المعلومات المحاسبية في الحصول على المعلومات المحاسبية الداعمة للقرارات.

رابعاً : خصائص نظام المعلومات المحاسبية:

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظام معلومات حيوي في المنشأة المتواجد بها بحيث يكون مؤدى لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة حسب الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات التي يكون فاعلاً وكفوياً وهي<sup>(2)</sup>:

1. يجب ان يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

2. أن تزود الادارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية في الوقت الملائم لاتخاذ قرارا اتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

3. أن تزود الادارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة التنظيم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

4. أن يزود الادارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل لأجل الاعمال المنشأة المستقبلية.

5. أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بيانه وذلك عند الحاجة اليها.

---

(2) ثناء على قيافي نظم المعلومات المحاسبية، القاهرة الدار الجامعية للنشر، 200م ص46.؟؟؟؟

6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغييرات الطارئة على المنشأة.

#### خامساً: مخرجات النظام المحاسبي:

تصنف مخرجات النظام المحاسبي بشقية المالي والإداري الى نوعين مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية ويتضمن النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية سواء مع أطراف هيئات خارج الوحدة أو بين مراكز المسؤليه داخل الوحدة ومن امثله هذه المخرجات أوامر الشراء ومحاضر الاستلام شيكات المدفوعات- فواتير البيع للعملاء وتعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات المدخلات الرئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقية المالي والإداري والإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية يحتاج مستخدمى النظام المحاسبي إلى معلومات التغذية العكسية للتنظيم والادارة وتقسيم الانشطة داخل الوحدة الاقتصادية يمكن تصنيف هذه المعلومات العكسية الى ثلاث أنواع: (1)

1- خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضى.

2- فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شى معين.

3- أحداث مثل التنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل.

ويتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات العكسية في شكل تقارير ينتجها النظام المحاسبي ويتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتمشى مع تصنيف المعلومات العكسية وهي تقارير تشغيلية وصفية وتقارير تخطيطية وتقارير رقابية.

---

(1) محمد يوسف حنفاوي، نظم المعلومات المحاسبية الاردن (دار وائل للنشر والتوزيع)، 2001م، ص60.

## أ- تقارير تشغيلية الوصفية:

تركز هذه التقارير على أن تعكس أحداث الماضي والحالات والأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية وتمثل الهدف الأساسي من هذه التقارير في تقديم الأفراد المسؤولين عن تنظيم الأنشطة التشغيلية اليومية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال ويمكن تقسيم هذه التقارير التشغيلية بدورها إلى نوعين:

### 1- تقارير وصفية:

توصف هذه التقارير حاله وظروف نشاط او تشغيل معين داخل الوحدة في نقطة زمنية معينه فمثلا توصف الميزانية العمومية للوحدة والمركز المالى لها في تاريخ معين وهو تاريخ إعداد الميزانية كما تظهر تقارير المخزون الكميات المتاحة من هذه المخزون لحظه اعداد التقارير كما تظهر تقارير التوزيع الزمنى لأعمار أرصدة العملاء ووضع الحالى لأرصدة العملاء ويلاحظ ان المعلومات المحتواه في مثل هذه التقارير تعتبر صحيحه ومعبرة عن الواقع فقط وقت إعداد هذه التقارير وبذلك تصبح هذه المعلومات تاريخية ومحدده في منفعتها نظراً للاستمرار عمليات الوحدة وتغير الظروف والأوضاع فيها من فترة إلى أخرى لذلك تتوقف طوال فترة فعاليه التقرير على حجم نشاط الوحدة الاقتصادية فكلما كبر حج النشاط كلما زادت احتياجات الإدارة إلى التقارير وكلما قصرت فترة فعاليه مثل هذه التقارير أو بمعنى آخر كلما زادت الحاجة أى ضرورة إعداد مثل هذه التقارير على فترات متقاربة.

### 2- تقارير النشاط:

هى تقارير تلخص وتعبّر عن النتائج والأحداث التى تمت داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة لعمليات التشغيل خلال فترة معينة مثل قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون والتقارير الدورية عن المبيعات كشوفات مرتبات وأجور العاملين قوائم التدفقات النقدية ملخصات أحجام وتكاليف الإنتاج وتوزيع استخدامات القوى العامله...الخ فعلى سبيل المثال ملخص قائمة الدخل لوحدة معينه في مجال

الأعمال إيرادات ومصروفات هذه الوحدة خلال فترة زمنية بغرض تحديد نتيجة الأعمال عن هذه الفترة وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير أساساً لأغراض تقييم الأداء إلا أنها تساعد المديرين مساعده فعاله في اتخاذ القرارات فهى من ناحية تعتبر مدخلات أساسية لتقارير الأداء وذلك لمقارنه بالمعايير والموازنات المعدة مقدماً ناحية أخرى تفيد في إكتشاف أو توقيف المشاكل في حينها واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقم أو حتى قبل وقوع هذه المشكله مثلاً يستطيع المدير المالى بمراجعته الملخصات الخاصة بعمليات السحب والإيداع اليومي بالنكب أن يكتشف أو يتوقع مشكله سيوله في حاله اتجاه الايداعات إلى انخفاض في مقابل زيادة في السحب وبالتالي يستطيع أن يقرر قبل تفاقم أو ظهور هذه المشكله أن يعدل من السياسة الانتمائية للشركة أو بتفاوض على قرض بشروط ميسرة أو يريد أى مصدر آخر للتمويل من ناحية أخرى يمكن ان تكون هذه التقارير أداة تخطيطية فمثلاً يستطيع حل من مدير التسويق ومدير الإنتاج احتساب معدل دورات المخزون والذي يعتبر من العوامل الهامة التى يجب اخذها في الاعتبار عند تخطيط الإنتاج من المعلومات التى تحتويها قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون من البضاعه التامة.

#### ب- تقارير تخطيطية **planning raports**:

هناك العديد من التقارير التخطيطية التى تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل وعادة ماتكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية (analytal raports) تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل فعادة ماتتضمن التقارير التحليلية معلومات تفيد في تسليط الضوء على اتجاهات مؤشرات ظروف أو علامات معينه داخل الوحدة وتهدف هذه التقارير إلى إمداد المديرين بفهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذى يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط والرقابة فمثلاً يفيد التقرير الذى يتضمن تحليلاً لسلوك العملاء من الدفع في تحديد السياسة الانتمائية للوحده في مجال العمال أيضاً يفيد التقرير الذى يتضمن تحليلاً للاحتياجات النقدية بناء على تحصيل الموضوعات النقدية

والاجور والمرتبات في تخطيط سياسات الائتمان الممنوحه للعملاء وعادة ما يتم في معظم الوحدات الاقتصادية الكبيرة بإعداد موازنة شامله رئيسه لتخطيط اعمال الوحدة ككل ويتفرع من هذه الموازنه الرئيسية مجموعة<sup>(1)</sup> من الموازنات التخطيطية أفرعية مثل الموازنة الراسمالية الموازنة النقدية موازنه الإنتاج وغيرها وتعتمد اعتماداً كبيراً أن لم يكن كلياً على مثل هذه التقارير والموازنات فيمكن أن يؤدي للتنبؤ بالمبيعات إلى قراراً بالتغيير في الأسعار أو الدخول إلى أسواق جديدة أو زيادة ميزانية الأعلاف كما يمكن أن تؤدي الموازنات الخاصة بالإنتاج والعماله إلى قرارات خاصة لشراء أصول جديدة تعين عماله جديدة أو إعادة جدولته الانتاج ومال إلى ذلك.

### ج- تقارير رقابية Contral reports:

هي تقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفق لما هو مخطط لها وذلك بمقارنه النتائج الفعلية مع نتائج المخططة المحددة مقدما وتحديد أى اختلافات هامة وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها وفق أمثلتها تقارير مقارنه التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة لتقارير مقارنه الأرباح الفعلية بالأرباح المخططة لمراكز الربحية تقرير مقارنة الجودة الفعلية للمنتجات مع معايير الجودة الموضوعه وتبرز اهمية التقارير الرقابية في انها تظهر اى خلل من العمليات مما يستدعى اهتمام المدينيين ولفت انتباههم إلى المشكلات الخطيرة التي تواجه الوحدة الاقتصادية أو المشاكل المتكررة وهذه التقارير تساعد إيجاد الحل وتجنب الوحدة الاقتصادية الخسارة والانتقاد.

### سادساً: مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المنظمة:

يستطيع نظام المعلومات في المنظمة تقديم عدد من الساهمات او العوائد فمثلا نظام المعلومات الجديد أو المعاد تجديده بنظم الأعمال آلياً ويقلل من الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومباشرة للعملاء ومن هذه المساهمات ما يمكن قياسه والبعض يصعب قياسه فالخدمات التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض

---

(1) محمد شوقي بسطاوي واخرون، نظم المعلومات المحاسبية، بيروت، (دار النهضة) 1999م، ص111.

التكاليف التي تتحملها المنظمة أما التي يصعب قياسها فهي مردود ايجابي على القيمة السوقية للمنظمة وسمعتها ومن ثم تحسين الربحية وتحقيق ميزة تنافسية يمكن تحديد هذه المنافع في التالي: (1)

1- تقليل الأخطاء.

2- زيادة المرونة.

3- زيادة سرعه النشاط.

4- تحسين التخطيط والرقابة الادارية.

5- فتح اسواق جديدة وزيادة المبيعات.

6- ميزة التنافسية.

7- زيادة المرونة التنظيمية.

8- زيادة معنويات الموظفين.

من الأهداف الأساسية لقياس مساهمات أو منافع نظم المعلومات ما يلي: (2)

- تقرير جدوى انشاء نظام معلومات محاسبي مبنى على استخدام معدات واجهزة حديثة وذلك عن طريق تجميع المنافع الصافية المقدرة لمستخدمى المعلومات ومقابلتها بالتكلفة الرأسمالية لانشاء النظام الجديد.
- تقرير جدوى انشاء تغير في خاصية من خصائص النظام الحالى فقد يتطلب قسم معين معلومات بدرجة أكثر من التفصيل لمثل هذا التغير يؤدي الى زيادة التكلفة إذا لابد من مقابله المنفعة بالاضافة ويتدبر ذلك.

---

(1) أمينة محمد عبد العزيز عابدين وسامح رفعه أبو مجر، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، المؤتمر العلمي الثانوي الخامس، دور نظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية في التحول إلي الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، 22-23 يونيو 2014م. ص 13

(1) عوض حاج على أحمد، مقدمة في بناء النظم الآلية للمعلومات، الخرطوم (مطبعة جامعة النيلين) 1995م.



• تقرير جدوى الحصول على معلومات معينه من عدمها فإن لم يكن للمعلومات التي تنتجها المحاسبة قيمة اقتصادية فلا مبرر لانتاجها وفي جميع الاحوال قد يكون الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبى هو تعظيم الربحية ولكن هناك أهداف اخرى يتوقع ان يحققها النظام المحاسبى مثل توفير خدمات أفضل أو لفت الانتباه لظاهرة معينه أو تخفيض التكاليف.

في الوقت الحاضر ووفق التطورات في مفاهيم قيمة المعلومات والتي قد تتصف بالتركيز على قيمة المعلومات من ناحية واحدة وهي مدى تأثير المعلومة على القرار. فعندما تؤثر المعلومة على القرار أي تسهل عمليه اتخاذ القرارات وتحقق الفوائد المتوقعه منها وهذا يعنى أن نظام المعلومات المحاسبة تتوقف قدرته على تخفيض عنصر عدم التأكد.

#### سابعاً : دور نظام المعلومات المحاسبية في عمليه اتخاذ القرارات:

ينظر إلى انظمة المعلومات في المشروع على أنها وسائل لاكتشاف الحقائق ذات الصلة بالقرارات الإدارية فكل صاحب مشروع فردى يعتمد عند اتخاذ القرارات على ذاكرته ومشاهدته للاحداث اليومية ولكن كلما زادت الاحداث وركزت المنشأة وزاد عدد العاملين فنجد ان صاحب المشروع في حاجه إلى الاعتماد على وسائل أخرى لاستكمال حاجته مما يزيد المشكله تعقيداً مع كبر حجم المشروع حيث لا توجد ذاكرة طبيعية للمشروع بل الاعتماد على ذاكرة وهي ذاكرة الموظفين الذين يمكن يحالوا إلى المعاش أو إذا قرروا ترك أعمالهم لذلك تظهر الحاجة الماسه إلى الانظمة للمعلومات تقوم بتجميع وحفظ البيانات، ويقوم جامع البيانات بملاحظة الأحداث الاقتصادية في المشروع وإرسال إرشادات عنها إلى متخذ القرارات الذى يقوم بدوره بتنفيذها في ضوء المعلومات السابقة تخزينها في ذاكرته ومايلاحظه فإذا كان الاتصال فعالاً فان الإشارات التي يرسلها جامع البيانات سوف تحدث نفس الأثر عند متخذ القرار كما لو شاهد لاحداث بنفسه.

فى دراسة أخيرة قدم لنا البحيرى وآخرون تحليلاً نظرياً عن العلاقة بين البيانات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات فى المشروع ويقوم التحليل المذكور على تمييز عملية اتخاذ القرارات بثلاثة عوامل رئيسية وهى<sup>(1)</sup>:

- 1- مدخلات القرارات.

- 2- مخرجات القرارات.

- 3- نماذج اتخاذ القرارات.

فمدخلات القرار عبارة عن العوامل التى تستند إليها متخذ القرار بصدد اتخاذ القرار الإدارى ومخرجات القرار الذى يقوم باتخاذها مدير المشروع أما نماذج اتخاذ القرارات فهى تمثل العلاقة التى تربط بين القرارات ومجموعة مدخلات القرارات وتجدر الإشارة إلى أن أحد الأغراض الرئيسية لإعداد وتوزيع البيانات المحاسبية هو مساعده متخذ القرارات فى عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات فى نماذج اتخاذ القرارات التى يقوم بالاستناد إليها حيث أن مثل هذا التنبؤ بقيمة المتغيرات يعد ركناً أساسياً فى عملية اتخاذ القرارات لذلك يمكن القول بأن مساهمة نظام المعلومات تنحصر فى توليد البيانات ذات الطابع الاقتصادى الذى تستند إليها متخذ القرارات من التنبؤ بقيمة المتغيرات فى نماذج اتخاذ القرارات التى يقوم باتباعها فى الاختبار من بين استعمالات الموارد الاقتصادية المحدوده لإدارة المشروع<sup>(2)</sup>.

مما سبق ترى الباحثة أن النظام المحاسبى يعتبر بنك للمعلومات المحاسبية فهو أداة للمعالجة والتشغيل للبيانات التى تدخل فى إطار نشاط المؤسسة من الناحية الإنتاجية والإدارية والخدمية وأدى زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية والبيانات المالية بضرورة الاهتمام بالمعلومة وجودتها حتى تضىفي المصدقية اللازمة لمخرجات النظام المحاسبى لكي يستفيد منها كافة الأطراف المهتمة بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية، فجودة مخرجات النظام المحاسبى تعتمد على مقومات ومكونات النظام المحاسبى فكما تحسنت خصائص النظام المحاسبى كلما زادت جودة المعلومات التى تساهم بدورها فى تحسين القرارات الإدارية وتحقق أهداف المنشأة مما يزيد من قيمة المنشأة.

---

(1) خالد جمال الجمارات، معايير التقارير المالية الدولية، الأردن (دار إثراء للنشر والتوزيع)، 2008م، ص 248.

(1) أحمد نور، مرجع سابق، ص 16.

## الفصل الثاني

### الإطار النظري للجودة والمراجعة الداخلية

تناول الباحث في هذا الفصل موضوع الجودة والمراجعة الداخلية من خلال ثلاثة مباحث

المبحث الأول: مفهوم وأهداف الجودة الشاملة

المبحث الثاني: مفهوم ووظائف المراجعة الداخلية

المبحث الثالث: مفهوم وخصائص جودة المراجعة الداخلية

## المبحث الأول

### مفهوم وأهداف الجودة الشاملة

#### أولاً : مفهوم الجودة:

تشكل الجودة المحور والقاعدة التي تبنى عليها العديد من مفاهيم فلسفة الجودة الشاملة ونقطة الأساس فيها، لذلك لا بد أن نتعرف أولاً على المعنى الذي يتضمنه مفهوم الجودة، قبل نضفي عليها صفة الشمولية. لقد تعددت تعاريف الجودة باختلاف النظرة إليها وباختلاف وتطور مفهومها في حد ذاته لذلك نجد من التعاريف من يعرف الجودة على أنها مجموعة من المواصفات والخصائص التي يجب أن يتضمنها المنتج أثناء عمليتي التصميم والتصنيع، ومن بين هذه التعاريف نورد ما يلي:

الجودة هي المطابقة لمواصفات ومعايير مخططات تضعها المؤسسة فيكون المنتج ذو جودة إذا كان يمتثل لهذه المجموعة من القواعد والمواصفات الفنية<sup>(1)</sup>.

الجودة تعني إنتاج المؤسسة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالي من الجودة المتميزة، يكون قادراً من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات زبائنهم، بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم، وتحقيق الرضا والسعادة لديهم ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفاً لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صفة التميز فيها<sup>(2)</sup>.

(1) تعني الجودة تلك المواصفات التي يجب توفرها في المنتج أثناء عملية الإنتاج<sup>(3)</sup>.

مما سبق نستنتج أن مفهوم الجودة ينحصر في مدى مطابقة وامتثال منتج معين لمجموعة من المواصفات والمقاييس الموضوعة سلفاً من طرف المؤسسة في شكل مخططات أو تصميمات معينة،

---

(1) J- C TARONDEAU: MARKETING, STRATÉGIE INDUSTRIELLE, ED VUIBERT, PARIS, 1998, P236

(2) عمر وصفي عقيلي، المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر عمان، ط 1، ص 17.

(3) محمود سلامة عبد القادر، الضبط المتكامل لجودة الإنتاج، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976، ص 19.

يفترض فيها أن تتفق مع احتياجات ورغبات المستهلكين، مما يمكنها من اكتساب صفة التميز عن بقية منتجات المؤسسات المنافسة، لهذا كان التنافس حول قدرة المؤسسة على وضع أفضل المقاييس وأفضل التصميمات والمواصفات والالتزام بها، والمحافظة عليها طالما تلبى رغبة المستهلك.

يرى البعض الآخر أنه نتيجة لشدة المنافسة فإن هذا المفهوم لم يعد صالحا حيث أصبح المستهلك وهو الطرف الرئيس في تحديد هذه المعايير والمواصفات التي يجب على المؤسسة أن تحققها في منتجاتها، ان اردات تصريفها، وفيما يلي مجموعة من التعاريف التي توضح ذلك<sup>(1)</sup>:

الجودة تعني قدرة المنتج على إشباع حاجات ورغبات المستهلكين.

هي مجموعة الخصائص والصفات للمنتجات (سلع وخدمات)، والتي تجعله قاد رعلى إشباع- الحاجات المعلنة أو الضمنية للزبون.<sup>(2)</sup>

تعرف جودة السلعة أو الخدمة بأنها مجموعة الجوانب والخصائص المحددة من طرف الزبون، والمستهلكين والتي تشبع حاجاته مقابل سعر معطى.<sup>(3)</sup>

كما تم تعريفها على أنها مجموعة الخصائص والميزات الخاصة بمنتج أو خدمة والتي تسمح إشباع الحاجات أو الخدمات المحددة من طرف الزبائن والمستهلكين.<sup>(4)</sup>

كما تم تعريفها بأنها عبارة عن مجموعة الخصائص والميزات الخاصة بمنتج أو خدمة تسمح له بإرضاء حاجات ظاهرة أو كامنة، ولها نوعان: الجودة الداخلية وهي القدرة على تحقيق العمليات اللازمة لمتطلبات المنتج أو الخدمة، والجودة الخارجية: وتمثل مدى قدرة المنتجات أو الخدمات على إرضاء الزبائن.<sup>(5)</sup>

---

(1) ETINNE COLIGNON, MICHEL WISSLER: QUALITE ET COMPETITIVITE, DES ENTREPRISES, EDECONOMICA, 2EM ED, PARIS, 1983, P5.

(2) MICHEL.G.VIGIER: LA PRATIQUE DE Q.F.D, ED D'ORGANISATION, PARIS,1992, P 15.

(3) GUY LAUDOYER: LA CERTIFICATION ISO 9000, ED D'ORGANISATION, 3EM ED, PARIS, 2000, P 56.

(4) PATRICK LYONNET : LES OUTILS LE DE LA QUALITE TOTALE,TECHNIQUE ET DOCUMENTATION, 2EM ED , PARIS , 1991 , p05.

(5) C. JAMBER : L'ASSURANCE QUALITE,- LES NORMES ISO 9000 EN PRATIQUE – ED . ECONOMICA, PARIS, 1995, P 7.

ولكن نظراً لما أحدثته ظاهرتي العولمة والشمولية من تداعيات من بينها ضرورة توحيد وتنميط هذه المقاييس، والتي يمكن من خلالها الحكم على جودة الخدمة أو السلعة، بحيث تأخذ الطابع العالمي، وهذه المقاييس أو الخصائص تسمى بمقاييس الجودة العالمية (**International Standard Organisation**) ISO وفي هذا الإطار فإن جودة المنتج توقف على مطابقته لمجموعة من المواصفات، الدولية والعالمية، لذا فإن الجودة حسب هذا المفهوم هي: عبارة عن مجموعة من القواعد التقنية المتفق عليها بين المنتجين وفي بعض الأحيان، المستعملين والزبائن، بهدف تخصيص، وتسهيل، وتوحيد السلعة أو الخدمة المقدمة<sup>(1)</sup>. مجموعة من المعايير العالمية المحددة للجودة في كل نشاط من أنشطة المؤسسة، والتي يجب (الالتزام بها من أجل تحقيق مستوى أداء وجودة عالين)<sup>(2)</sup>.

عبارة عن مجموعة من المواصفات المتفق عليها بين المنتج والمستهلك<sup>(3)</sup>.

حسب هذين التعريفين فإن الجودة ترتبط بمجموعة من المعايير والمواصفات الدولية التي تلتزم بها ISO المؤسسة في منتجاتها، والتي تعود مهمة وضعها وإنشائها للمنظمة العالمية للمواصفات القياسية وتعمل من خلالها على توحيد مواصفات المنتجات.

هذا ويمكن النظر إلى الجودة من مجالات مختلفة نوردتها فيما يلي<sup>(4)</sup>:

من وجهة نظر فلسفية فإن: الجودة هي الجانب الجمالي الذي يلمسه المستهلك في المنتج، أي الجودة حسب هذه النظرة شيء معنوي يخضع للتقييم الشخصي للمستهلك للجانب الجمالي في المنتج.

فالجودة هي مجموعة من الخصائص والمواصفات الفنية التي لا بد من: من وجهة نظر إنتاجية .

توفرها في المنتج أثناء إنتاجه أي، هي القدرة على إشباع متطلبات وحاجات المستهلكين: من وجهة نظر

---

(1) J-P- HUBERAC: GUIDE DES METHODES QUALITE, MAXIMA, PARIS, 1998, P83.

(2) عمر وصفي عقيلي، مرجع سابق، ص 6 .

(3) L.Krawseki et L.Ritzman: Operations management- Strategy and analysis- ed. West publishing campany, USA, 1993, P91.

(4) J.C. TARONDEAU: OP. CIT, P236.

تسويقية فان الجودة هي قدرة المؤسسة على تجسيد متطلبات وحاجات المستهلك. من وجهة نظر قيمة فالجودة هي القدرة على تلبية حاجات المستهلك ومتطلباته ولكن بأسعار معقولة، وبأدنى التكاليف بالنسبة للمؤسسة: كما تعرف بأنها . قابلية إرضاء حاجات الشراء والاستعمال بأحسن تكلفة لتخفيض الخسائر أفضل من المنافسين إذا نظرنا لجودة المنتج من وجهة نظر القيمة فإن الأمر يتطلب من المؤسسة تجسيد متطلبات وحاجات المستهلك ولكن بشروط معينة، وعلى الأسعار المعقولة بالنسبة للمستهلك وتكاليف منخفضة بالنسبة للمنتج، أي نسبة بين الجودة والتكاليف.

من وجهة نظر إستراتيجية فالجودة المثلى محددة بالزمن، وتؤدي إلى الميزة التنافسية للمنتج، أي هي قدرة المنتج على مقارنة بالمنتجات الأخرى الموجودة بالسوق وتؤدي نفس الوظائف تحقيق ميزة تنافسية في السوق، مما سبق ومن خلال هذه الرؤى المختلفة للجودة نجد أن مفهومها يختلف حسب المجالات التي تستخدم فيها، وحسب نشاطات ووظائف المؤسسة وحسب الموقع أو المرحلة التي استخدمت فيها.

هذا وهناك من يميز بين ثلاث أبعاد للجودة والتي تتمثل في:

1. جودة التصميم: ويقصد بها توفر بعض المواصفات الملموسة وغير الملموسة في تصميم السلعة أو الخدمة.
2. جودة المطابقة: ويقصد بها مطابقة السلعة أو الخدمة لمواصفات التصميم، وخلوها من العيوب والأعطال، أي الجودة التي يجب تحقيقها أثناء العملية الإنتاجية.
3. جودة الأداء: ويقصد بها قدرة المنتج على أداء المتوقع منه عند استعماله من طرف المستهلك، أو ما يعبر عنه بالاعتمادية وإمكانية، جرت محاولات عديدة لتقديم تعريف مفهوم الجودة Quality وكانت كل من التعريفات التي نتجت عن هذه المحاولات تولى إبراز سمة معينة تقوم بالتمحور حولها وبصرف النظر عن الاختلافات التي ابرزتها تلك المحاولات الا ان هناك بعض التعريفات التي فرضت نفسها على الفكر الإداري وذلك لما اتصفت به من موضوعية وتعبير دقيق عن المفهوم.

فقد عرف M. Juran وزميله الجودة بأنها مدى ملائمة المنتج للاستعمال (\*).

---

(\* M. Juran and F.M

فالمعيار الأساسي للحكم على جودة المنتج في رأي Juran وزميله هو هل المنتج ملائم للاستعمال ام غير ملائم بغض النظر عن وضع وحالة المنتج.

كما عرفت الجودة على انها مدى المطابقة مع المتطلبات فكلما كانت مواصفات المنتج مطابقة لمتطلبات العميل كلما كان هذا المنتج ذا نوعية جيدة (1).

أما المواصفة الدولية ISO 9000-200 فقد عرفت الجودة بأنها درجة تلبية مجموعة الخصائص الموروثة في منتج لمتطلبات العميل (2).

كما تم تعريفها A.V. Feignbaum بأنها تفاعل خصائص نشاطات التسويق والهندسة والصناعة والصيانة والذي بدوره يمكن من تلبية حاجات العميل ورغباته.

كما تم تعريفها بأنها إنتاج المنظمة للسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالى من الجودة المتميزة تكون قادرة من خلالها على الوفاء باحتياجات ورغبات عملائها بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم وتحقيق الرضا والسعادة لديهم ويتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفاً لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة وإيجاد صفة التميز فيها (3).

فالعميل يقارن بين مستوى ما يتوقعه من خدمة التي يتلقاها وبين مستوى الخدمة التي تتلقاها بالفعل فاذا كان مستوى الخدمة المقدمة مساوياً لمستوى الخدمة المتوقعة فهي جيدة اما اذا كان مستوى الخدمة المقدمة فعلاً اقل من مستوى الخدمة المتوقعة فان تلك الخدمة لا تتمتع بالجودة المطلوبة.

الجودة تعنى أيضاً انخفاض نسبة العيوب وتعنى الجودة أيضاً انخفاض في شكاوى العملاء وتعنى ايضاً تحسين في الأداء وخفض التكاليف.

---

(1) P. B. Crosby Quality is free. The Art of making Quality certain – New York signet books 1992, P 15.

(2) ISO 9000 Quality management system fundamental.

(3) عمر وصفي عقيلي، المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة وجهة نظر عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 21.



مما سبق ترى الباحثة يرى أن الجودة تعنى مجموعة الصفات والخصائص للسلعة أو الخدمة التي تؤدي إلى قدرتها على تحقيق رغبات معلقة أو مفترضة ويعنى أيضاً الجودة هي المطابقة للاحتياجات.

## ثانياً : نشأة وتطور الجودة:

مر مفهوم الجودة بالعديد من المراحل والتطورات إلى يومنا هذا، وفيما يلي نظرة على أهم التطورات التي مر بها هذا المفهوم:

إن فكرة الاهتمام بالجودة أرجعها العديد من الباحثين إلى أكثر من سبعة آلاف سنة، وتجسدت في الحضارات الإنسانية المتعاقبة خاصة منها الحضارة الفرعونية و اليونانية وغيرها... إلخ، إلا أن أصل الاهتمام الفعلي يعود لفترة ما قبل الثورة الصناعية، حيث إنتاج الورش والحرفين يتم وفقاً لمعايير بسيطة يحددها صاحب الورشة.

مع ظهور الثورة الصناعية وتزايد الاعتماد على الآلة والتوسع الهائل في حجم المصانع ومع الطلب المتزايد على حجم الإنتاج، كان الاهتمام منصباً على البحث عن تحسين مستوى الإنتاجية وحجم الإنتاج ولو على حساب نوعية وجودة المنتج، والتي تقع مسؤولية تحقيقها على عاتق المشرف المباشر. كما أن هذه التغيرات كانت سبباً في الحاجة الملحة إلى ممارسات جديدة لإدارة المصانع، ففي صناعة الأسلحة مثلاً كانت الحاجة إلى الإنتاج النمطي للأجزاء الذي يضمن التطابق التام بين المواصفات المحددة للمنتج، فكان تحقيق الجودة هو السبيل إلى ذلك<sup>(1)</sup>.

كما أن لظهور حركة الإدارة العلمية الذي تزامن مع هذه المرحلة أثرٌ هو الآخر على مفهوم الجودة، خصوصاً المراسلات المتعلقة بالتنظيم العلمي للعمل O.S.T وضرورة الفصل بين ووظيفة الإنتاج ووظيفة الرقابة على الإنتاج التي توكل لقسم الرقابة على الجودة من طرف مختصين، وكان

---

(1) عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 22.

الهدف من هذه الوظيفة هو تحديد الانحراف أو الخطأ والمسؤول عنه لمعاقبته من قبل المفتش الذي كان هو المسؤول المباشر على جودة العمل حسب F.Taylor (1).

لذلك فإن مفهوم الجودة في هذه المرحلة كان يرتبط برقابة الإنتاج ومطابقته المواصفات وكان الهدف منه التفتيش عن عدم المطابقة، وذلك باستخدام وسائل فنية. (2)

مع ظهور بحوث العمليات والأدوات الإحصائية تم استخدام العينات الإحصائية ووضع مواصفات نمطية، فقد كان تنميط الإنتاج ومحاولة توحيد إحدى أهم الأسباب التي أدت إلى اللجوء استخدام الأساليب الإحصائية، لاسيما مع استعمال نظرية الاحتمالات دوراً في فحص الجودة، وفي استخدام العينات والتي يعود الفضل في تصميمها إلى: H.Doge و H.Roming كما يعد Deming Edwards (رئداً الجودة الأمريكية) أبرز من استخدم الرقابة الإحصائية على الجودة وقد قام بنقل أفكاره إلى اليابان بعد الحرب العالمية الثانية التي ساعدت على تطور صناعتها وجودتها في فترة الخمسينات (3).

في سنة 1955 ظهر في اليابان مفهوم جديد للجودة وعلى نطاق واسع ليشمل جميع نشاطات المؤسسة ووظائفها، كفلسفة جديدة ترى أن الوصول إلى مستوى عال من الجودة وتحقيق إنتاج دون عيوب يتطلب متابعة شاملة لكافة العمليات بدءاً من عملية تصميم المنتج إلى تسويقه وما بعد التسويق، (4) بحيث تقع مسؤولية تحقيق الجودة على كل فرد في المؤسسة كل حسب موقعه ومستواه التنظيمي وقد كان من بين المتأثرين بهذه الفلسفة A. V. Feigenbaum ، سنة 1961 حيث يري أن كل أقسام المؤسسة ونشاطاتها معنية بالجودة (5)، بالتركيز على تسيير الإنتاج بأسلوب تتمكن من خلاله

---

(1) J.C.TARONDEAU : op.cit, P232.

(2) PATRICK Lyonnet : op.cit, P04

(3) عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 24.

(4) Patrick Lyonnet : OP. CIT, p 04.

(5) أحمد سيد مصطفى، إدارة الإنتاج والعمليات في الصناعة والخدمات، ط24، 1999، ص 544 .

المؤسسة من إنتاج وحدات جيدة وعالية الجودة أولاً، قبل أن يكون هذا الأسلوب يسعى لاكتشاف الوحدات المعيبة بعد الفحص، تحت شعار "الجودة من المنبع" حيث يخرج من خلال فلسفته هذه بما يسمى بالمراقبة الشاملة للجودة.<sup>(1)</sup> لقد تبنت المؤسسات اليابانية هذه الفلسفة من خلال الاستعانة بتقنيات لكشف الأخطاء قبل وقوعها وانتظام المشرفين للعمال في برامج تدريبية لتحسين الجودة، هنا ظهر مفهوم آخر للجودة سنة 1961 (متمثل في حلقات الجودة أو حلقات النوعية cercles de qualité) الذي تبناه الاتحاد الياباني للعلماء والمهندسين (JUSE) منهم Kaoru Ishikawa ويقصد بالحلقات النوعية، جماعات من العمال متكونة من سبعة إلى اثني عشر فرد (عمال، مهندسين، رجال بيع... إلخ) تقوم باجتماعات دورية لمناقشة الأمور المتعلقة بالجودة وبتحسينها. وقد انتشر هذا المفهوم بعد اليابان في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية<sup>(2)</sup>.

- وفي العشرينية (1970-1980) ونتيجة للمنافسة الحادة التي واجهتها الشركات الأمريكية بالخصوص شركة IBM التي تعتبر أكبر مصنع للمعدات الآلية والبرمجة على المستوى العالمي من طرف الشركات اليابانية المتميزة بالمنتجات ذات الجودة العالية والأسعار المعقولة، فقد دفعها ذلك إلى أن تكون أول من يتبنى مفهوم إدارة الجودة الإستراتيجية بالتركيز على مبادئ أهمها:<sup>(3)</sup>

- العمل على إرضاء الزبون باعتباره المحدد الرئيسي للجودة، أي جعل السوق أساس كل القرارات.

- اعتبار الجودة مسؤولية جميع أفراد المؤسسة.

- اعتماد الجودة في كل المستويات بما فيها أنظمة، أساليب، واجراءات عمل... إلخ.

---

(1) أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص 545.

(2) عمر وصفي عقيلي، مرجع السابق، ص 24.

(3) عمر وصفي عقيلي، مرجع السابق، ص 26-27.

وقد تبنت كل من SAMSUNG و GOLD STAR نفس الفلسفة بعد عام 1980. وقد تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص أهمها<sup>(1)</sup>:

- الاهتمام الخاص بالجودة من قبل مستوى التسيير الاستراتيجي.
- الربط بين الجودة والقدرة على تحقيق الأرباح في المدى الطويل.
- اعتبار الجودة كوسيلة تنافسية.
- الاقتراب من السوق والزبائن.

هذه الأفكار ساعدت على ظهور مفهوم إدارة الجودة الشاملة (TQM(Total Qualité Management) منذ 1980 إلى يومنا الحالي<sup>(2)</sup>: وكان السبب الأول لظهور هذا المفهوم هو ازدياد حدة المنافسة أكثر فأكثر من قبل الصناعة اليابانية التي غزت الأسواق العالمية، مما جعل المؤسسات الأمريكية تلجأ إلى توسيع مفهوم إدارة الجودة الإستراتيجية، بإضافة جوانب أكثر شمولاً وعمقاً، باستخدام أساليب أكثر تطوراً في مجال تحسين الجودة، وجعل أسلوب الجودة أسلوب رقابي يأخذ بعد استراتيجي ويشمل كل عناصر المؤسسة ومراحل نشاطها.

### ثالثاً : مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

شاع في السنوات الأخيرة استخدام مصطلح إدارة الجودة الشاملة فماذا نقصد بمصطلح جودة شاملة فقد عرف معهد المقاييس البريطاني ادارة الجودة بأنها فلسفة ادارية تشمل كافة نشاطات المنظمة التي من خلالها يتم تحقيق احتياجات وتوقعات العميل والمجتمع. وتحقيق أهداف المنظمة كذلك بكفاءة الطرق واقلها تكلفة عن طريق الاستخدام الامثل لطاقت جميع العاملين

أما بالتفكير فيما يتعلق بإدارة المنظمه ان ادارة الجودة الشاملة هي " ثقافة تعنى مفهوم الالتزام تجاه رضا العميل من خلال التحسين المستمر والابداع في كافة مناحي العمل".

---

(1) مأمون الدرادكة وطارق الشبلي وآخرون، مرجع سابق، ص 32 .

(2) عمر وصفي عقيلي، المرجع السابق، ص 28.

وبالتالي يمكن النظر الى ادارة الجودة الشاملة على أنها ثورة ثقافية وذلك بسبب الطريقة التي تفكر وتعمل فيها الإدارة فيما يتعلق بالعمل على تحسين الجودة باستمرار والتركيز على عمل الفريق وتشجيع مشاركة الفرد بوضع الأهداف وبتخاذ القرارات(1).

ولتعريف الجودة الشاملة على أساس الكلمات التي يتكون منها المصطلح كما يلي:

"إدارة تخطيط وتنظيم وتوجيه ومراقبة كافة النشاطات المتعلقة بتطبيق الجودة كما يتضمن ذلك دعم نشاطات الجودة وتوفير الموارد اللازمة"(2).

**الجودة :** تلبية متطلبات العميل وتوقعاته .

**الشاملة:** تتطلب مشاركة اندماج كافة موظفي المنظمة وبالتالي يجب اجراء التنسيق الفعال بين الموظفين لحل مشاكل الجودة لا جراء التحسينات المستمرة.

وهناك عدة محاولات لتعريف الجودة الشاملة وتحديد متطلباتها ومبادئها الاساسية والتي بمجملها شكلت إطاراً ومفهوماً في الفكر الإداري الحديث.

قد عرفها الجنابي: بأنها مدخل لأداء الأعمال وتحاول تعظيم القدرة التنافسية للمنظمة من خلال التحسينات المستمرة لجودة منتجاتها وفرادها وعملياتها وبنيتها(3).

عرفها عمر وصفي (ادارة الجودة الشاملة الوسيلة التي تدار بها المنظمة لتطوير فاعليتها ومرونتها ووضعها التنافسي على نطاق العمل ككل).

عرفها (بأنها ثقافة يتأصل فيها الالتزام الشامل بالجودة وتعبر عن موقف الافراد العاملين عن طريق مشاركتهم في عمليات التحسين المستمر للسلع والخدمات عن طريق الاستخدام المبدع للأساليب العملية). (4)

---

(1) N. H.CHORN TOTAL QUALITY MANAGEMENT

(2) N. LOGOM,qu ETICMANAGING FOR TOTAL QUALITY ,WKI PRACTICE HAIL LTD, 1992, P1

(3) عمر وصفي، مرجع سابق، ص 53.

(4) محفوظ أحمد حموده، تحديد احتياجات التدريب واثره في ادارة الجودة الشاملة ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2003، ص 92.

أما الفرادى فقد عرفها بأنها فلسفة وثقافة وثقة الفرد والمنظمة بأن ما يمكن أن يعمل اليوم افضل من الامس وأنها ستعمل غداً بمستوى أفضل من اليوم من خلال وضع العمليات والأنظمة من الموقع الذي يحقق التميز ويقلل الأخطاء.

مما سبق ترى الباحثة من خلال استعراض المفاهيم المختلفة أنها تشترك في سمات محدوده وهي التحسن المستمر في جودة الأداء وبالتالي فإن التطبيق الناجح لمفهوم إدارة الجودة الشاملة في المراجعة الداخلية سوف يؤدي حتماً إلى التحسين المستمر في جودة خدماتها وتطورها بما تتلائم مع مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

أما بالنسبة للفوائد التي تجنيها المنظمة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة فهي متعددة من أهمها:

- 1- تحسين الوضع التنافسي للمنظمة في السوق ورفع معدلات الربحية.
- 2- تعزيز العلاقات مع الموردين.
- 3- رفع درجة الرضا عند العملاء.
- 4- تحسين جودة المنتجات المصنعة أو الخدمات المقدمة.
- 5- تناقص تكلفة العمل نتيجة عدم وجود أخطاء ويقلل معدلات التلف.
- 6- فتح اسواق جديدة وتغذية الاسواق الحالية.
- 7- القيام بالأعمال بصورة صحيحة من المرة الأولى.
- 8- زيادة معدل سرعة الاستجابة للمتغيرات داخل المنشأة.
- 9- تطوير القدرات من خلال التدريب.
- 10- حفز العاملين وشعوره بتحقيق الذات من خلال مشاركة في وضع الأهداف واتخاذ القرارات.

## رابعاً : مراحل وتطور مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

بدأ التركيز على مفهوم الجودة في الحسبان في القرن العشرين ثم انتشر بعدها في أمريكا والدول الأوروبية ثم يأتي دول العالم وقد كان هناك مساهمات عديدة من قبل عدد من العلماء والمتقدمين في تحديد مفهوم الجودة وتطويره في عام 1938م بدأ W. Edward والذي تعلم على يد Shewhart بإعطاء محاضرات عن الجودة والأساليب الإحصائية في الجودة للعديد من المهندسين اليابانيين وقد انتشرت أفكار بسرعة واصبحت عناوين الجودة منشورة في عدة مجلات علمية في اليابان.

فقد نشر أول كتاب له في ضبط الجودة في عام 1951 أكد فيه على مسئولية الإدارة عن الجودة في السبعينيات في القرن العشرين وطرح Philip Crosby مفهوم العيوب العصرية والذي يتطلب العمل الصحيح في المرة الأولى<sup>(1)</sup>.

وإجمالاً فقد مر مفهوم إدارة الجودة الشاملة بأربعة مراحل رئيسية:

### (1) الفحص:

كانت تحليلات الجودة الشاملة تؤكد فقط على فحص المنتج وكان القرار الرئيسي السائد خلال الحقبة هو القرار الخاص بتحديد متى يتم فحص المنتجات وما هي عدد المنتجات التي لا تخضع للفحص. وتتضمن عملية الفحص الأنشطة المتعلقة بقياس واختبار وتفتيش المنتج وتحديد مدى مطابقة المنتج للمواصفات الفنية يمكن تسليمها الى العميل اما المنتجات غير المطابقة للمواصفات الفنية فإنها أما إن تتلف أو يعاد العمل عليها أو يتم بيعها بأسعار أقل. أن عملية فحص المنتج كانت تركز فقط على اكتشاف الأخطاء والقيام بتصحيحها فالخطأ أو العبث أو التلف قد حصل فعلاً أن عملية الفحص اكتشفت الخطأ ولكنها لا تقم بمنعه من الأساس.

---

(1) محفوظ أحمد جودة، إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات، عمان دار وائل للنشر، 2004، ص 25.

## 2) ضبط الجودة:

يشتمل ضبط الجودة كافة النشاطات والاساليب الاحصائية التي تتضمن المحافظة على مواصفات السلعة كما يقول Dalesbesterfield بأن ضبط الجودة هو استخدام الأدوات والقيام بالأنشطة المختلفة لتطوير جودة السلعة أو الخدمة وبالتالي فضبط الجودة يشمل التأكد من أن تصميم السلعة مطابق للمواصفات<sup>(1)</sup> المحدودة والتأكد من أن الإنتاج وما بعد الإنتاج متوافق أيضاً مع المواصفات. وبناء على ذلك فقد استندت عملية ضبط الجودة لتشمل التصميم والأداء ويمكن القول أن هذه المرحلة اعتمدت على استخدام أساليب احصائية حديثة لمراقبة الجودة وفقاً لهذا المفهوم فإن ضبط الجودة يعتبر مرحلة متطورة عن الفحص فيما يتعلق بتعقيد الأساليب وتطور الأنظمة المستخدمة.

## 3) تأكيد الجودة:

تؤكد هذه المرحلة على توجيه الجهود للوقاية من حدوث الأخطاء وبالتالي وضعت المرحلة بأنها تعتمد على نظام اساسه لا يمنع وقوع الأخطاء منذ البداية فايجاد حل لمشكلة عدم مطابقة المواصفات ليست طريقة فعالة حيث الافضل من ذلك هو منع وقوع المشكلة اصلاً والقضاء على اساليبها منذ البداية.

إن عملية تأكيد الجودة تتضمن كافة الاجراءات اللازمة لتوفر الثقة بأن المنتج او العملية تعنى بمتطلبات الجودة بناء على ذلك فان اسلوب تفكير الادارة ينبغي ان يتقيد بتطور فلسفة رقابية تعتمد على الوقاية بدلاً من الفحص واكتشاف الخطأ بعد فوات الأوان.

إن تأكيد الجودة مرحلة تشتمل بمنظورها عملية التخطيط للجودة بالاضافة الى ضرورة دراسة تكاليف الجودة ومقارنتها بالفوائد الممكن تحصيلها من تطبيق نظام تأكيد الجودة.

---

(1) فريد عبد الفتاح زين العابدين ، إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة العربية، القاهرة، ص 199.



#### 4) إدارة الجودة الشاملة:

بدأ مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالظهور في الثمانينات من القرن العشرين حيث يتضمن هذا المفهوم جودة العمليات بالإضافة إلى جودة المنتج ويركز على العمل الجماعي وتشجيع مشاركة العاملين واندماجهم بالإضافة إلى التركيز على العملاء ومشاركة الموردين.

تميزت هذه المرحلة بظهور عدد من مفاهيم الجودة كمفاهيم العولمة، الأيزو وظهور عدد من برامج الحاسوب التي تساعد في ظهورها الجيل الخامس للحاسبات الذي جاء بعد سنة 1990 والتي ساهم الحاسوب في تصميم المنتج وفي تصنيعه وظهور فكرة التصنيع المتكامل وانظمة التصنيع المرن وغيرها.

مما سبق ترى الباحثة من خلال التطور التاريخي لمفهوم الجودة أن المرحلة الأخيرة من التطور أدت إلى إضافة استراتيجيات لتحسين العمليات والتي بدورها أدت إلى إدخال هيكلية في أساليب تنفيذ المهام وكذلك اتساع مفهوم الجودة لتشمل المستويات الهيكلية بالشركة ضمن الاستراتيجية شاملة وكل ذلك يحتاج إلى تدعيم إدارة المراجعة الداخلية للقيام بمهامها ومواجهة التحديات التي تعترض طريقها والتغلب عليها.

المبادئ الأساسية التي تقوم عليها إدارة الجودة الشاملة كما يلي<sup>(1)</sup>:

#### 1- تحقيق رضا العميل:

أي يجب أن يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق رضا العميل، وهنا لا ينظر إلى العميل الخارجي الذي يحدد جودة المنتج فقط بل يمتد إلى العميل الداخلي الذي يحدد جودة الأفراد والعمليات وبين العميل لكونها الأطراف الذين يقومون بإنتاج المنتج.

---

(1) الفراوى ، 2005 مرجع سابق، ص 52.

## 2- التحسين المستمر:

يشتمل التحسين المستمر كلاً من التحسين الاصلي والتحسين المعرفي والابداعي الجديد بوصفها جزء من العمليات بجميع وحدات العمل في المنظمة.

## 3- التدريب والتطوير:

ينظر الى التدريب والتطوير المستمر على أنه وسيلة تنمية الافراد كل ضمن وظيفته بما يحقق الانجاز الامثل والتدريب يمثل أهمية متميزة لانه سلسلة من الانشطة المنظمة والمصممة لتعزيز معرفة الافراد بما يتصل بوظائفهم ومهارتهم وتحفيزهم.

## 4- اتخاذ القرارات على اساس الحقائق:

يمثل مبدأ اتخاذ القرارات على أساس الحقائق أخذ المكونات التي تركز عليها إدارة الجودة الشاملة ويتطلب تطبيقه الاعتماد على تقنيات وموارد وتهيئة القنوات اللازمة لتمكين الأفراد وإيصال ما يمتلكون من معلومات تتحدث عن الحقائق إلى حيث يجب أن تصل هذه المعلومات للاستفادة منها في تحقيق الجودة.

## 5- الأداء:

تتطلب إدارة الجودة الشاملة معايير اداء دقيقة ومتناسقة مع تقييم الاداء في كل مجال بالمنشأة وتعتبر المراجعة الداخلية احد الانشطة المطلوبة في TQM .

## 6- الموارد والامكانيات:

يجب أن يكون هدف TQM هو الاستخدام الافضل للموارد المتاحة وتحقيق مستويات اعلى من النتائج اسبابه منع الاخطاء قبل حدوثها والجودة عند المنبع.

## 7- التركيز على العمليات والنتائج:

لاشباع رغبات المستهلكين ينبغي ايجاد الحلول المستمرة لأية مشكلة تحدث في الجودة لذلك ينبغي التركيز على العمليات تماماً كما هو الحال عند التركيز على المنتجات او الخدمات.

## 8- منع الأخطاء قبل حدوثها:

إن التركيز على العملية يترتب عليه منع حدوث الأخطاء قبل حدوثها فعلاً ، يرى الباحث ان التزام ادارة المراجعة الداخلية في تطبيق ادارة الجودة الشاملة سوف يؤدي الى تحسين كفاءة وفعالية ادارة المراجعة الداخلية ومن ثم تحسين جودة خدمات المراجعة وكسب ثقة العميل ، من خلال تلبية احتياجاته ، بل التغلب عليها حيث ان ادخال تلك المبادئ الى ادارة المراجعة الداخلية سوف يخلق تحدى جديد.

### خامساً : أهداف إدارة الجودة الشاملة:

يمكن رصد أهداف إدارة الجودة الشاملة في ثلاث أهداف رئيسية وهي:

- خفض التكاليف فان الجودة تتطلب عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة من أول مرة وهنا يعنى تقليل الأشياء التالفة أو إعادة انجازها وبالتالي تقليل التكاليف.
- تقليل الوقت اللازم لانجاز المهمات للعميل وكثير من الاجراءات التي توضع من قبل المؤسسة عند تقديم الخدمات للمؤسسة تركيز على الرقابة على الاهداف والتأكد من تحقيقها وبالتالي تكون هذه الاجراءات طويلة وجامدة في كثير من الاحيان ، مما يؤثر سلباً على العميل ولذلك على ادارة الجودة الشاملة تقليل الوقت اللازم لانجاز المهمات للعميل.
- تحقيق الجودة: ذلك بتطوير المنتجات والخدمات حسب رغبة العملاء ان عدم الاهتمام بالجودة يؤدي لزيادة الوقت لاداء وانجاز المهام وزيادة أعمال المراقبة وبالتالي زيادة شكاوى المستفيدين من هذه الخدمات.

مما سبق ترى الباحثة أن أهداف إدارة الجودة الشاملة يمكن تحقيقها عبر إدارة المراجعة الداخلية في

حال تنمية فلسفة الجودة الشاملة وذلك من خلال تقديم توصيات تؤدي بدورها الى زيادة قيمة المنشأة.

## - النتائج الايجابية من الدور المستمر للمراجعة الداخلية في بيئة الجودة الشاملة:

على الرغم من الاختلافات السالبة بين دور وطبيعة المهام المنوطة بإدارة المراجعة الداخلية في ظل بيئة الجودة الشاملة الا ان تطبيق الاداء المراجعي وتطويره يتلاءم مع خصائص الجودة الشاملة يحقق العديد من النتائج والمنافع الايجابية المتبادلة بينهما ويتمثل أهمها:

ارشاد وتوجيه الادارة العليا على اسس اكثر دقة وموضوعية وشمولية في الوقت المناسب عن بعد الجودة الشاملة حيث توفر المعلومات الملائمة لتخفيض او حذف او منع اوجه الانحراف بين الاداء المخطط والاداء الفعلي وابرار اوجه الاثبات التي توضح مخاطر الفشل من عدم الالتزام واثارة على مسيرة جودة المنشأة وعلى استمرارية فعالية النظام فالمراجعة تعمل على اكتشاف الاسباب الحقيقية لمشاكل الجودة ومعوقات تحقيق أهداف الجودة من التأكد من فعالية نظام المعلومات في المنشأة مما يساعد على اتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية الملائمة لعلاج المشكلات وتصحيح مسارها مع التعجيل في تنفيذ الادارات المسؤولة لتلك القرارات فالمراجعة الداخلية تعد درعاً وقائياً للتحسين المستمر وبذلك يكون دور المراجعة الداخلية اكبر في ظل مفهوم ادارة الجودة الشاملة منها في ظل المفهوم التقليدي للجودة.

المراجعة ايضاً تعمل على المساعدة في تحسين وتكامل علاقات الإدارات المختلفة الخاضعة للمراجعة واستبعاد الحواجز الإدارية بينها نتيجة الأخذ بمفهوم المهمة المشتركة والسعي للجودة الشاملة بالمنشآت الخاضعة للمراجعة تمكن المراجع من تكوين وجهة نظر كلية في وقت أقل وبطريقة أسهل عن أداء نظام الجودة وأداء الإدارات المختلفة بالمنشأة.

ونخلص من هذا المبحث إلى أن الكثير من المؤسسات كانت تعتقد أن الجودة تعني "أن نعرض السلعة أو الخدمة مطابقة للمواصفات وأن تكون ذات نوعية جيدة وذات سعر أفضل للعميل وتقديم خدمات ما بعد البيع لإرضاء العميل" هي مبادئ الجودة. ولكن أصبح هناك اهتمام بجميع العمليات والمهام والمراحل

بالمؤسسة وذلك يعبر عنه بالجودة الشاملة أساسها ونقطة بدايتها الاهتمام برغبات المستهلك وكيفية اشباعها بل أكثر من ذلك خلق رغبة أو حاجة جديدة ثم العمل على تلبيتها ويساعد ذلك على وضع قيمة إضافية للمنشأة، والمراجعة الداخلية تلعب دوراً أساسياً في ذلك بالمساعدة في تقليل الانحرافات والأخطاء والحفاظ على الجودة وضمن تطبيق برامج التحسين المستمر في جميع أوجه النشاط مما يجعل لها دوراً إيجابياً في إدارة الجودة الشاملة.

## المبحث الثاني

### مفهوم ووظائف المراجعة الداخلية

أولاً : تطور مفهوم المراجعة الداخلية:

في عام 1947م اصدر مجمع المراجعين الداخليين LLA واحدى توصياته عن مسئوليات المراجع الداخلي وعرف المراجعة الداخلية بانها نشاط تقييمي مستقل الذي يتم داخل الشركة يهدف لمراجعة العمليات الأساسية كأساس لتقديم خدمات وقائية وبناءه للإدارة وبالتالي فإنها نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها عن طريق قياس وتقييم فعالية وغيرها من الادوات الرقابية وتهتم أساساً بالجوانب المالية والمحاسبية للعمليات.

في عام 1957 أصدر مجمع المراجعين الداخليين بأمريكا قائمة أخرى بمسئوليات المراجع الداخلي وأورد بها أن المراجعة الداخلية هي أداء للحكم والتقييم تعمل داخل المشروع نخدم الإدارة في مجال الرقابة عن طريق فحص واختبار مدى كفاية الاساليب المحاسبية والمالية والتشغيلية الاخرى وفي هذا المجال فهي رقابة إدارية تقييم مدى فاعلية وكفاءة المسئوليات الرقابية الأخرى.

في عام 1971م قام المجمع بتعديل توصياته مرة أخرى وشملت هذه التوصيات تعريف جديد للمراجعة الداخلية حيث عرفها بأنها نشاط تقييمي مستقل داخل الشركة لمراجعة عملياتها يقصد تقديم الخدمات إلي الإدارة وهي جزء من نظام الرقابة الإدارية تعمل عن طريق قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى.

في عام 1981م عرف المجمع المراجعة الداخلية بأنها وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطة الشركة كخدمة للشركة وهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم كفاية وفعالية نظم الرقابة الأخرى وفي عام 1994 أصدر المجمع أحدث تعريف للمراجعة الداخلية وعرفها بأنها وظيفة تقييم مستقلة داخل الشركة لفحص وتقييم انشطتها كخدمة للشركة وهي تهدف إلي مساعدة جميع أفراد

الشركة بما في ذلك الإدارة والعاملين في قيام بمسئولياتهم بشكل فعال وذلك عن طريق تزويدهم بتحليلات وتوصيات ومعلومات تخص الأنشطة الخاصة للفحص.

مع تزايد الاهتمام في السنوات الاخيرة ببيان الجودة ينظم المراجعة الداخلية وظهور مفهوم حوكمة الشركات ازداد الاهتمام والتركيز على نشاط المراجعة الداخلية فلم تعد المراجعة تقوم بالتحقق في النتائج فقط او تقوم بمراجعة مدى الالتزام هي كل ما يمكن ان تهدفه المراجعة للإدارة بل ظهرت الحاجة الي ضرورة التأكد من برامج الجودة وتطبيقاتها التي حددتها الادارة لتحقيق اهدافها التي تم تحديدها مسبق وتسعى إلي تطويرها باستمرار تحمي حقوق الملاك وأصحاب الاغراض المختلفة من المنشأة.

تزايدت الضغوط على إدارة المراجعة الداخلية من مديري المنشأة للوفاء بمطالبهم المتزايدة مع تزايد الخدمات والمنافسة التي تقدمها المنشآت ودخول مفهوم الجودة الشاملة الذي الغى بأعباء اضافية على مهنة المراجعة فاصدر معهد المراجعة الداخلية بإنجلترا وويلز في يونيو(1999) تعريفاً جديداً للمراجعة الداخلية جاء فيه المراجعة الداخلية هي نشاط توكيدي واستشاري مستقل وموضوعي مهم لإضافة قيمة لإثراء وتطوير عمليات الادارة وذلك بمساعدتها لإنجاز اهدافها بطريقة منهجية منظمة تقيم وتطوير فعالية إدارة مخاطرها وضوابطها والسيطرة على العمليات ، ومن خلال استعراض مراحل التطور السابقة يمكن ان نلاحظ التطورات والاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية خصوصاً في ظل بيئة إدارة الجودة الشاملة نستنتج الآتي:

- إن عملية المراجعة الداخلية تتم داخل التنظيم.
- تقوم المراجعة الداخلية بتقديم الاستشارات للإدارة وبالتالي فأنها ليست مجرد ادارة تعمل لصالح

الإدارة العليا.

- أصبحت المراجعة الداخلية تشمل جميع أنشطة الشركة بعد ان كانت مراجعة للعمليات المحاسبية المالية فقط .
- تهدف المراجعة الداخلية الي مساعدة الشركة بإدارتها التنفيذية وغير التنفيذية في القيام بوظائفها عن طريق تزويدها بتحليلات وتقنيات واقتراحات ومعلومات قياسية .
- تعمل المراجعة الداخلية عن طريق التقييم لمجال معين من أجل الابداع في مهامها وإيعادها عن الفشل والركود الناتج عن اتباع اجراءات الاختبار والتطابق باستمرار .
- يتعين على المراجع ان يكون مستقلاً عن الأنشطة الخاصة للمراجعة .
- المراجعة الداخلية يجب ان تركز على اضافة قيمة للأنشطة والعمليات في المنشأة وذلك للعمل على تحسينها وبالتالي قياس وتقييم جودة المراجعة باستمرار ومتابعة ما مقدمه.

#### ثانياً: مفهوم المراجعة الداخلية:

أورد العمرات تعريفا للمراجعة الداخلية ذكر فيه ان المراجعة الداخلية وظيفة تقوم بها وحدة متخصصة داخل المشروع مستقلة عن الوظائف الخاضعة للمراجعة والتقييم مضمنا فحص ومراجعة وتقييم كافة العمليات المالية والإدارية للتأكد من أنها تمت وفق للخطط والسياسات المعتمدة وأنها حققت النتائج المرجوة وجميع المقترحات والوصيات التي يقدمها المراجعون الداخليون وتهدف لرفع الكفاءة وزيادة الفعالية داخل المشروع.<sup>(1)</sup>

وهذا التعريف شمل كل صفات وسمات المراجعة الداخلية ولكنه أغفل عن أن المراجعة الداخلية لها حق التنبؤ بالمخاطر المستقبلية.

(1) أحمد صالح العمرات، مرجع سابق، ص 185.



كما تم تعريف التدقيق الداخلي بأنه مجموعة من الأنشطة تقوم به هيئة داخلية مستقلة مرتبطة بالإدارة وأن المدقق الداخلي يقوم بضمان التأكيدات وتقديم الاستشارات.(1)

بالرغم من أن التعريف متخصر إلا أنه اختزل دور المراجعة الداخلية في ضمان تقديم خدمة التأكيد لصحة البيانات وتقديم الاستشارات إلا أن المراجعة الداخلية تقوم بتقديم خدمة التقييم وقياس الجودة داخل المنشأة.

كما تم تعريفها بأنها الفحص المستمر لمعاملات المنشأة المالية يومياً وكذلك المستندات المؤيدة لها بغرض منع الأخطاء وسرعة اكتشافها وتصحيحها.(2)

إلا أن هذه التعريف حصر المراجعة الداخلية على المراجعة المالية فقط وهو تعريف تقليدي للمراجعة الداخلية عفا عليه الزمن فالمراجعة الداخلية أخذت أدواراً جديدة بناءً على التطور في بيئة المحاسبة.

كما تم تعريفها من قبل معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية ضمن احدى نشراته عن مستويات المراجع الداخلي ذكر فيها أن المراجعة الداخلية والمالية والاعمال الاخرى وذلك اساساً لخدمة الإدارة كما أنها رقابة تقوم بقياس وتقييم الوسائل الاخرى للرقابة.(3)

عليه يمكن القول أن المراجعة الداخلية عبارة عن خدمة وقائية وانشائية للإدارة فهي وقائية لأنها تحمي أموال المنشأة وتحافظ عليها من السرقة والاختلاس أو سوء الاستعمال وانشائية لأنها تضمن دقة البيانات والمعلومات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسات العامة في المنشأة كما تقوم بادخال التحسينات على الطرق الإدارية والرقابية وبذلك يمكن القول بأنها تدعم سلامة وحماية ومتانة نظم

---

(1) محمد ياسين الرحاحلة، اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الدولية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد (1)، ص 64.

(2) رفيق محمد الجزيري، مبادئ المحاسبة ج 1، مكتبة عين شمس القاهرة، ص26.

(3) محمد شوقي عطا الله بحوث في المراجعة بحوث في المراجعة - مكتبة شباب القاهرة - 1993م؟؟؟

الرقابية الداخلية،<sup>(1)</sup> كما تم تعريفها بأنها (عنصرا هاما من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به جهاز مستقل ومخصص داخل المنشأة وذلك لتقديم ضمان للادارة حول كفاية اجراءاتها وسياساتها المختلفة ومدى كفاية الاداء بها).<sup>(2)</sup>

فنجذ أن هذه التعريف أكد أن المراجعة الداخلية جهاز رقابي ولكن المراجعة الداخلية جهاز تقييمي أيضاً يجب أن يراعى هذا في التعريف.

يمكن القول ان المراجعة الداخلية تعتبر أداة في يد الادارة لقياس فعالية الرقابة المطبقة في المشروع، يمكن تعريف المراجعة الداخلية على حسب ما ورد من مجمع المحاسبين القانونيين بانجلترا ولز في نشرة مصدره عن الرقابة الداخلية (إن المراجع الداخلية عبارة عن مراجعة اعمال السجلات تتم داخل المشروع بصفة مستمرة واحيانا بواسطة موظفين مخصصون لهذا الغرض ويختلف نطاق واهداف المراجعة الداخلية كثيرا في المشروعات المختلفة وقد يمتد وخاصة في المشروعات الكبيرة الى امور متعددة لا تتعلق بالنواحي المحاسبية بطبيعتها)<sup>(3)</sup>. وأشار دكتور عبد الفتاح الصحن في كتابه اصول المراجعة الداخلية من الناحية الوظيفية بانها نشاط تقييمي مستقل داخل المشروع وذلك كأساس لخدمة الادارة في وظيفتها الرقابية وهي تعتبر وسيلة رقابية في خدمة الادارة بحيث تعمل على قياس فاعلية نظم الرقابة الداخلية المختلفة.<sup>(4)</sup>

أورد الدكتور حماد في هذا الصدد (تمثل المراجعة الداخلية نشاط مستقل تقدم الدعم والتأكيد وخدمات الاستشارات ويجب أن تؤدي تلك الخدمات إلى زيادة قيمة المنشأة وتطوير طرق إدارة عملياتها

---

(1) توفيق مصطفى ابو رقية وعبد الهادي اسحق المصري - تدقيق ومراجعة الحسابات - دار الكنيدي للنش والتوزيع - اربد - 1991م - ص(114).

(2) عبد السميع الدسوقي - اساسيات المراجعة - دار النهضة العربية للنشر والتوزيع - القاهرة - 1997م - ص(191)

(3) محمد شوقي عطا الله، مرجع سابق.

(4) عبد الفتاح محمد الصحن، أصول المراجعة الداخلية والخارجية، مدرسة شبا الجامعة، الإسكندرية، 1987م، ص26، 27.

وتساعد في تحقيق أهدافها، حيث توفر منهاجاً منتظماً للتقييم وتطوير فعالية إدارة المخاطر والرقابة والسيطرة على المنشأة<sup>(1)</sup>.

وهذا التعريف أكد أن المراجعة نشاط مستقل ويمكن أن تقدم خدمة المراجعة الداخلية من مكاتب من خارج المنشأة لكن المراجعة الداخلية عبارة عن نشاط داخل المؤسسة يقدمه موظفين ذوي خبرة من داخل المؤسسة.

مما سبق نجد المراجعة الداخلية تقدم الخدمات الآتية:

- 1) خدمات حماية للاصول وحماية للسياسات الادارية من الانحراف عند التطبيق وهي خدمة وقائية.
- 2) تعمل على تقديم خدمات تقييم وقياس فعالية الأنظمة الرقابية والإجراءات المطبقة في المشروع وهي خدمة تقييمية.
- 3) خدمة تقديم معلومات دقيقة واقتراحات للتحسينات على الأنظمة الموضوعة وهي خدمة بنائية أو إنشائية.

عليه يرى الباحث أن المراجعة الداخلية وظيفة أو نشاط تقييمي مستقل داخل المشروع وهي تعمل على قياس وتقييم فاعلية إجراءات ونظم الرقابة الداخلية المطبقة في المشروع وإضافة التحسينات الضرورية متى مارأت ذلك مناسباً وبذلك تقدم المراجعة ثلاثة أنواع من الخدمات وهي خدمات حماية وخدمات تقييم وخدمات بناء.

### ثالثاً: أهمية المراجعة الداخلية:

تظهر أهمية المراجعة الداخلية في أي منشأة نظراً لأن الإدارة تكون في حاجة إلي معلومات موضوعية وإلي درجة عالية من الجودة ولا تقتصر على المعلومات المالية - فالمراجعة الداخلية هي إحدى المقومات الهامة في نظم الرقابة الداخلية حيث أن وجود نشاط المراجعة الداخلية تزيد من فعالية

---

(1) إبراهيم حماد محمد، المراجعة الداخلية، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 2005م، ص 32.

نظم الرقابة الداخلية ويزيد من سلامة النظم الرقابية وقد أدت الطبيعة التكاملية للعمليات إلي ضرورة أن تمتد المراجعة الداخلية إلي فحص وتقييم كل الأنشطة سواء كانت إدارية أو تشغيلية أو تتعلق بالإدارة المالية. هناك العديد من العوامل ساعدت على تطوير وزيادة أهمية المراجعة الداخلية في المنشآت وهي<sup>(1)</sup>:

## 1/ كبر حجم المشروعات وزيادة عملياتها:

في نهاية القرن الثامن عشر قيام الثورة الصناعية بدأت تظهر المشروعات الكبيرة وتحل محل الشركات الفردية وسميت بشركات المساهمة التي بدأ معها انفصال الملكية عن الإدارة وظهور الإدارة بالوكالة لم تعد إدارات الشركات قادرة على الإلمام بتفاصيل العمليات المالية والعوامل المؤثرة على المشروع من البيئة المحيطة به فابتدعت الشركات نظم لرقابة الداخلية كي تساعدها في التزام العاملين بالتخطيط والسياسات الإدارية وأصبحت الشركات تستفيد بالمراجع الداخلي لتفعيل كفاءة نظم الرقابة الداخلية والتعرف على مدى التزام الفروع بالسياسات الإدارية وتنفيذ الخطط.

## 2/ التناثر الجغرافي:

مع كبر حجم المشروعات أصبحت عمليات المشروع أكثر تناثراً وكان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمتاز بالتناثر الجغرافي لكثير من المشروعات فبادرت الإدارة في استخدام المراجع الداخلي للسفر الى مواقع الفروع المتناثرة ليقوم بعملية الفحص والتقييم للإعمال المحاسبية ومدى مقدره نظم الرقابة الداخلية على حماية الأصول وتسمى المراجع الداخلي (بالمتجول) وبناء لهذا تجد ان المراجع الداخلي اكتسب خبرات في الدراسة ومكانة نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات الأخرى مما ساعده على اقتراح إجراء تعديلات في حالة الضرورة وكان يسعى جاهدا في توحيد السياسات المطبقة في الفرع الرئيسي والفروع فنجد أن فكرة المراجع الداخلي المتجول تعتبر أحد أهم الأسباب التي قادت إلي تطور مفهوم المراجعة واتساع نظامها زيادة أهميتها.

---

(1) مهيب السباعي ووهبي عمرو، علم تدقيق الحسابات، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 1991م، ص 20-21.

### 3/ التحول الي المراجعة الاختيارية:

بدأ المراجعين الخارجين يتحولون الي المراجعة الاختيارية بدلاً من المراجعة الكاملة وتعميم نتيجة الاختيار على البقية التي تمثل المجموع الكلي للمجتمع محل الفحص وهذه العينة يعتمد المراجع الخارجي في اختيارها على مدى كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية والتي تمثل المراجعة الداخلية اهم مقوم في هذه النظم. لذلك يولي المراجع الخارجي اهمية كبرى لنظام المراجعة الداخلية من حيث الفحص والتقييم.

### 4/ لا مركزية الإدارة:

أصبحت لا مركزية الادارة ضرورة ملحه مع كبر حجم المشروعات وزيادة الفروع فنجد ان المراجع الداخلي يقوم بفحص وتقيم العمليات والأنشطة في الفروع لتأكد من التزامها بالسياسات الادارية وخطط المركز الرئيسي لتحقيق اهداف المشروع . على أن يوضح المراجع الداخلي في تقارير الدورية للإدارة عن الانحرافات والملاحظات الناتجة عن الفحص وما هي الإجراءات لتعديله لتحقيق الأهداف. ونظراً لأهمية المراجعة الداخلية ظهرت أنواع مختلفة في المراجعة الداخلية<sup>(1)</sup>.

1/ مراجعة السجلات المحاسبية.

2/ مراجعة العمليات والمشروعات والبرامج.

3/ مراجعة الأداء.

4/ مراجعة نظم التشغيل ألياً.

نظراً لهذا الدور المتنامي للمراجعة الداخلية لابد أن يكون الكادر في الموظفين على قدر عالي من التأهيل والمتدربين ويرى الباحث ان المتغيرات الحديثة في بيئة النشاط الاقتصادي وخاصة في بيئة المحاسبه والتطور الكبير الذى طرأ عليها وهو بأدخال الأنظمة الإلكترونية الحديثة التي تساعد في اعداد

---

(1) فالتر ميچيس وروبرت ميچيس، المحاسبة المالية، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988م، ص 21.

البيانات بسرعة درجة كبيرة وذلك لمواكبة المنافسة الشديدة وعولمة الأسواق أدى إلي زيادة اهمية المراجعة الداخلية باعتبارها أفضل وسيلة للمساعدة على التحسين المستمر لجودة الادارة وتعتبر المراجعة الداخلية مصدر حيوي ومحايد يمد المستويات الادارية المختلفة بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب وعن الانحرافات عن الأنشطة المخططة وكيفية حل المشاكل.

#### رابعاً: أهداف المراجعة الداخلية:

تعتبر الأهداف عن الأغراض التي ينبغي تحقيقها من تنفيذ نشاط معين ومن ثم فهي تمثل نتاجاً للوظيفة ولتحقيق ذلك فإن الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية يتمثل في مساعدة جميع اعضاء المنشأة في أداء واجباتهم بنهاية من خلال إمدادهم بالتحليل والتصميم المناسب عن الأنشطة التي يتم مراجعتها وتقديم التوصيات المناسبه عن تلك الأنشطة.

تختلف أهداف المراجعة الداخلية ومجالاتها وتفاوت من منشأة لأخرى حسب اختلاف حجم المنشأة وهيكلها وكذلك متطلبات الإدارة. وتتمثل أهداف المراجعة الداخلية في الآتي<sup>(1)</sup>:

1/ مراقبة تنفيذ الخطط والإجراءات: تهدف إلي التأكد بأن الموظفين العاملين في المشروع يطبقون الخطط الموضوعه من قبل الإدارة ويهدف هذا النوع من المراجعة إلي تنسيق نقاط الضعف في النظم والإجراءات المستعمله بقصد التعديل والتحسين اللازم.

2/ التحقق من صحة البيانات المحاسبية: عمل المراجع الداخلي هو التحقق من دقة البيانات المحاسبية المستخدمة في المشروع وهذه المعلومات تساعد الإدارة على اتخاذ القرارات اللازمة والملائمة في المشروع بقصد الوصول إلي الاهداف المرسومة من قبل الإدارة.

---

(1) رفيق محمد الجزيري، مبادئ المراجعة، الجزء الأول، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2001م، ص23.

3/ رفع كفاءة الموظفين: إدارة المراجعة الداخلية تقوم بوضع البرامج المختلفة لتدريب الموظفين بالتعاون مع إدارة شؤون الافراد ولا ينطبق ذلك على الموظفين الجدد فقط بل القدامى أيضاً.

وقد أورد الدكتور عبد الفتاح الصحن<sup>(1)</sup> في كتابه علم المراجعة في تعريفه للمراجعة الداخلية بأنها (تهدف إلي تحقيق أكبر كفاية ادارية وإنتاجية ممكنه للمشروع عن طريق محو الاسراف واكتشاف الاخطاء والتلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها مراقبة تنفيذها وقد اورد باسم نعيم عوض<sup>(2)</sup> ان اهداف المراجعة الداخلية تتمثل في الآتي:

1. استعراض وتقييم مدى سلامة وكفاية تنفيذ الضوابط الرقابية سواء كانت محاسبية أو ادارية والعمل على تنفيذها بأقل تكلفة.
  2. تحديد مدى كفاية الاعتماد على المعلومات التي تقدمها للإدارة.
  3. تحديد مدى الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعه الكفاءة والفعالية وتقييم درجة نوعية هذا الأداء.
  4. التأكد من توفر الاجراءات اللازمة لحماية الأصول.
  5. تقديم تقاريرها للإدارة وهنا تظهر أهمية تبعيتها إلي مجلس الإدارة.
- قد حدد المعيار الأمريكي العام رقم (300) أهداف المراجعة الداخلية فيما يلي:
- 1- التأكد من تكامل المعلومات المالية والتشغيلية والتقارير.
  - 2- تحديد ان المنشأة تلتزم بالقوانين وسياسات والإجراءات والأدوات المالية .
  - 3- تحديد ما إذا كانت المؤسسة تعمل بفاعلية وبطريقة اقتصادية.
  - 4- تحديد ما إذا كانت موارد المنشأة مناسبة وتستغل لتحقيق الاهداف والإغراض التي خصصت من أجلها.

---

(1) عبد الفتاح الصحن، مرجع سابق، ص 12.

(2) باسم نعيم عوض، مرجع سابق، ص 23.

5- التأكد من ان انظمة الحماية للأصول متوفرة .

بالرغم من أن الهدف الرئيسي لوحدة المراجعة الداخلية في أي وحدة هو تحقيق الأهداف الكلية لهذه

الوحدة فان المراجع الداخلي يسعى بصفة أساسية إلي تحقيق الأهداف الآتية<sup>(1)</sup>:

1/ مراجعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

2/ تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المشروع وإجراءاته.

3/ حماية اصول المشروع.

4/ منع الغش والأخطاء واكتشافها اذا ما وقعت.

5/ تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية والتأكد من ان المعلومات الواردة فيها تعبر

بدقة عن الواقع .

6/ القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير بنتائج والتوصيات الي الادارة العليا

7/ تحديد مدى التزام المشروع بالمسئوليات الحكومية والشعبية.

8/ تقييم أداء الافراد بشكل عام.

9/ التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية اللازمة لها وهناك بعض الكتاب

يقسم الاهداف الي اساسية واهداف ثانوية.

### 1- الأهداف الاساسية:

وهي تحقيق اقصى كفاية انتاجية ممكنه اهمها

1- التأكد من اتباع السياسات الاجراءات الموضوعية ومدى الالتزام .

2- تقييم الخطط والسياسات والإجراءات الموضوعية.

3- المحافظة على اموال وموارد المنشأة وحمايتها من الاختلاس وسوء الاستعمال.

---

(1) محمد ياسين الرحاطه، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال المجلد 1، 2005 ، ص 64 .



4- التحقق من دقة البيانات المحاسبية اتخاذ القرارات ورسم البيانات والخطط .

5- التزام بتزويد المستويات الادارية بالمعلومات والتحليلات والدراسات والتقارير المالية والإحصائية.

6- رفع الكفاءة الانتاجية باقتراح ما تراه مناسباً من التعديلات والتحسينات .

## 2- الأهداف الثانوية:

يقدم المراجع الداخلي الخدمات الآتية للإدارة:

(أ) تنفيذ برامج التدريب التي تنظمها إدارة الافراد للعاملين الجدد والقدامى.

(ب) بذل جهد العاملين على حسن اداء واجباتهم بدقة وعناية.

(ت) الحد من ارتكاب الاخطاء والغش والتلاعب.

(ث) القيام بدراسات وبحوث للمنشأة بناء على طلب الإدارة وهذه اتجاهات حديثه لأهداف المراجعة

الداخلية (1).

### 1/ حماية ممتلكات لمشروع:

ويتميز هذا الهدف بطابع الحماية حيث يسعى المراجع الداخلي إلى حماية ممتلكات المشروع ومكاسبه من أخطار الغش والإنحراف عن الإجراءات ومخالفة السياسات المرسومة كما أنه يسعى إلى إظهار نواحي الضعف عن طريق دقة البيانات المحاسبية واختبار الوسائل المتبعة لحماية أصول المشروع في سبيل تحقيق هذا الهدف يلجأ المراجع الداخلي إلى تنفيذ برنامج لمراجعة النواحي المالية والمحاسبية ويطلق على هذه المراجعة المالية وتشمل المراجعة المالية فحص كل من النظامين المحاسبي والضبط الداخلي لتأكد من صلاحيتها وفعاليتها من حيث التنفيذ والتقييم وتهتم بفحص واختبار السجلات المحاسبية والقوائم المالية وتحقيق عناصر المركز المالي ويعتمد المراجع في اداء مهمته في هذا المجال باستخدام المقارنات الاحصائية والاستفسار والملاحظة وما الى ذلك من وسائل القياس.

---

(1) صهيبي الساعي، وهب عمرو، تدقيق الحسابات، دار الفكر للنشر والتوزيع عمان، 1991، ص 1993 م .

## 2/ البناء والإصلاح:

بتميز هذا الهدف بطابع البناء والإصلاح فتتمثل في المساعدات التي يقدمها المراجع الداخلي للإدارة في تقديم التوصيات والتعديلات اللازمة علي نواحي النشاط ويعتمد هذا الهدف علي القياس والتقييم ومراجعة الخطط والإجراءات ومقارنتها مع الاداء الفعلي على ضوء ما يتوفر للمراجع من بيانات وأدلة اثبات من امثلة عادة تلجا الإدارة الي المراجع الداخلي للقيام بتحقيق هذا اهدف ومن امثله مراجعة سياسات التخزين ومراجعة خطط الإنتاج ومراجعة سياسات الاجور .

### خامساً : وظائف المراجعة الداخلية:

أن الهدف الاساسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة جميع افراد المنشأة على تأدية وظائفهم بطريقة كفؤة وفعاله وذلك عن طريق توفير البيانات والتقارير بطريقه موضوعية وتقديم تحاليل دقيقة وصحيحة عن نشاط المشروع والإعمال الرئيسية للمشروع ويمكن أن تشمل أعمال المراجعة الداخلية ما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1- فحص وتقييم قوة تطبيق الرقابة المالية والمحاسبية والنواحي التشغيلية في المشروع.
- 2- تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل مسئولياتهم.
- 3- التأكد من التمشي مع الخطط والسياسات والإجراءات داخل المشروع ومدى الالتزام بها.
- 4- التحقق من وجود حماية كافية لأصول المشروع ضد السرقة والتلف وما يتبع ذلك من خسارة في المشروع.
- 5- التحكم إمكانيات المشروع والبيانات المحاسبية المراجعة الداخلية تتمثل في الفحص والتقييم ومراقبة التنفيذ.

---

(1) هادي النعيمي، مدخل إلى تدقيق من الناحية النظرية والعملية، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 35.

## أولاً: الفحص:

يشتمل هذا النشاط على مراجعة الأصول والتحقق من التدابير المالية لإظهار فاعلية المراجعة الداخلية في المنشآت، حيث يقوم المراجع الداخلي بزيارة الفروع نظراً لبعدها من المركز الرئيسي للمشروع مما يلزم بفحص سجلاتها والرقابة على أصولها وممتلكاتها وسجلاتها مثل مراجعة النقد ومراجعة الأصول المتداولة ومذكرات التسوية ومراجعة الأصول من الدفاتر ومقارنتها بالواقع وجردها في مكانها.

مراجعة التقارير الواردة من الإدارات والتي تم استخدامها في السجلات لأنها تعتبر الأساس الذي تستخدمه الإدارة خاصة التقارير التشغيلية فالإدارة تعتمد في اتخاذ قراراتها على هذه التقارير فمدى صحتها يؤثر على القرارات اليومية وسرعتها.

من أمثلة الفحص الذي يقوم به المراجع الداخلي هي فحص المبيعات وهي تشمل فحص النقدية وفحص أوامر البيع وفحص المبيعات الاجله ومراجعة البضاعة المرتدة وفحص الخصم المسموح به فحص المدنين والعملاء (وحساباتهم والتحقق من أرصدهم والتحقق من التقارير المقدمة من الإنتاج وكميات المخزون غيرها من الأمثلة.

## 2/ التقييم:

أن الفحص الذي اجراءه المراجع الداخلي الخطوه السابقة يمكن المراجع الداخلي من تقييم مدى قوة نظام الرقابة الداخلية ومواطن الضعف فيه ويستطيع أن يضع ملاحظات على النظام ويقوم باقتراح التعديلات المناسبة ونجد أن نظام الرقابة الداخلية يضم النظام المحاسبي الجيد بانه قادر على أن<sup>(1)</sup>:

1- يمد الادارة بالمعلومات الكافية والدقيقة.

2- يحافظ على موارد المنشأة من السرقة والتلف وضياع والاختلاس الإهمال.

3- الرقابة على جميع الخطوات التشغيلية.

---

(1) أمين السيد أحمد لطفي، إجراءات اختبارات المراجعة، مكتبة دار النهضة، القاهرة، 1993م، ص 41.

4- تقييم الكفاية المحاسبية ومن وجهة نظر.

أ) التنظيم الإداري.

ب) السياسة الموضوعية ومدى تنفيذها.

ت) الاجراءات التنفيذية ومدى اتباعها.

5- تقييم العمل بجميع ادوات التشغيل من وجة نظر

أ) فاعلية الإجراءات المتبعة .

ب) استعمال الآلات الحاسبة.

ت) الاستعمال الاقتصادي للمكان المشغول.

ث) كفاية هيئة الموظفين.

هذا التقييم يجعله قادر على تقييم نطاق المراجعة المحاسبية والمالية ويتعداه إلى نطاق الرقابة الإدارية.

### 3/ مراقبة التنفيذ:

فالإجراءات والسياسات والأهداف لن تكون لها قيمة إلا إذا تمت تنفيذها ومراقبتها ومراجعة الداخلية تقوم بمراقبة تطبيق النظم والسياسات الموضوعية ولتحقيق ذلك تجد أن المراجع الداخلي يقوم بفحص السجلات والتأكد من التقارير ومقارنتها بما هو مرسوم ومعرفة الانحرافات وتحليل أسبابها.

قد أورد الدكتور كمال الدين مصطفى والدكتور محمد السيد سراب (1).

ذكر وظائف أخرى وهي:

1/ التحليل: التحليل عند المراجع الداخلي هو النظرة الفاحصة والانتقادية لسياسات الشركة والإجراءات

المتبعة من قبل الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير لتحديد نقاط الضعف ويستخدم المراجع الداخلي

---

(1) كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد السرايا، دراسات في المراجعة، الدار الجامعية، 2001، ص 84.

العديد من أدوات التحليل المالي وإيجاد العلاقات والنسب من القوائم المالية في الشركة وتحليل نتائج الأقسام على أي مستوى ومقارنتها بعدة سنوات سابقة لرسم سياسية جديدة بناء على نتائج التحليلات.

2/ الالتزام: هو عبارة عن معرفة مدى التزام العاملين في الشركة بتنفيذ إجراءات والسياسات الموضوعية في الشركة ويقوم المراجع الداخلي بالتأكد من هذا الالتزام.

3/ التقرير: يعتبر التقرير العنصر الأساسي الأخير من عناصر المراجعة الداخلية باعتباره الأداء الرئيسي التي يعبر المراجع فيها عن الآتي:

1/ المشاكل التي واجهها وأسبابها.

2/ نقاط الضعف في السياسات والإجراءات.

3/ التوصيات المناسبة لعلاج نقاط الضعف وحلول للمشاكل.

4/ النتائج النهائية التي توصلت إليها نتيجة المراجعة الداخلية.

تقسم التقارير إلى أربعة أنواع رئيسية<sup>(1)</sup>:

1/ تقارير تعد بواسطة جهاز المراجعة بعد مراجعة قسم أو فرع من الفروع .

2/ تقارير تعد بواسطة الأعضاء المبتدئين في قسم المراجعة الداخلية يلخصون النتائج الأساسية للمراجعة الداخلية المقترحة في محل المراجعة.

3/ تقارير عن نتائج الفحص الخاصة التي تكلف بها الإدارة العليا.

4/ تقارير المراجعة سنوية<sup>(2)</sup>.

مجال تحقيق وظائف المراجعة الداخلية يتطلب وجود نظام محاسبي متكامل من أهم خصائصه وجود موازنات تخطيطه وتكاليف معيارية وتعبير الموازنات وحساب الأرباح والخسائر مقدماً بمثابة

---

(1) على أحمد زين، أساسيات المراجعة الإطار النظري والمجال التنظيمي جهاز، نشر وتوزيع الكتب الجامعية، جامعة حلوان، 2001، ص 85.

(2) عبد الفتاح محمد الصحن وكمال، أبو زيد المراجعة علماء وعملاً، الجامعة الإسكندرية، 1991، ص 79 .

تعبير عن السياسة المالية التي سوف تتبع في المستقبل المراجعة الداخلية عندما تشترك في وضع الخطط المستقبلية تستطيع ان تحقق وظيفتها المراجعة عندما تدخل الموازنات التخطيطية مرحلة التنفيذ تقوم المراجعة الداخليه بمقارنة ارقام الخطة بالتنفيذ الفعلي وتوضح الانحرافات سواء بالزيادة أو النقصان يجب أن توضح الاسباب والمبررات ووسائل علاجها ومع مراعاة طرق العلاج حتى يتم التمشي مع الخطة.

حتى يتعين على المراجع الداخلي ان يقوم بمهامه ووظائفه يجب ان يكون ملماً بعلوم المحاسبة وافرعاها المختلفة مثل محاسبة التكاليف وكيفية استخدام الموازنات التخطيطية واستخدام التكاليف المعيارية ويكون لديه خبرة كافية تمكنه من مقارنة بين النتائج الفعلية والأرقام الواردة في الموازنات التخطيطية ومن ثم عرضها على جهات الاختصاص (الإدارة) لتقييم الانحرافات.

فالمراجع عليه ان يؤسس لعلاقات بين البيانات المالية المستخرجة من النظام حيث توجد بيانات الإنتاج والبيانات المالية على المراجع أن يجد حلقة وصل بين هذه البيانات ويتأكد من صحة هذه البيانات ووقتها لذلك يستعمل المحاسبة الإدارية.

فهي قادرة على أن تكون حلقة الوصل بين النظام المحاسبي ونظام الإنتاج وهي تعتبر إحدى الأدوات التي تستعملها المراجع الداخلي لتأسيس علاقة بين بيانات الإنتاج والبيانات المالية.

حتى يمكن المراجع من تحقق وظيفة المراجعة بشكل صحيح يجب أن يقوم بالمراجعة على مرحلتين<sup>(1)</sup>:

#### أولاً : المراجعة السابقة:

هي عباره مراجعة جميع العمليات المشروع للتأكد حتى صحتها قبل تسجيلها بالدفاتر والسجلات المحاسبية بجميع أنواعها وذلك بفحص المستندات المؤيده للعملية المالية وتلك المراجعة الهدف منها منع لتسجيل أي عملية لم تتم بصورة سليمة سواء المحاسبية او مستندية.

---

(1) محمد سمير الصبان، الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1988 م، ص 45.

## ثانياً : المراجعة اللاحقة:

هي عبارة عن مراجعة جميع الدفاتر والسجلات بالمشروع للتأكد من صحة ودقة البيانات تنقيتها وتصحيح ومعالجة ماقد يكون قد وقع من خطأ في عمليات التسجيل أو التبويب او عرض النتائج . وأكد هاري دايرز لتنفيذ اعمال المراجعة الداخلية بتطلب الأمر ان يقوم المراجع الداخلي بدور فاعل داخل الهيكل التنظيمي للمشروع بحيث يقوم بالمهام الآتية (1).

1. رقابة قبل الصرف (المراجعة سابقة) هدفها التحقق من دقة وسلامة الاجراءات قبل القيام بالصرف الفعلي.

2. رقابة بعد الصرف (مراجعة لاحقة) لتأكيدات جميع العمليات المالية قد تمت لها علاقة مباشرة بالمشروع والاعمال المرتبطة بالعملية الانتاجية .

3. لتأكد من ان العاملين سعوا الي تنفيذ سياسات وخطط وأهداف المشروع وتنفيذ الاجراءات الإدارية.

4. فحص وتدقيق مدى صحة البيانات والمعلومات الاحصائية والمحاسبية التي تقدمها الاقسام المختلفة إلى الإدارة العليا.

يرى الدكتور حسن محمد حسين ان وظائف المراجعة الداخلية قسمها الي ثلاث أنواع (2).

### 1/ المراجعة المالية:

يقصد بها التحقق من مدى الالتزام الانشطة كافة بالشركة بتطبيق السياسات واللوائح والإجراءات المالية والإدارية التي اعتمدها الادارة العليا للشركة كأسلوب اداء للإعمال المالية ثم رفع

---

(1) هاري رايدرز، ترجمة: ناصر بن بكر الفحطاني وبابكر الامين بابكر، الدليل الشامل في مراجعة الحسابات، مركز بحوث الرياض، 2000 ، ص 43 .

(2) حسن محمد حسين التاصل العلمي للمراجعة الداخلية مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة جامعة بنها ، العدد الاول السنة الثامنة عشر، 1998م، ص 102-104

تقرير إلي هذه الإدارة العليا للشركة كأسلوب أداء للإعمال المالية ثم رفع تقرير الي هذه الإدارة بدرجة التزام مع التفرقة بين المراجعة السابقة والمراجعة اللاحقة.

## 2/ مراجعة العمليات والكفاءة:

ففي هذه المراجعة أى فحص وتقييم أطار أعمال الشركة لتحقيق الكفاية والفعالية في استخدام المواد المتاحة عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاءة.

## 3/ مراجعة المهام الخاصة:

تتعلق باي موضوعات اضافية يكلف بها المراجع الداخلي من الإدارة العليا للشركة (كالمخزون الراكذ وكيفية التصرف فيه أو مدى تناسب أسعار الشراء أو مدى دراسة جدوى مرتبات العاملين).

## 4/ مراجعة العمليات أو مراجعة الأداء:

يعني دراسة عمليات المشروع من قبل المراجعة الداخلية لإغراض تقديم الموضوعات الآتية:

أ) مدى كفاءة واستخدام الأصول.

ب) تحقيق أهداف المشروع.

ت) الالتزام بالسياسات التي وضعها المشروع والهدف في مراجعة العمليات وهو مساعدة الإدارة للتعبير عن مستويات الأداء وتحسين ربحية المشروع.

وذكر **James A. Cashin** أن وظائف المراجعة الداخلية تتمثل في الآتي:

1. التحقق من مدي الالتزام بالمبادي المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات الإدارية للشركة والمنشآت الحكومية.

2. فحص السجلات والتقارير والأصول والالتزامات.

3. تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية، وما إذا كان النظام يعمل طبقاً لما هو متوقع من قبل الإدارة.



وبعد استعراضنا لوظائف المراجعة يرى الباحث أن المراجعة الداخلية كي تحقق أهدافها يجب عليها القيام بالوظائف الآتية:

1. فحص انظمة الرقابة الداخلية بنوعها الإدارية والمحاسبية بصفة مستمرة.
  2. تقديم توصيات لمعالجة نقاط الضعف في النظام الرقابي والتي تظهر عند الفحص.
  3. تحديد مدى تطبيق الإدارة للتوصيات التي وردت بتقارير سابقة.
- ومن هذا المبحث نخلص أن المراجعة الداخلية هي نشاط مستقل داخل الوحدة يقوم به الموظفون من داخل الوحدة من أجل تقديم خدمات حماية وإصلاح وبناء وتقييم لخدمة الإدارة لتحقيق أهداف المشروع، وتطور مفهوم المراجعة الداخلية بتطور الدور المهم الذي تلعبه المراجعة الداخلية حديثاً فالمراجعة هي حلقة الوصل بين الإدارات سواء المالية أو الإدارية أو الإنتاجية فهي قادرة على إستخراج الانحرافات ومتابعة تنفيذ السياسات وتعديل الخطط وحماية الأصول وتقديم التأكيدات للإدارة على صحة البيانات وكفاءة الأجهزة الرقابية.

## المبحث الثالث

### مفهوم وخصائص جودة المراجعة الداخلية

أولاً : مفهوم الجودة في المراجعة الداخلية:

تعد الجودة أحد الاسبقيات التنافسية التي يسعى لتحقيقها المدير المعاصر اليوم في مختلف منظمات الأعمال والإصلاح تنافسي مهم تستخدمه الشركات لجذب المستهلكين وتحقيق التميز والريادة في السوق أن الموقف الاستراتيجي المتقدم الذي وصلت إليه الجودة في منظمات الاعمال المعاصرة وما رافقها من مفاهيم في فلسفات حديثة ولم يكن ابتكار من ابتكارات العصر الحالي بل أن له جذوره الموعلة في القدم وتسبب اقدم الاهتمامات بالجودة إلى الحضارة البابلية حيث سطر الملك البابلي حمورابي في مسلته الشهيرة أول القوانين التي أولت الجودة والاتفاق في العمل اهمية خاصة ثم جاء الدين الإسلامي الحنيف منذ بزوغ فجره على البشرية ليؤكد على قيمة العمل وضرورة اتقانه ولنا في حديث النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم: (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) خير دليل وتوجيه باعتماد الإجابة في العمل شرع ومنهجاً في الحياة من هذا المنطلق يتبين لنا أن الإسلام دعا الى أهمية الجودة ويثبت عليها لمالها من جوانب إيجابية بمرور الزمن من كشف الأخطاء والانحرافات ومحاولة تصحيحها. (1)

بفهم الكثير من الناس الجودة بانها نفس النوعية الجيدة أو الخامة الأصلية أو يقصد بها الكيف عكس الكم وهناك مجموعه من التعاريف للجودة كما يراها رواد هذا المفهوم. هناك عدة محاولات لتعريف مفهوم الجودة وكل هذه التعريفات التي نتجت من هذه المحاولات كانت تتوى إبراز سمة معينة وتقوم بالتمحور حولها بغض النظر عن الاختلافات التي أبرزتها تلك المحاولات رغم ذلك هناك

---

(1) سمير أبو غانم، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة للأنظمة الإلكترونية للمعلومات، مركز توزيع الكتب، جامعة الأزهر ، القاهرة، 1991م، ص 25.

التعاريف اتصفت بالموضوعية والتعبير الدقيق عن مفهوم الجودة واهتم المراجع الخارجى بدراسة المعايير عند اعتماد على أنشطة المراجعة الداخلية فقد حددت التوصية رقم 9 والتوصية رقم 65 ثلاث معايير لجودة أنشطة المراجعة الداخلية وهى المقدره المهنية والموضوعة وجودة الأداء وقد حاولت الدراسات السابقة في هذا المجال الربط بين هذه المعايير والمراجعة الداخلية.

هناك دراسة Schncerdar and Wiber 1995<sup>(1)</sup> ركزت على تعزيز جودة أنشطة المراجعة الداخلية من خلال فحص جودة الأحكام بالقرارات المراجعين الداخليين هذه النوعية من الدراسات التطبيقية ركزت على الموضوعيه والسلوك المهني للمراجعين ومدى دقة قرارات واحكام المراجعين الداخليين وتوصلت هذه الدراسة إلى أن هناك ارتباط ايجابي بين جودة وظائف المراجعة الداخلية وجودة التقارير الماليه وتقارير أداء الشركات وتوصلت هذه الدراسات إلى أن وظائف المراجعة الداخليه تستطيع ان تحد من ممارسات تزوير التقارير الماليه كما تستطيع الحد من الغش المرتبط بالتعدى على أصول الشركة بعض الدراسات الأخرى مثل دراسة Gordon and Smith 1995<sup>(2)</sup>.

رأت أن المراجعة الداخلية إذا توفر بها الاستقلال اللازم سوف تؤدي الى تحسين البيئة الرقابية وتقلل من اخطاء التقارير كما تستطيع أن تحسن من اداء الشركات. يوجد أيضاً بعض الدراسات الشاذة في هذا المجال والتي رأت أن وظائف المراجعة الداخلية وانشطتها لا تؤثر على موظفي الشركة وعلى جودة التقارير الماليه من هذه الدراسات ChurChill and Cooper 1965, leecker .Breef and Kimey 1981<sup>(3)</sup>.

---

(1) Schncerdar and Wiber 1995, The Effects of Internal Audit Report Disclosure on Investor Confidence and Investment Decisions International Journal of Auditing, March, Vol 13, No.1, PP.61-77.

(2) Gordon and Smith 1995, Earnings Quality Decline and The Effect of Industry Specialist Auditors :An Analysis of The Late ,1990, Journal of Accounting and Public Policy ,Vol.25, No.1,PP.71-90.

(3) ChurChill and Cooper 1965, leecker .Breef and Kimey 1981, Ownership Structure, Corporate Governance and Fraud :Evidence From China ,Journal of Corporate Finance , 12,(3), PP. 424-448.

سلسلة أخرى من الدراسات السابقة المرتبطة بجودة المراجعة الداخلية تناولت دراسة المتغيرات التي يستخدمها المراجع الخارجي لتقويم معايير جودة أنشطة المراجعة الداخلية منها على سبيل المثال:

بالنسبة للمقدرة المهنية: توصلت درسه Clark et al 1980 and Gibbs and Schroebr 1991<sup>(1)</sup>

الى ان معرفة المراجع الداخلي لعمليات واجراءات الشركة تعتبر اهم متغير تحديد المقدرة المهنية للمراجعين الداخليين من ناحية اخرى خاصة دراسة Brown 1983 توصلت الى تقويم المقدرة المهنية بتوقف على البرامج التدريبية التي يتلقاها المراجعين الداخليين هي المتغير الاهم في قياس المقدرة

المهنية للمراجعين الداخليين اما الدراسة المسحية التي قام بها Myers and Grganling (1997) .

على مدراء المراجعة الداخلية والمدراء الماليين وأعضاء مجالس الادارة توصلوا الى ان الموقع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية هام في تقويم القدرة المهنية للمراجعة الداخلية.

بالنسبة للموضوعية كان الاستقلال المراجعة الداخلية ويقصد هنا بالاستقلال الى من يتم رفع تقارير المراجعة الداخلية هو المتغير الأهم من وجهة نظر المراجعين الخارجيين في تعزيز موضوعيه أنشطة المراجعة داخلية وقد ايد ذلك عدة دراسات منها Clark etal (1980) Brown (1983) Messier and Schneider (1988) Dezoort ( 2001) .

قد قدمت هذه الدراسات دليلاً على أن الدور الأساسي للمراجعة الداخلية (المراجعة والاستشارات) وهيكلكمكافئتهم ينظر اليها من وجهة نظر المراجع الخارجي على انها اكثر العوامل المؤثرة على موضوعيه المراجعة الداخلية بالنسبة لجودة تنفيذ المهام:

توصل Clark etal 1980 إلى أن العامل الأساسي من وجه نظر المراجع الخارجي الذي يؤثر

على جودة المهام المراجعة الداخلية هو مدى دعم الادارة للمراجعة الداخلية كما توصل Brown1983 الى أن تقدير جودة أداء المراجعة الداخلية من جانب المراجع الخارجي يعتمد على مدى فناعة المراجع

---

(1) Clark et al 1980 and Gibbs and Schroebr 1991, Where Auditors Fear to Tread , Internal Auditing, Vol.60, August , PP.75-79.

الخارجي بأداء المراجعة الداخلية في المراجعات السابقة وتقييم إجراءات المراجعة الداخلية والإشراف على عمل المراجعين الداخليين أما Messiaer and Cheiden 1988 قرر أن نظام المراجعة الداخلية هو اهم العوامل المؤثرة في جودة أداء المراجعة الداخلية وهناك بعض الدراسات التحليلية في هذا المجال مثل دراسة krishamoothy 2001 تناولت ما إذا كانت الثقة في إجراءات المراجعة الداخلية مؤثرة في تقييم المراجع الخارجي لأداء المراجعة الداخلية وما إذا كان هذا التقييم يؤثر على مستوى الموضوعية والمقدرة المهنية واقتрحت النتائج إلى توصلت إليها أنه عندما تكون الثقة في إجراءات المراجعة الداخلية منخفضة فإن مستوى الموضوعية والمقدرة المهنية ينخفض ومما سبق يمكن تحديد العوامل المؤثرة على الجودة الداخلية وفقاً لما حددته المعايير والتوصيات المهنية والدراسات السابقة ذات الصلة في الخبرة والشهادات المهنية ومعرفة المراجعين الداخليين بأعمال الشركة والاستقلال وعدم اشتراك المراجعين الداخليين في اعمال تنفيذيه وحجم قسم المراجعة الداخلية وحجم العمل المرتبط بالتقارير المالية. أشارت دراسة (2009) prawmet<sup>(1)</sup> إلى أن المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية للأطراف الخارجية مما يزيد من ثقة التقارير .

ومما سبق نجد أن كل هذه الدراسات توصلت إلى أن تحديد جودة المراجعة الداخلية تكمن في تطبيق معايير المراجعة الداخلية في كل الشركة، كل على حسب نوعية نشاط الشركة وحجم الشركة وأن الجودة تنعكس على الأداء للمراجع الخارجي.

#### ثانياً: محددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية:

ركزت معظم الأبحاث التجريبية التي تناولت المراجعة الداخلية بشكل رئيسي على خصائص ومحددات فعالية وظيفة المراجعة الداخلية خاصة الخصائص التي تؤثر على استقلالية أو موضوعية المراجعة الداخلية حيث إن المراجعين الداخليين غالباً ما يؤدون قدراً كبيراً من العمل المرتبط بأعداد

---

(1) Prawitt, D., N. Smith , J.L. and D. Wood ,(2009) , Internal Audit Quality and Earnings Management ,The Accounting Review ,Vol. 84,No .4,PP.1255-1280.

التقارير المالية للشركات التي يعملون بها وهذا الدور يؤثر على جودة التقارير المالية الخارجية للشركات وبالتالي كلما زاد العمل المؤدى من وظيفة المراجعة الداخلية في اعمال ماليه واعمال خاصة بإعداد التقارير كلما زادت جودة التقارير المالية كلما زادت ثقة المراجع الخارجي والمحلل المالي والمستثمر.

كما أشار البعض إلى أن جودة وظيفة المراجعة الداخليه ترتبط بإدارة الأرباح ويتم قياس جودة وظيفة المراجعة الداخلية باستخدام مؤشرات تستند إلى معايير المراجعة الخارجية المعيار 65 والذي يمدنا بدليل عن كيفية تقييم جودة المراجعة الداخلية في علاقتها ودورها في التقارير المالية أما إدارة الأرباح فيتم قياسها بمؤشرات السوق غير العادية تنبؤات الأرباح.

ركزت دراسة (2008) Douglas F.fer<sup>(1)</sup> على متغير العمل المؤدى في وطبقه المراجعة الداخلية وانه كل ما كان العمل المؤدى يرتبط بإعداد التقارير المالية كل ما زادت جودة التقارير وزادت ثقته المراجع الخارجي في الاعتماد على وظيفة المراجعة الداخلية حيث يقصد بطبيعة العمل المؤدى من قبل وظيفة المراجعة الداخلية ان يكون العمل المالي يخدم اعداد التقارير المالية ويقلل من عملية ادارة الأرباح من حيث التسويات غير العادية وتنبؤات الأرباح يمثل مساهمة في مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه.

واشار Brown and Pin Ello 2007 أنه في نهاية العام وبالمراجعة المالية للمراجعين الخارجيين يظهر دور المراجعة الداخلية في تحقيق إدارة الأرباح ولما تقدمه من حماية معقوله وموانع ضد تصرفات الإدارة المحتملة والمختلفة للاختيارات المحاسبية كما أن معيار المراجعة الخارجية تعترف صراحة بالعلاقة المحتملة بين المراجعة الداخلية وإعداد التقارير المالية " وفي نموذج خطر المراجعة فإن الجودة العالية لتحقيق المراجعة الداخلية يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تخفيف خطر الرقابة كما

---

(1) Douglas F.Prawitt,Jason L.Smith,David A.wood, (2008), Internal Audit Quality and Earnings Management ,The Accounting Review, Jule, Vol.84, No.4, PP.1255-1280.

يمكن الاعتماد عليه في تحقيق خطر الاكتشاف. كما أن أساس المراجعة الحديثة للمنظمة يقوم على أساس تشجيع المراجعين الخارجيين لاستخدام عمل الآخرين لمدى كبير خاص عندما يؤدي العمل من خلال أشخاص أكفاء موضوعين ومن استعراض الدراسات السابقة يتضح لنا التالية<sup>(1)</sup>:

1/ للمراجعة الداخلية دور في إجراء مهام مالية.

2/ إداء المراجعة الداخلية لأداء عملي ترتبط بالتقارير المالية لشركات.

3/ يوجد ارتباط بين زيادة العمل المؤدى من جانب ادارة المراجعة الداخلية وجودة اداء المراجعة الداخلية .

4/ أن مؤشرات جودة وظيفة المراجعة الداخلية تستند إلى المعيار رقم(65).

6/ أن المراجعة الداخلية قد توفر حماية معقولة ضد تصرفات الإدارة المحتملة والمضلة للاحتيالات المحاسبين .

7/ للمراجعة الداخلية دور هام في تخفيف خطر الرقابة.

8/ يمكن الاعتماد على المراجعة الداخلية في تخفيف خطر الاكتشاف.

أيضاً اعتمد البعض على استنتاج وقياس جودة المراجعة الداخلية اعتماد على معايير المراجعة الخارجية حيث تحدد معايير المراجعة الخارجية جودة وظيفة المراجعة الداخلية بمصطلحات الكفاءة والموضوعية للمراجعين الداخليين بدرجة المعقولة المناسبة لإداء مراجعه القوائم المالية وتعتمد مقاييس المعايير على ست صفات واضحة عن طريق معايير المراجعة الخارجية الخاصة بالكفاءة وموضوعية العمل المؤدى بواسطة المراجعين الداخليين. حيث من المتوقع أن يمتلك المراجعين الداخليين المعرفة والمهارة والكفاءة لأداء مسؤولياتهم الشخصية ويلاحظ ان محددات الكفاءة والمعرفة بدأت تظهر بجانب المحددات السابق ذكرها والخاصة بالموضوعية والاستقلال والعمل المالي المؤدى من قبل إدارة

---

(1) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية- مطابع الدستور التجارية، عمان الأردن، 2008 ، ص 65.

لمراجعة الداخلية حيث أشار المعيار رقم 65 انه يجب ان يأخذ المراجع الخارجي في الاعتبار عوامل عديدة في تقييم الكفاءة تشمل<sup>(1)</sup>:

- الخبرة المهنية للمراجعين الداخليين.
  - المؤهلات العلمية والمهنية للمراجعين الداخليين.
  - ساعات التدريب التي يحصل عليها المراجعين الداخليين.
  - وينظر للخبرة المهنية بعدد السنوات التي قضاها المراجعين الداخليين في وظيفة المراجعة الداخلية أما التأهيل العلمي فينظر إلى عدد المراجعين الداخليين الحاصلين على شهادات CIA, CMA في وظيفة المراجعين الداخليين أما ساعات التدريب فهي الساعات التي تلقاها المراجعين الداخليين في التدريب خلال العام.
- وأيضاً يتطلب المعيار رقم 65 بان يقيم المراجع الخارجي موضوعية وظيفة المراجعة الداخلية للعميل لتحديد مستوى الاعتمادية (اعتماد والمراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي) وتعتبر الموضوعية من العناصر الهامة لمقدرة المراجع الداخلي على لعب دور هام في التأثير على جودة التقرير المالي للشركة وفقاً لمعايير 65 فإن الموضوعية قد ينظر إليها من حيث الاتجاه التنظيمي لموضوعيه وظيفة المراجع الداخلي وهو يدور حول لمن يرفع تقرير الرئيس التنفيذي لإدارة المراجعة هل يرفع لمجلس الإدارة أم يرفع للجنة المراجعة.

لأن المراجعة الداخلية نشاط غير منتظم نسبياً فإن تركيز وظيفة المراجعة الداخلية قد تختلف بشكل كبير بين المنشآت يمكن أن تؤدي مهام أخرى خلاف المهام المالية مثل عمليات تشغيلية أو رقابة أو الالتزام أو مراجعات النظم والخدمات الاستشارية للإدارة فان المعيار 65 تطلب من المراجع الخارجي

---

(1) محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 51.



أن يقيم طبيعة العمل المؤدى بواسطة المراجع الداخلي وخاصة التقارير المالية يقيس درجة التركيز على العمل المالي والوقت المستغرق من جانب المراجع الداخلي في المراجعات المالية.

ومما سبق نلاحظ أنه بجانب الخبرة والتأهيل وساعات التدريب فان المعيار 65 أشار أيضا الى ضرورة تقييم العمل المؤدى من جانب المراجع الداخلي في أداء المراجعات المالية أو الاعمال التي تساعد المراجع والخارجي مقاسة بالوقت المستغرق من جانب الادارة المراجعة الداخلية في أداء هذه الأعمال .

وقد أشار البعض إلى أنه يمكن استخدام حجم وظيفة المراجعة الداخلية كأحد أبعاد محددات جودة هذه الوظيفة لقياس استثمار المنشأة في وظيفة المراجعة الداخلية حيث أن وظيفة المراجعة الداخلية التي تمول جيدا يجب أن تكون قادرة على مراجعة جزء كبير من معاملات المنشأة ومتابعه عملياتها والقدرة على اكتشاف الانحرافات وأشار الكاتب الى انه يمكن قياس الحجم عن طريق قسمة أجمالي الاموال المستمرة في وظيفة مراجعة الداخلية على أجمالي أصول المنشأة .

وهناك معايير أخرى يجب الاشارة اليها وهى معايير فرعية تساعد في تحديد جودة المراجعة الداخلية وهى على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

الاكتمال وهو يعبر عن ساعات التدريب للمراجع الداخلي ويشمل المقياس ثلاث مقاييس فرعية:

- التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين او نسبة المراجعين الداخليين للمؤهلين الى الحاصلين على شهادات معتمدة داخل ادارة المراجعة الداخلية .
- الخبرة العلمية وهى عدد السنوات التي قضاها في وظيفة المراجع الداخلي حيث كلما زادت السنوات الخبرة وزاد لديه عنصر الاكتمال بحيث لا تقل هذه السنوات عن ثلاث سنوات كحد أدنى .

---

(1) محمد المبروك أبو زيد، مرجع سابق، ص 52.

- ساعات التدريب يحصل عليها للمراجع الداخلي في وظيفة المراجعة الداخلية خلال العام.
- الموضوعية.
- توضيح علاقة رؤس المراجعة الداخلية بالتنفيذي بمجلس الادارة او بلجنة المراجعة.
- العمل المؤدى من المراجع الداخلي في توفير المساعدة للمراجع الخارجي وهذه الصفات المحددة عن طريق المعايير توظيف المراجعة الداخلية اكدها مجلس الاشراف المحاسبي مرة اخرى بإصدار المعيار رقم 5 بأنه يجب على المراجعين الخارجيين تأسيس قرار اعتمادهم على صفات وظيفة المراجعة الداخلية في الثلاث مقاييس السابقة وهى الاكتمال والموضوعية ووظيفة العمل المؤدى.

### ثالثاً : جودة المراجعة الداخلية:

يرى Al-Moshaigeh & Zureigat أنه يجب على مدير المراجعة الداخلي التطوير والحفاظ على ضمان الجودة وبرامج التحسين التي تغطي جميع جوانب نشاط المراجعة الداخلي.

هذا وعرفت الجودة على أنها مدى المطابقة مع المتطلبات حيث تسعى المنظمات إلى مراقبة الأداء والأنشطة والأعمال اليومية للوصول إلى أعلى درجة من درجات الجودة، وذلك من خلال تقليل الأخطاء وكشف الانحرافات بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات الإدارة فيما يتعلق بجودة المراجعة الداخلية التي تستند إلى الأداء الجيد لنظام الرقابة الداخلية، إن جودة المراجعة الداخلية تتم بعد تنفيذ العمليات المحاسبية؛ حيث إن اكتشاف الأخطاء والغش وضبط البيانات المحاسبية يمثل العمل الأساسي للمراجع الداخلي أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات والمحافظة على أصول المنظمة، وكنتيجة حتمية للتطور التكنولوجي الذي أصاب وظيفة المراجعة الداخلية فقد اعتبرت كنشاط للتقييم ومساعدة الإدارة في حكمها على كيفية تنفيذ الأنشطة المختلفة<sup>(1)</sup>.

---

(1) منصور أحمد البدوي وشحاتة السيد شحاتة، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 55.

أن جودة المراجعة الداخلية تنعكس على الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية حيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع معايير المحاسبة، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية.

وقد حدد معهد المدققين الداخليين (IIA) 2009 من خلال نشرات التأكيد على جودة المراجعة الداخلية أربعة مكونات هامة المحافظة على جودة المراجعة الداخلية في الشركات وهي<sup>(1)</sup>:

1/ الالتزام بميثاق أخلاقيات مهنة المراجعة الداخلية في الشركات بما يتفق مع معايير المراجعة الداخلي.

2/ تنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية بما يتفق مع معايير المراجعة الداخلي.

3/ العمل على متابعة التطوير المهني للمراجعين الداخليين بشكل مستمر

4/ العمل على متابعة التحسين المستمر في ممارسات وأساليب المراجعة الداخلي.

وتبين أنه عند تحليل مفهوم جودة المراجعة فسيتم ملاحظة الأمور التالية:

1- يعد تحديد مفهوم جودة المراجعة من الأمور الصعبة، وذلك لصعوبة وضع حدود واضحة

للنطاق أو المجال الذي يجب أن تغطيه جودة التدقيق، بالإضافة إلى أن مفهوم الجودة مفهوم

نسبي.

2- أن مفاهيم جودة المراجعة المختلفة سواء رقابة الجودة أو تأكيد ضمان الجودة ركزت على

الوسائل والإجراءات التي يجب على المراجع إتباعها لتحقيق الأداء الجيد، وزيادة الثقة في

القوائم المالية والتي تتمثل في محاولة المراجع إكتشاف الأخطاء في القوائم المالية، والالتزام

المراجع بالمعايير المهنية، وتلبية المراجع الأهداف الأطراف المعنية بعملية التدقيق، كما أن

إكتشاف الأخطاء والمخالفات والغش في القوائم المالية ليس الهدف الأساس من عملية التدقيق.

---

(1) منصور أحمد البدوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 56.

3- إن الحكم على جودة عملية المراجعة ومدى التزام المراجع بالمعايير والإرشادات المهنية فقط حيث يمثل الإلتزام بالمعايير والإصدارات المهنية الحد الأدنى لجودة الأداء.

4- إن جودة المراجعة تتحقق عند التزام المراجع بكل من معايير المراجعة المهنية المتعارف عليها، وآداب وقواعد السلوك المهني، ومعايير الرقابة على جودة التدقيق، بالإضافة إلى الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات التي تم اكتشافها في القوائم المالية وأن يلبي المراجعة احتياجات ورغبات مستخدمي القوائم المالية.

ومن ضوء ما تقدم وضع الباحثان تعريفاً أداء عملية لجودة المراجعة حيث بينا أن جودة المراجعة هي المراجعة بكفاءة وفاعلية وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً، مع الإفصاح عن الأخطاء والمخالفات المكتشفة، والعمل على تلبية رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية.

ترى الباحثة أن جودة المراجعة الداخلية تعني أن يقوم مدير قسم المراجعة الداخلي على تحديد المستوى الأمثل من خدمات المراجعة الداخلية والمطلوب أن يقدمها المراجع الداخلي مع ضرورة التوصل إلى نتائج وتوصيات تفوق الاحتياجات الحالية للمستخدمين من عملية المراجعة كلما أمكن ذلك لمقابلة توقعاته المستقبلية، ن الجودة المقبولة هي التي تساعد على تحسين خدمات المراجعة الداخلية من خلال ما ذكر سابقاً من الإلتزام بمعايير المراجعة المهنية وآداب وقواعد السلوك المهني ومعايير الرقابة على الجودة والإفصاح عن المخالفات المكتشفة وتلبية إحتياجات.

كما و تواجه وظيفة المراجعة الداخلية في المنظمات عقبات وصعوبات عديدة يمكن إيجازها في<sup>(1)</sup>:

1- عدم فهم بعض الموظفين دور المراجع الداخلي في تطوير أساليب العمل وتحسينه، وأن دوره لا يقتصر على إبراز الملاحظات وبيان مقدار الانحرافات، بل يمتد إلى إيجاد الحلول وتقديم

---

(1) فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 45.

التوصيات والاقتراحات بما يعود بالفائدة على المنظمة وعلى العاملين فيها ومحاولة بعض الموظفين تبرير الأخطاء والانحرافات السلبية بصورة مغلوطة فيها مما يؤدي إلى تضليل المراجع الداخلي في تفسير الانحرافات.

2- ضغط العمل في الفروع يؤدي إلى التأخر في إنجاز مهمة التدقيق، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى اكتشاف بعض الأخطاء بصورة متأخرة، مما يصعب معالجتها. وعدم إطلاع بعض الموظفين على التعليمات الداخلية بالقسم الذي يعمل به، مما يؤدي إلى وجود بعض الأخطاء التي تؤثر في أداء العمل، وهذا يعود أحياناً إلى انخفاض نسبة عدد المراجعين الداخليين إلى إجمالي الموظفين في المنظمة مما يؤثر سلباً في فعالية المراجعة الداخلي.

3- استمرار ارتكاب الأخطاء التي وردت في التقارير السابقة على الرغم من التأكيد بالرد على ملاحظات المراجعة الداخلية الواردة في التقارير تلافي الأخطاء مستقبلاً من بعض الموظفين بالإجابة بصورة مبهمة، وأحياناً لا تمت إلى الملاحظة بصلة.

4- يشكل حصر بعض أعضاء مجلس الإدارة في أداء المراجع الداخلي بالأعمال المالية والمحاسبية فقط عائقاً كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر في فعالية المراجعة الداخلية من أهمها الصفات الشخصية للمراجع وطرق العمل.

#### رابعاً : معايير المراجعة الداخلية:

اعتمدت مهنة المراجعة الداخلية لمدة ربع قرن على معايير المراجعة الصادرة عن مجمع المحاسبين القانوني التي ظهرت في أوائل الخمسينيات حيث شكل المجمع لجنة إجراءات المراجعة تهدف<sup>(1)</sup> لوضع وصياغة المعايير وقد نشرت تقريرها عام 1954 وطبق في ذلك الوقت على قطاع الاعمال بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا واعتبرت المصدر الاساسي الذي اعتمدت عليه المهنة في

---

(1) محمد حسين إسماعيل ناصف، المراجعة بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة حلوان 1997م، ص 189.

معظم دول العالم وحظيت بقبول عام على المستوى العالمى خلال تلك الفترة واصبحت متعارف عليها بين اعضاء المهنة نظرا لتناولها المفاهيم الأساسية التى تحكم الأداء المهني<sup>(1)</sup>.

قد تعرضت تلك المعايير للعديد من الدراسات والبحوث الفردية أو الجماعية الصادرة عن المجمع العلمية فكانت تهدف فى معظمها الى تطويرها حتى يمكن التغلب على مشاكل التطبيق الى ان صدر معايير المراجعة الدولية فى يوليو 1979 بمعرفة لجنة المراجعة الدولية المنبثقة عن اتحاد المحاسبين الدولى الذى تم انشاؤه فى اكتوبر 1977 نتيجة الاتفاق الذى تم توقيعه بمعرفة ثلاث وستين منظمة مهنية تمثل تسعة وثلاثين قطراً، وقد اصدر مجمع المراجعين الامريكى معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية خمسة معايير رئيسيه كل معيار رئيسى يشمل على معايير فرعية التى تعبر عن وسائل تحقيق المعيار الرئيسى، وقد ساهمت هذه المعايير فى بلورة اهداف المراجعة الداخلية ووضع الخطوط العريضة لمسؤوليات و واجبات المراجعة الداخلية وموقعة التنظيمى وكفاءة المهني ونطاق عمله واطار تنفيذ المراجعة وبذلك تعتبر المعايير المحددات الاساسية لتحسين جودة المراجعة الداخلية، لذا اصبحت معايير المراجعة الداخلية مرجعاً لا غنى عنه يسترشد به المهنيون فى جميع أنحاء العالم .

#### خامساً : خصائص المعايير:

تميزت تلك المعايير ببعض الخصائص التى يمكن إيجازها فى ما يلى<sup>(2)</sup>:

1. ركزت على تفصيلات إجراءات العمل المهني مما شكل قيدياً على تحرك المراجعين وان لذلك ميزة تتمثل فى تقليل الاختلاف والتفاوت بين المراجعين والاقتراب نحو الموضوعية عند انجاز عملية المراجعة .

2. استخدمت اللجنة مصطلح خطوط إرشادية للأداء المهني ولاشك ان تلك التسمية اكثر تحفظاً من

مصطلح الذى كان يشيع استخدامه عالمياً وذلك لتوفير قدر من المرونة لترك المجال مفتوحاً

---

(1) محمد السيد السرايا، أصول المراجعة والتدقيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 36.

(2) إبراهيم عثمان شاهين، أصول المراجعة، القاهرة، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 1991، ص 86.

أمام المنظمات المهنية للاسترشاد بها ومنحها فرصة لتكيفها مع ظروف البئية المحيطة بها وذلك يشكل حافزا لتوسيع دائرة قبول المعايير .

3. تعتبر المعايير اكثر موضوعية ودقة وشموليه نظر لصدورها عن تجمع دولى يضم معظم منظمات مهنة المحاسبة.

4. تمثل الاطار العام الذى ينظم المهنة والذى يلقى قبولا عام على المستوى الدولى وكما ينظر اليها باعتبارها قواعد اساسية يجب اتباعها لمن يرغب لمزاولة المهنة.

**سادساً : أهداف معايير المراجعة الداخلية:**

تهدف معايير المراجعة الداخلية إلى ما يلى<sup>(1)</sup>:

- بيان المبادئ الاساسية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.
- وضع اطار عمل للاداء وتحسين انشطة المراجعة الداخلية ذات القيمة المضافة.
- وضع اسس تقويم اداء المراجعة الداخلية.
- التشجيع على تحسين على تحسين وتطوير أعمال و انشطة المنشاة.

تنقسم معايير المراجعة الداخلية إلى قسمين رئيسين وهما:

**أولاً: المعايير العامة:**

هى المعايير التى تحدد خصائص ومواصفات الجهة أو الشخص القائم بعملية المراجعة الداخلية وتشمل أربعة معايير رئيسيه وتنقسم كل منها إلى معايير فرعية بالإضافة الى اجراءات تنفيذ هذه المعايير<sup>(2)</sup>:

---

(1) شحاتة السيد شحاتة، محمد السيد سرايا، محمد إبراهيم راشد، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 23.

(2) حسين القاضي، حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 1999م، ص 52.

1- معيار يتعلق بالغرض من المراجعة الداخلية والسلطات والمسؤوليات الممنوحة للمراجع الداخلي يجب أن يتم تحديدها من خلال مجلس الإدارة عبر النظام الخاص بالمراجعة الداخلية.

2- معيار يتعلق بالاستقلالية والموضوعية:

يوضح هذا المعيار أن أنشطة المراجعة الداخلية يجب ان تكون مستقلة وأن المراجع الداخلي

يجب ان يكون موضوعى فى أداء هذه الانشطة ويشمل هذا المعيار على ثلاثة من المعايير الفرعية.

الاول: معيار يتعلق بالاستقلال التنظيمى حيث يفترض أن المراجع الداخلى يوجه تقريره إلى مستوى

ادارى مناسب داخل المنشأة بما يضمن تنفيذ التوصيات الواردة.

الثانى: معيار يتعلق بالموضوعية الشخصية للمراجع الداخلى حيث يفترض ان يكون محايدا وغير

منحاز وبعيداً عن تضارب المصالح مع جميع الاطراف ذات العلاقة.

الثالث: معيار يتعلق بمعالجة الضعف فى الاستقلالية والموضوعية ويوضح هذا المعيار بأن الضعف فى

الاستقلالية من حيث المظهر والجوهر يجب الكشف عنه فوراً للاطراف المناسبة وذوي الاختصاص .

وقد حددت أربعة أوجه للاستقلالية تتعلق بالمراجع الداخلى وهي<sup>(1)</sup>:

أ) الاستقلال المهني: يمكن تحقيق هذا الشكل من الاستقلاليه عبر تشكيل لجنة مستقلة للمراجعة

داخل المنشأة يصدر عنها التفويض للمراجع الداخلى للقيام بالعمل وكذلك قرار التعين وقرار

العزل وقرار تحديد الراتب والمكافئة.

ب) الاستقلال فى عملية أداء المراجعة: ويقصد به عدم تأثر عملية المراجعة بآراء الغير عند

تخطيط عملية المراجعة عند القيام بالفحص وكذلك عند التقرير .

ت) الاستقلال الفنى ويقصد به امتلاك المراجع الداخلى اعلى درجات المهارة فى اداء العمل المنوط

به من خلال المؤهلات العلمية العالية والتدريب وسياسات التعين والتوظيف.

---

(1) إبراهيم حماد حماد محمد، معايير المراجعة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2005م، ص 112.



ث) الاستقلال التام: يقصد به عدم تدخل الادارات التنفيذية في تعيين الراجع الداخلي وتحديد اتعابه ومكافئته ويرى الباحث ان هذا الشكل يعتبر امتداداً أو جزءاً مهماً من موضوع الاستقلال التنظيمي.

3- معيار يتعلق بالاحتراف وبذل العناية المهنية حيث يشتمل هذا المعيار على ثلاث معايير فرعية:

1/ الأول يتعلق بالحرفية يجب أن يتم العمل المؤدى بمنتهى الحرفية.

2/ يتعلق ببذل العناية المهنية وذلك بأن يقوم المراجع الداخلي ببذل الجهد في أداء العمل وتحقيق النتائج المضمونة بنسبة كافية.

3/ يتعلق بالتطور المهني وهذا المعيار يعني ان المراجعين الداخليين يجب عليهم ان يعززوا معارفهم ومهاراتهم بشكل مستمر.

ترى الباحثة ان التأهيل العلمي من أهم عوامل نجاح المراجعة الداخلية حيث اصبحت تمارس من خلال مجموعة من الاساليب العلمية والفنية التي يصعب تطبيقها بدون تأهيل علمي او امتلاك المهارات اللازمة.

4- معيار يتعلق ببرامج تأمين الجودة وتطوير عملية المراجعة الداخلية<sup>(1)</sup>:

يقتضي هذا المعيار من المسؤول عن وحدة المراجعة الداخلية عليه أن يطور ويحافظ على البرنامج ويضمن تأمين وتحسين جودة المراجعة وبهذا يغطي كافة أوجه النشاط أن يكون مصمم بتجاه اضافة القيمة وتحسين عمليات المنشأة بشكل عام ويضمن إنسجام المراجع الداخلي مع المعايير والقواعد الأخلاقية ويشتمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية وهي:

1- معيار يختص بتقديرات جودة البرنامج : ويقتضي هذا المعيار مراقبة جودة العمل وتقييم تأثير

البرنامج المطبق للجودة واخذ الملاحظات من داخل وخارج وحدة المراجعة الداخلية للمنشأة.

---

(1) ياسمين مجدى، العوامل المحددة الجودة المراجعة الداخلية وتأثيرها علي أداء المنشاه، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة الفكر المحاسبى، الجزء الثانى، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2014 ، ص243.

2- معيار يتعلق بالتقرير عن برامج الجودة : ويتطلب ذلك من المسؤول عن المراجعة الداخلية ابلاغ مجلس الادارة عن التعليمات الخاصة ببرامج الجودة.

3- معيار يختص حول مراقبة اتساق العمل مع المعايير وينص هذا المعيار على تشجيع المراجعين الداخليين على الالتزام بالمعايير الدولية وتطبيقها ويشار إلى أي عدم التزام بتطبيق المعيار.

4- ينبغي الكشف عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير وهذا يقتضي من المسؤول عن المراجعة الداخلية أن يكشف فوراً عن عدم الالتزام الكامل للمعايير إذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية على نتائج المراجعة الداخلية.

#### ثانياً: معايير الأداء:

وهذه المعايير تتعلق بتخطيط عملية المراجعة وتوصيل النتائج بطريقة سليمة وفحص البيانات والتأكد من صحتها وإعداد التقارير بصورة جيدة<sup>(1)</sup>:

أ) معيار ادره أنشطة المراجعة الداخلية يقتضي هذا المعيار بأن يقوم مسؤول المراجعة الداخلية بإدارة أنشطة المراجعة الداخلية بكفاءة للتأكد من اضافة قيمة للمنشأة الذي يتوجب عليه ان يقوم بإعداد خطة للمراجعة الداخلية مبنية على تحديد اولويات مواجه المخاطر التي تواجه المنشأة وان تتسق هذه الخطة مع اهداف المنشأة وأن تتواصل مع الجهات المختصة فيما يتعلق بضرورة الاتصال بالإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة لابلاغها بالتخطيط والتغيرات الجوهرية على الخطط والحصول على الموافقة عليها وكذلك التاكد دائما من توفر المورد الكافية بانجاز خطة المراجعة الداخلية ويقوم المسؤول عن المراجعة الداخلية بوضع الخطط لتنفيذ مسؤوليات نشاط المراجعة الداخلية وان يقوم بالاتصال والتنسيق مع الاطراف الداخلية والخارجية التي تقوم بتزويد المنظمة بالخدمات التأكيدية والاستشارية منع للازدواج وضياع الجهود ويجب عليه ان

---

(1) حسين القاضي، حسين دحدوح، مرجع سابق، ص 53.

يرفع تقرير دوري للادارة العليا ومجلس الادارة يضمن فيه اهداف العمل والصلاحيات اللازمه لانجازه ومسؤليته عن ذلك وما تم انجازه من الخطة وكشف المخاطر التي تواجه المنشأة والامور الرقابية والقضايا المتعلقة بالرقابة والتحكم المؤسسي واي امور كلفته بها الادارة العليا (ب) معيار طبيعة عمل المراجعة الداخلية ينص هذا المعيار على ان نشاط المراجعة الداخلية يجب ان يساهم في تحسين ادارة المخاطر والرقابة وعملية التحكم المؤسسي مستخدم منهج منظم ومنضبط.

(ت) معيار تخطيط عملية المراجعة الداخلية وينص المعيار على انه يجب على المراجعين الداخليين إعداد وتوثيق خطة نشاط المراجعة الداخلية وتتضمن نطاق واهداف وتقنيات عملية المراجعة والموارد اللازمة للقيام بنشاط المراجعة.

(ث) معيار تنفيذ عملية المراجعة الداخلية يوضح هذا المعيار على انه يجب على المراجعين الداخليين تحديد وتقييم وتوسيق المعلومات بشكل كافي وتحقيق اهداف عملية المراجعة.

(ج) معيار توصيل نتائج المراجعة الداخلية يجب على المراجع الداخلي مناقشة النتائج والتوصيات التي توصل اليها مع المسؤول الاداري المناسب قبل اصدار التقرير النهائي ويجب ان تكون التقارير موضوعية وواضحة ومحددة وبناءة ومعدة في الوقت المناسب ويشمل التقرير عادة على غرض منه ونطاق ونتائج عملية المراجعة كل ما كان ذلك مناسب ويجب أيضاً أن يتضمن رأي المراجع والتحسينات الممكنة مع ذكر الجوانب السلبية في أداء أي الجراء تصحيحية لازمة كما يتضمن التقرير أيضاً وجهة نظر الجهة محل المراجعة في النتائج والتوصيات ويجب مراجعة التقرير عن طريق المشرف على قسم المراجعة الداخلية قبل إصداره بصورته النهائية.

(ح) معيار متابعة النتائج بعد اصدار تقرير المراجعة يجب على مسؤول المراجعة الداخلية متابعة ما تم فيه وذلك للتأكد أن قد تم اتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل مع نتائج المراجعة.

خ) معيار قبول الإدارة للمخاطر: ينص المعيار على انه يجب على مسؤول المراجعة الداخلية اذا ما وجد ان مستوى المخاطر المتبقية بعد تنفيذ التوصيات غير مقبول فإن عليه أن يناقش المسألة مع الإدارة العليا في حال عدم الوصول إلى حل فعلى مسؤول المراجعة بالتوافق مع الإدارة العليا أن يتوجه إلى مجلس الإدارة وإبلاغه بالأمر.

### سابعاً : قواعد السلوك المهني:

تأكد كل من وثيقة مسؤوليات المراجعة الداخلية ومعايير المراجعة الداخلية على ضرورة التزام المراجعين بقواعد مناسبة للسلوك المهني وهناك ثلاثة أسباب رئيسية بضرورة وجود اصدار رسمي لقواعد السلوك المهني وتتمثل هذه الاسباب فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- 1- أن أعضاء معهد المراجعين الداخليين يمثلون مهنة المراجعة الداخلية.
  - 3- اعتماد الادارة على مهنة المراجعة الداخلية .
  - 3- يجب أن يحافظ اعضاء المهنة على معايير السلوك والشرف والشخصية حتي يمكنهم ممارسة المراجعة الداخلية بطريقة مناسبة.
- تقضي قواعد السلوك المهني بأن تقع على المراجعين الداخليين مسئولية السلوك القويم بحيث لا يكون هناك أي شك في إخلاصهم ونزاهتهم ويمكن تلخيص قواعد السلوك المهني للمراجعة الداخلية فيما يلي:
- أ- يجب على المراجعون الداخليون أن يتسموا بالامانة والموضوعية والحد في أداء واجباتهم ومسئولياتهم.

ب- يجب أن يتسم المراجعون الداخليون بالأخلاص في جميع الأمور المتعلقة بالمنشأة التي يعملون فيها ويجب الا يكونوا عن علم جزءاً من أي نشاط غير قانوني أو غير ملائم .

---

(1) منال مجدي امين، دور لجان المراجعة الداخلية في زيادة فعالية عملية المراجعة في شركات بمصر، جامعة حلوان، رسالة ماجستير، 2000.

ج- يجب ألا ينخرط المراجعون الداخليون في أي عمل أو نشاط يؤدي إلي الأساءة إلى مهنة المراجعة الداخلية أو إلي المنشأة العاملين فيها.

د- يجب أن يمتنع المراجعون الداخليون عن الدخول في أي نشاط يمكن أن يتعارض مع مصلحة المنشأة التي يعملون فيها أو يمكن أن يعيقهم عن القيام بواجباتهم ومسئولياتهم بموضوعية.

هـ- يجب الا يقبل المراجعون الداخليون ، أي شي له قيمة من العاملين بالمنشأة أو عملائها أو الموردين أو شركاء العمل إذ قد يؤثر ذلك أو يفترض أن يؤثر في حكمهم الشخصي.

و- يجب الا يقوم المراجعون الداخليون الا بالاعمال التي يمكنهم القيام بها بكفاءة مهنية.

س- يجب أن يستخدم المراجعون الداخليون الوسائل المناسبة الألتزام بمعايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية.

ح- يجب أن يكون المراجعون الداخليون أمناء على المعلومات التي يحصلون عليها خلال عملية المراجعة ويجب الا يستخدموا أي معلومات سرية أو خاصة بالمنشأة لتحقيق مكاسب خاصة أو بأي صورة تخالف القوانين أو تضر بمصلحة المنشأة.

ك- يجب علي المراجعين الداخليين عند إعدادهم التقارير عن نتائج اعمالهم الكشف عن جميع الحقائق الجوهرية المعروفة لهم والتي اذا لم يتم الكشف عنها سوف تؤدي الى تقارير مضلله عن العمليات محل المراجعة وقد تؤدي الى التغطية على ممارسات غير قانونية.

م- يجب على المراجعين الداخليين السعي دائما وبصفة مستمرة لتحسين كفاءتهم وفعاليتهم وجودة الخدمات التي يقدمونها.

ن- يجب على المراجعين الداخليين في ممارستهم المهنة الألتزام بضرورة الحفاظ على المعايير العالية للتأهيل والأخلاق والكرامة التي يضعها معهد المراجعين الداخليين هذا وتتمثل قواعد السلوك المهني ومعايير الممارسة المهنية الأركان الأساسية التي تستند اليها مهنة المراجعة الداخلية.

على الرغم من أن هذه المهنة قد تطورت وازدهرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسين سنة الماضية وامتد تطورها الى دول اخرى، الا ان الواقع العملي لمهنة المراجعة الداخلية، في كثير من الدول يشير الى عدم توفر المنظمات المهنية المشرفة على تنظيم شؤون تلك المهنة، وذلك عدم اكتساب ادارة المراجعة الداخلية للموقع التنظيمي المناسب، فضلا عن عدم اهتمام العديد من منشآت الأعمال، بتوفير الكفاءات المهنية المناسبة لإدارة المراجعة الداخلية، إنه ما لم تحظ بمثل هذا التطور في منطقتنا العربية إذا فهي لازالت النظرة اليها كوظيفة من وظائف الرقابة في المنشأة وليست مهنة متكاملة معترف بها ولها متطلباتها واركائها الاساسية حيث اقتصر دور المراجعة الداخلية على مجرد القيام بالمراجعة الحسابية والمستندية دون الاهتمام بالدور البناء والتقييمي المطلوب من خلال ما سبق لابد من وجود الزام قانوني للمراجعين الداخليين بالالتزام بقواعد السلوك المهني لا انها تمثل ركنا جوهريا مهماً في المراجعة الداخلية ولا بد من وجود جهة تشرف علي ذلك وفي حالة الاخلال بها تكون هنالك عقوبات.

قد تناولنا في هذا المبحث مفهوم جودة المراجعة الداخلية وذلك بالاطلاع على بعض الدراسات التي تناولت بعض المؤشرات التي تحدد جودة المراجعة الداخلية فقد ركزة كلها على معايير المراجعة الداخلية وتفاوت الاهتمام بهذه المعايير كل على حسب المشروع محل الدراسة وتناولنا محددات جودة المراجعة الداخلية وخصائصها وأهدافها ثم ناقشنا بالتفصيل معايير جودة المراجعة الداخلية التي قسمت الي معايير عامة وهي تحدد سمات وخصائص الشخص القائم بالمراجعة ثم تناولنا معايير الأداء بالتفصيل وقواعد السلوك المهني.

## الفصل الثالث

### الدراسة الميدانية

يتناول الباحث الدراسة الميدانية من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن الشركات محل الدراسة

المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار الفرضيات.

## المبحث الأول

### نبذة تعريفية عن الشركات محل الدراسة

#### 3-1-1 شركة أسمنت عطبرة المحدودة:

أولاً : شركة أسمنت عطبرة المحدودة :

تقع هذه الشركة على بعد حوالي 2.5 كيلومتر إلى الجنوب من كبري نهر عطبرة على الشاطئ الشرقي لنهر النيل، بين شارع الاسفلت المتجه من مدينة الدامر إلى مدينة عطبرة وخط السكة حديد المتجه إلى الخرطوم، وتستقر هذه الشركة في منطقة تسمى العكد.

#### نشأة الشركة:

أنشئت الشركة في 1947م كقطاع خاص بشركة مساهمة برؤوس أموال ذات مصادر مختلفة أغلبها أجنبية وكان اسمها في ذلك الوقت "مصنع اسمنت بورتلاند عطبرة" إلا أن المصنع تم تأميمه في الرابع من يونيو 1970م وسمي "مؤسسة ماسبيو للاسمنت" وأضيف إلى مؤسسات القطاع العام الصناعي، الجدير بالذكر أن المصنع بدأ الإنتاج في عام 1949م بفرن واحد ينتج 150 طن في اليوم، وفي عام 1983م أصدر قرار جمهوري بتحويله إلى شركة خاصة " شركة ماسبيو للاسمنت"، حيث تعمل بقانون الشركات لعام 1925م وفي عام 1985م صدر قرار بتحويل اسم الشركة من ماسبيو إلى شركة اسمنت عطبرة المحدودة.نسبة لموقع الشركة الاستراتيجي من ناحية المواد الخام وقربها من خط السكة حديد مما له الأثر المباشر على ازدهار المصنع وتوسعه ومقابلة احتياجات الدولة من الاسمنت تم إنشاء خط سكة حديد وفرن بنتاجيته اليومية تصل 520 طن وطاحونة للمواد الأولية إنتاجيتها 540 طن في الساعة، وطاحونة للأسمنت إنتاجيتها 30 طن في الساعة، وتم تركيب كسارة انتاجيتها 100طن في



الساعة من الحجر المجروش، وتم أيضا تركيب ناقل هوائي عبر النيل ينقل ما مقداره 60 طن في الساعة.

### الاقسام الغربية للشركة: (غرب النيل)

أ. المحاجر: تقع بالضفة الغربية لنهر النيل على بعد 20 كيلومتر إلى الغرب ابتداءً من الضفة الغربية لنهر النيل، ومنطقة المحاجر تظهر الحجر الجيري على السطح حيث يتم توفيره بعد عدة مراحل ابتداءً بعملية التخريم والتفجير ثم ينقل ويرحل إلى الكسارات حيث توجد كسارات إحداها تعمل بطاقة 120 طن في الساعة- والثانية بطاقة 150 طن في الساعة.

ب. محطة الضفة الغربية (المباني): تقع على الضفة الغربية لنهر النيل عند قرية أم الطيور، حيث ينتهي بها خط السكة حديد الممتد من منطقة المحاجر حيث يتم ترحيل الحجر الجيري المجروش بواسطة القطارات والتي توقفت عن العمل منذ عام 1985م حيث تمت إعادة تأهيلها وتشغيلها عام 1993م لإيمان الإدارة بضرورة نقل الفين طن من الحجر الجيري يومياً لمقابلة احتياجات المصنع من هذه المادة بالإضافة إلى الناقل الهوائي. الذي يرحل بواسطته 150 طن في الساعة ويعتبر أطول ناقل هوائي في العالم.

(ب) الصناعات الأخرى المستقبلية بخلاف الأسمنت: في عام 1994م تم شراء مصنع الطوب الآلي التابع لهيئة السكة حديد وأصبح رافداً للشركة ويحقق إنتاجية يومية في حدود 2500 طوبة. كما أن هناك خطط مستقبلية أخرى قيد الدراسة بخلاف صناعة الأسمنت هي:

1. قيام مصنع للجير: حيث أن المادة متوفرة في محاجر الشركة بدرجة عالية من النقاء.
2. مصنع الرخام: تتوفر خامته كذلك بمحاجر المصنع.

3. إعداد برامج الحاسب الآلي لاستخدامه في مجال المعلومات والبيانات توطئه لإدخاله في صناعة الأسمنت.

4. دراسة استخدام البقاس بالأفران الدوارة.

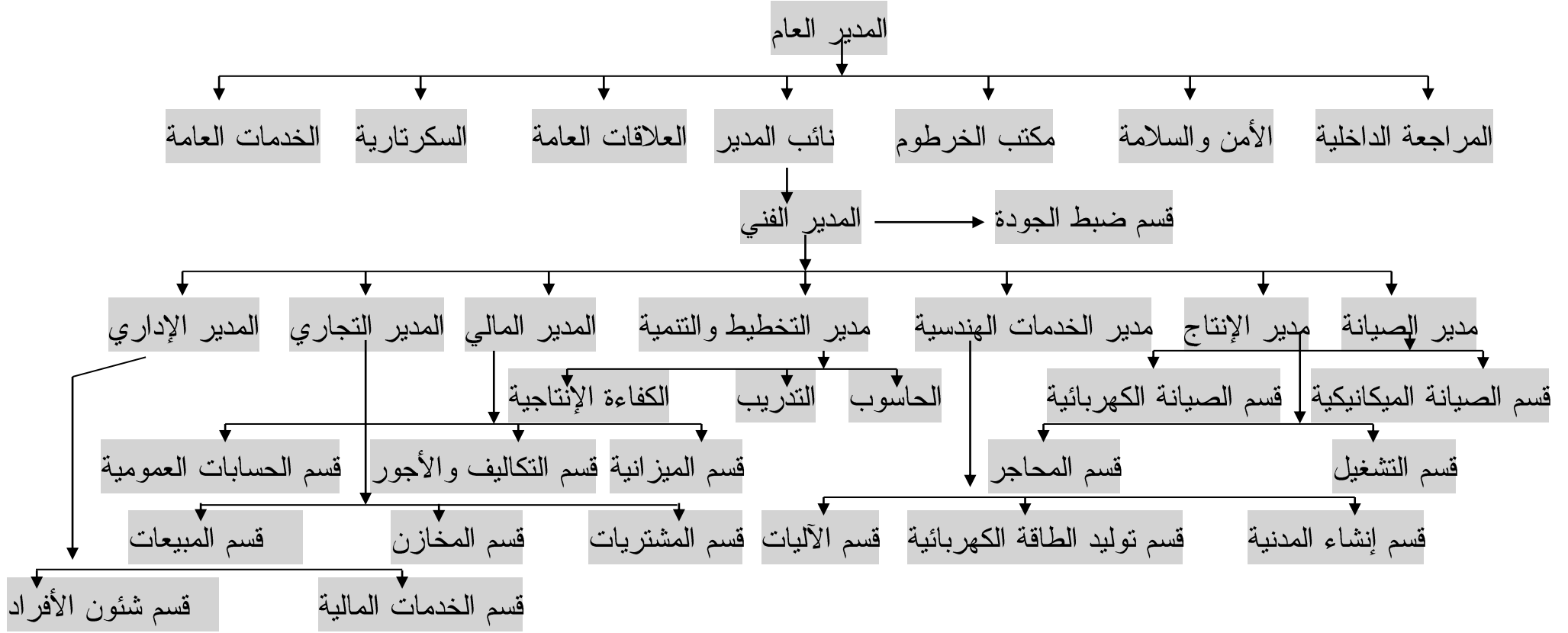
5. تأهيل مصنع الطوب الآلي.

من ضمن البرامج المقترحة أعلاه تم إنشاء الخط الرابع لصناعة الأسمنت بمنطقة أم الطيور حيث يبعد حوالي 17 كيلومتر عن المصنع الذي يقع في الضفة الشرقية وطاقته الإنتاجية 5 ألف طن في اليوم. وتم افتتاحه عام 2009م.

تعتبر شركة أسمنت عطبرة من كبرى الشركات الصناعة التي لها مساهمة فعالة في إيرادات الموازنة العامة للدولة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أن إدارة الشركة عضو مؤسس في الاتحاد العربي للأسمنت ومواد البناء وتقوم الشركة على النشاط الانتاجي التجاري.

### الشكل رقم (1-1-3)

#### الهيكل التنظيمي لشركة اسمنت عطبرة المحدودة



المصدر: التقارير الإدارية لشركة أسمنت عطبرة المحدودة 2017م

## ثانياً : شركة اسمنت بربر:

بدأت الفكرة لدى المساهمين السودانيون (شركة دانفوديو) ومجموعة التقنية المتطورة بتشديد مصنع بطاقة تتراوح ما بين 1000- 2000 طن في اليوم وبعد سلسلة من اللقاءات التي تمت مع شركة الأسمنت الوطنية بدبي والتي انتهت بتوقيع مذكرة تفاهم بينها وبين الأطراف السودانية، بموجبها تم الاتفاق ألا تقل الطاقة الإنتاجية عن 4000 طن يومياً.

في مرحلة لاحقة تم الاستعانة بخبرة الاسمنت الوطنية في هذا المجال لاختيار شركة استشارية وتم اختيار شركة DCIL الهندية كشركة إستشارية متخصصة لاعداد دراسة جدوى ووضع تصور لدراسات المواد الخام المختلفة اللازمة لتلك الصناعة وتحضر العطاء وطرحه والإشراف على تنفيذ المصنع الذي تم بواسطة شركة HCRDI – CNBM الصينية وأعلن عن تأسيس الشركة رسمياً في 28 ديسمبر 2004م وتكتمل إجراءات تسجيلها في مارس 2005م.

### رأس المال:

بناءً على دراسة الجدوى والعروض المقدمة من الشركات المناسبة قدرت التكلفة الاستثمارية بالمشروع بمبلغ 210 مليون دولار وقد اقترح رأس مال مبدئي 70 مليون دولار وذلك بطرحه في شكل اسهم وتم تغطية التمويل المطلوب عن طريق الصكوك من ثم تم رفع راس المال الاسمي الى 100 مليون، تمت الاستعانة بتمويلها عن طريق المصارف السودانية لمقابلة احتياجات التشغيل.

عليه الجهات المساهمة في رأس المال الآتي:

- (1) الشركة الوطنية للاسمنت - الامارات.
- (2) شركة دانفوديو القابضة - السودان.
- (3) الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي - السودان.

(4) الشركة العربية للاستثمار – السعودية.

(5) الشركة الوطنية القابضة- الإمارات.

(6) المنظمة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص- السعودية.

### موقع المصنع:

يقع المصنع في ولاية نهر على بعد 8 كيلو متر تقريبا جنوب سوق مدينة بربر التي تبعد 350 كيلو متر شمال الخرطوم وهو على بعد 7 كيلومتر من الضفة الشرقية للنيل 6 كيلومتر من السكة الحديد والطريق القومي بينما محاجر الرخام على بعد 15 كيلو متر غرب النيل وتقع الكسارة على الضفة الشرقية للنيل يتم النقل الى المصنع عبر الناقل الهوائي ثم يتم نقل الحجر الجيري أما الطاقة الإنتاجية الحالية للمصنع تبلغ 5000 طن يوميا مستخدماً التكنولوجيا الأوربية الحديثة والتجربة الصينية لتكون النتائج أكثر جودة، حيث اثبتت جودة المنتج ومطابقتها للمعايير المستخدمة في الصناعة.

### المراجعة الداخلية:

رسالة المراجع الداخلي بالمصنع ان يكون المراجع عنصر حفز للتجويد وروح الابتكار في أسلوب الأداء والاستجابة للتجديد والتحقق في أدائها قيمة اضافية لتحسين اساليب الرقابة وفعالية نظم العمل بالشركة بما ذلك تطبيق الحوكمة.

### أهداف المراجعة الداخلية:

المراجعة الداخلية عمل ونشاط المراجعة ونتائج العمل في شركة (مالية- تشغيلية- إدارية) وإيداء الرأي المناسب حولها وتقديم الاستشارات في نطاق الأداء ذي الصلة للأنظمة إدارة رقابية تم تصميمها بشكل ممتاز وتعمل أيضاً بكفاءة عالية لتحافظ على سيرالعمليات وتحقيق الخطط المستهدفة.

الموقع التنظيمي لإدارة المراجعة يتبع لمجلس الإدارة عن طريق لجنة المراجعة التي تقوم بتعيين مدير المراجعة وفق أسس التي تحددها لائحة المراجعة الداخلية والنظم المتبعة في الشركة ولها حق إنهاء خدماته، من صلاحيات المراجع الداخلي القيام بوضع برنامج ومشاريع المراجعة حيثما يلزم لمقابلة الأهداف وأغراض إدارة المشاريع التي تقوم بمراجعتها ويحق لأدارة المراجعة الوصول غير المقيد لأي مستند سجل أصل ممتلكات الشركة ووسائلها المختلفة في سبيل إنجاز مهامها.

### ثالثاً : مصنع اسمنت السلام<sup>(1)</sup>:

هو أحد مصانع القطاع الخاص تم تأسيسه في العام 2003م يقع في منطقة العكد محلية الدامر بولاية نهر النيل ينتج سلعة الاسمنت، حيث بدأ الإنتاج التجريبي بالمصنع في شهر أغسطس 2008م وبلغ الإنتاج في المرحلة الأولى(2000) طن يومياً وسوف يتضاعف الإنتاج في المرحلة الثانية (4000) طن في اليوم، وتتمثل أهداف المشروع في الآتي:

1. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تحقيق متطلبات كل المعنيين وإرضاءهم.
3. المحافظة علي البيئة المحيطة.
4. إدخال التقنيات الحديثة والاستفادة منها.

### مكونات المصنع:

1. محاجر الحجر الجيري.
2. خطوط الإنتاج.
3. مصادر الطاقة والمياه.
4. تكلفة المشروع.
5. التمويل.

---

(1) مطبعة شركة السلام لإنتاج الاسمنت، إدارة العلاقات العامة.

## المحاجر:

1. محاجر الحجر الجيري (1) : 200 م × 4500 م بمساحة 900,000 م<sup>2</sup>

2. محاجر الحجر الجيري (2) : 200 م × 1000 م بمساحة 200,000 م<sup>2</sup>

تكفي هذه المحاجر لمدة 50 عاماً.

## خطوط الإنتاج:

1. خط إنتاج الاسمنت الأول بطاقة إنتاجية تبلغ 2000 طن يومياً ( تحت التشييد).

2. خط إنتاج الاسمنت الثاني بطاقة إنتاجية تبلغ 4000 طن يومياً. (يبدأ العمل بعد الخط

الأول).

3. خط إنتاج الرخام بطاقة إنتاجية تبلغ 100 م<sup>2</sup> يومياً.

مصادر الطاقة الكهربائية والمياه:

(أ) مصادر الكهرباء:

- خطوط طاقة كهربائية بسعة 30 ميجاوات من الشبكة القومية.

- محطة توليد احتياطية بالموقع بطاقة 6 ميجا وات.

(ب) مصادر المياه:

- ثلاثة مصادر للمياه بسعة 150 م<sup>3</sup> / الساعة.

أهداف المراجعة الداخلية بمصنع السلام للأسمنت:

تتمثل أهداف المراجعة الداخلية في الآتي:

1. إجراء المراجعة الفورية يومياً للتأكد تطبيق نظام الرقابة الداخلية والضبط الداخلي.

2. التأكد من صحة المصروفات الإيرادات طبقاً للنماذج المالية المعدة لهذا الغرض والتأكد من

صحة المستندات المؤيدة للمصروفات والإيرادات.

3. التأكد من صحة الأرقام والحسابات والقيود المدونة بواسطة الإدارات المعنية من حسابات

(تكاليف، المخازن، الرواتب، الأجور، ... الخ).

4. القيام بمراجعة قوائم العاملين ووظائفهم والتأكد من الاستعمال الأمثل للقوى العاملة.

5. التحقق من الأصول الثابتة من حيث القيمة الإهلاك والوجود الفعلي والملكية والصلاحية

ومطابقته لما هو موجود بالسجلات المحاسبية.

6. التأكد من استخدام نماذج الأختام المقررة لتسيير العمل وسلامة حفظها في مكان آمن.

يقوم بعمل المراجعة الداخلية بالمصنع تيم مكون من (4) أفراد، رئيس تيم المراجعة الداخلية الذي

يقيم بالخرطوم و (3) أفراد يعملون بالمصنع.



## المبحث الثاني

### اجراءات الدراسة الميدانية

#### أولاً: منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الانسب لموضوع الدراسة، بحيث يساعد في إلقاء الضوء على جوانب مشكلة الدراسة المختلفة عن طريق الوصف التحليلي المركز والفهم العميق للظروف الحاضرة وذلك بجمع البيانات المختلفة التي تفيد في توضيح أبعادها المختلفة.<sup>(1)</sup>

#### ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

أشار عبد الرحمن عدس إلى أن المجتمع هو مجموعة من الأفراد والأشخاص المحددين تحديداً دقيقاً ويهم الباحث بدراساتهم وتعيين نتائج البحث بالرجوع إليهم.<sup>(2)</sup> يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالأقسام الإدارية في مصانع الاسمنت بولاية نهر النيل والبالغ عددهم (250). أما عينة الدراسة فقد تم توزيع 120 استبانة تم استرجاع 105 وكانت هنالك عدد 5 استبانات تالفة، حيث بلغ حجم العينة 100 استبانة.

#### ثالثاً: مبررات اختيار عينة الدراسة:

اختصرت الدراسة على مجموعة من مصانع الاسمنت. بولاية نهر النيل العاملة بالأقسام الإدارية وقد تم اختيار عينة عشوائية من الموظفين في المصانع المذكورة أعلاه وذلك لانسجام مجتمع الدراسة.

---

(1) كمال محمد المغربي، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، (الأردن، الدار الدولية للنشر، 2002)، ص 95.

(2) عبد الرحمن عدس، ذوقات عبيدات، البحث العلمي - مفهومه وأدواته وأساليبه، (عمان، دار أسامة للنشر، 2005م)، ص 131.

## رابعاً : أدوات الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات الأولية من عيني الدراسة حيث تعتبر الاستبانة أداة مناسبة لجمع البيانات والمعلومات لاستجلاء الواقع حول إشكالية أساسية أو فرعية من إشكالات الدراسة.<sup>(1)</sup> كما يمكن صياغة مبررات اختيار أداة الاستبانة في هذه الدراسة في الآتي:

1. الاستبانة تمكن الباحث من جمع بيانات كثيرة في فترة زمنية قصيرة.

2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقاتها.

3. إعطاء الحرية للمبحوثين.

4. أثبتت الدراسات بأنها وسيلة يمكن الاعتماد عليها.

قام الباحث بتصميم استبانة استناداً على فرضيات الدراسة حتى يتم إجراء العمليات الإحصائية التي تثبت أو تنفي صحة الفرضيات. وقد قسمت الاستبانة الموجهة لمصنع عطريرة للاسمنت، ومصنع أسمنت بربر، مصنع اسمنت السلام.

(أ) القسم الأول: البيانات الأساسية.

(ب) القسم الثاني: أسئلة متعلقة بموضوع الدراسة تم توزيعها على ثلاث محاور حسب فرضيات الدراسة وهي:

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجع الداخلي في شركات الصناعة السودانية.

2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة موضوعية المراجعة الداخلية وشركات الصناعة السودانية.

3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية.

---

(1) عمار أبو حوش، محمود الزبياتي، أساليب البحث العلمي، (الأردن، مكتبة المنار، الزرقاء، 1993م)، ص 32.

على أن يحدد أفراد العينة استجاباتهم عن كل سؤال وفق مقياس ليكارت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) وتمت المعالجة الإحصائية للبيانات ومتغيرات الدراسة بترميزها وإدخالها للحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) والأرقام التي تم ادخالها تعبر عن الأوزان وهي: (أوافق بشدة = 5، أوافق = 4، محايد = 3، لا أوافق = 2، ولا أوافق بشدة = 1) ثم تم تحديد طول الفئة في مقياس ليكارت من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (4=5-1)، ومن ثم تقسيمة على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الفئة أي (1 ≈ 4÷5)، ويصبح التوزيع كما موضح في الجدول التالي:

### جدول رقم (3-2-1)

#### طول الفئة

طول الفئة	العبارة	المستوى	الوزن النسبي (الوسط المرجح)
0.99 – 0	أوافق بشدة	عالي جداً	5
1.99 – 1.00	أوافق	عالي	4
2.99 – 2.00	محايد	وسط	3
3.99 – 3.00	لا أوافق	منخفض	2
4.99 – 4.00	لا أوافق بشدة	منخفض جداً	1

المصدر: إعداد الباحث، 2018م.

#### خامساً : صدق الأداة:

يعني التأكد من أنها سوف تقسم ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها.<sup>(1)</sup>

(1) ذوقات عبيدات وآخرون، البحث العلمي - مفهومه وأدواته وأساليبه، (عمان، دار الفكر، 2005م)، ص 179.

تم اختبار صدق الأداة بالطرق التالية:

(أ) الصدق الظاهري:

لقياس الصدق الداخلي للاستبانة وصلاحيّة عباراتها من حيث الصياغة والوضوح ومناسبتها للفرضيات التي أدرجت تحتها وشمولها للجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والمتخصصين في إدارة الأعمال والإحصاء، ومن ثم تم مناقشتها من المشرف الرئيسي. وقد استجاب الباحث لأرائهم وملاحظاتهم وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديلات في ضوء مقترحاتهم.

(ب) ثبات الأداة:

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريباً لو تكرر تطبيقها على الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة. (1) استخدم أكبر من مرة تحت ظروف مماثلة. ولغرض التحقق من ثبات الأداة استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ على عينة اختيارية والتي بلغ حجمها (50) مفردة، ومنها اتضح أن معامل ألفا كرونباخ يساوي (0.79) وهذا يدل على ثبات عبارات الاستبانة الموجهة لعينة الدراسة.

جدول رقم (1-3) يوضح معامل الصدق والثبات لكل فرضية

معامل الصدق	معامل الثبات	الفرضية
0.920	0.848	الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في الشركات الصناعة السودانية
0.844	0.713	الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية
0.794	0.631	الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية

(1) حمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، (الرياض، مكتبة الكعبان، 1995م)، ص 430.

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

لتحقيق أهداف الدراسة وفرضياتها استخدم الباحث الطرق والإجراءات الإحصائية التالية في عرض

وتحليل البيانات:

1. التكرارات، النسب المئوية، الوزن النسبي والرسومات البيانية.
2. مقياس النزعة المركزية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري).
3. اختبار استقلالية الصفات (مربع كاي).

### المبحث الثالث

#### تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً : تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

1. العمر:

#### جدول رقم (1-3-3)

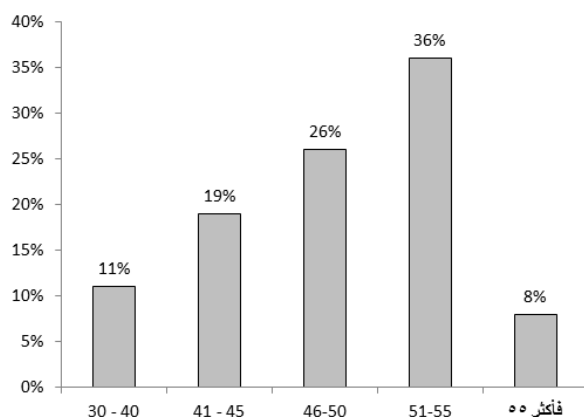
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة %
30 -40 سنة	11	11.0
41-45 سنة	19	19.0
46-50 سنة	26	26.0
51- 55 سنة	36	36.0
55 سنة فأكثر	8	8.0
المجموع	100	100.0

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

#### شكل رقم (1-3-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (1-3-3) أن الفئة العمرية (30-40) بلغت نسبتها (11%)، الفئة العمرية (41-45) بلغت نسبتها (19%)، الفئة العمرية (46-50) بلغت نسبتها (26%)، الفئة العمرية (51-55) بلغت نسبتها (36%)، وأخيراً الفئة العمرية (55 فأكثر) بلغت نسبتها (8%)، وهذا يدل على أن الأفراد العاملين بالمصنع تتراوح أعمارهم ما بين 51-55 سنة.

## 2. المسمى الوظيفي:

### جدول رقم (2-3-3)

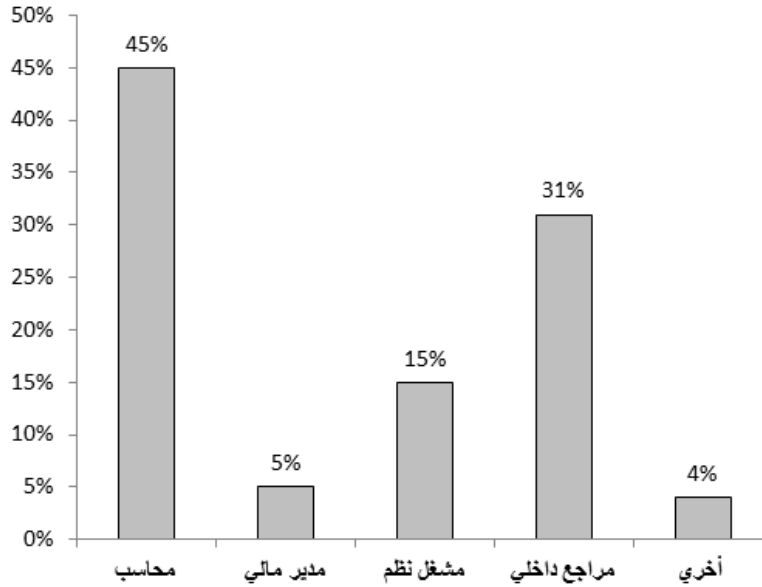
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

النسبة %	التكرار	المسمى الوظيفي
45.0	45	محاسب
5.0	5	مالي مدير
15.0	15	نظم مشغل
31.0	31	داخلي مراجع
4.0	4	أخري
100.0	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

### شكل رقم (2-3-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل البياني (2-3-3) أن محاسب بلغت نسبتهم (45%)، المدير المالي بلغت

نسبتهم (5%)، أما مشغل النظم بلغت نسبتهم (15%)، أما مراجع داخلي بلغت نسبتهم (31%)،

كذلك أخرى بلغت نسبتهم (4%). وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة محاسبين.

### 3. التخصص العلمي:

#### جدول رقم (3-3-3)

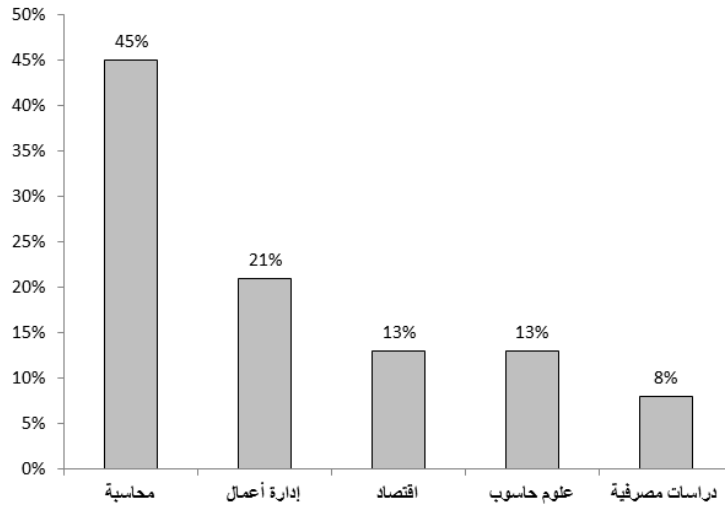
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة %	التكرار	التخصص العلمي
45.0	45	محاسبة
21.0	21	إدارة أعمال
13.0	13	اقتصاد
13.0	13	علوم حاسوب
8.0	8	دراسات مصرفية
100.0	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

#### شكل رقم (3-3-3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (3-3-3) أن نسبة (45%) تخصصهم العلمي محاسبة وأن نسبة (21%) إدارة أعمال، أن نسبة (13%) اقتصاد، نسبة (13%) علوم حاسوب وأخيراً نسبة (8%) دراسات مصرفية، ذلك يدل على أن أغلب موظفي المصنع تخصصهم محاسبة مما يرقى

من العملية التصنيعية.



#### 4. سنوات الخبرة:

#### جدول رقم (3-3-4)

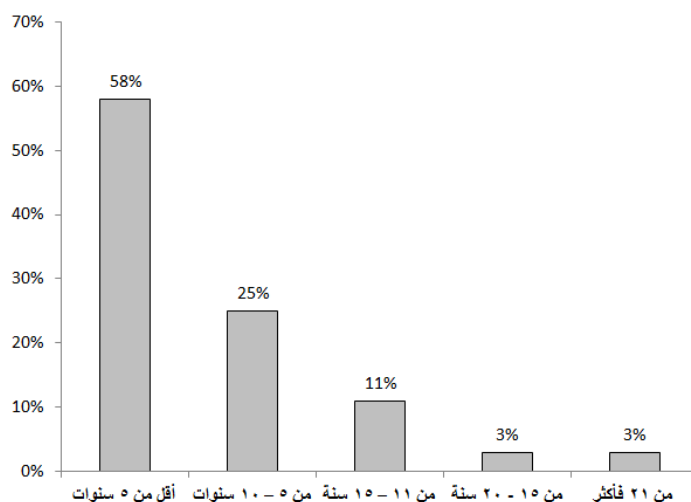
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

النسبة %	التكرار	سنوات الخبرة
58.0	58	أقل من 5 سنوات
25.0	25	من 5 - 10 سنوات
11.0	11	من 11 - 15 سنة
3.0	3	من 15 - 20 سنة
3.0	3	من 21 سنة فأكثر
100.0	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

#### شكل رقم (3-3-4)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (3-3-4) أن الذين سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات) بلغت نسبتهم (58%)، سنوات خبرتهم (من 5-10 سنوات) بلغت نسبتهم (25%)، سنوات خبرتهم (من 11-15 سنة) بلغت نسبتهم (11%) والذين سنوات خبرتهم (من 15-20 سنة) بلغت نسبتهم (3%) وأخيراً الذين سنوات خبرتهم (من 21 فأكثر) بلغت نسبتهم (3%). وهذا يدل على أن

الموظفين بالمصانع لديهم خبرة أقل من 5 سنوات.

## جدول رقم (3-3-5)

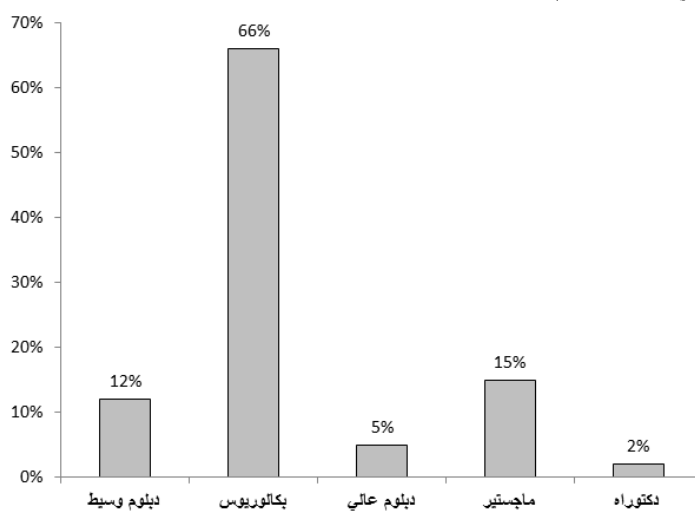
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
12.0	12	دبلوم وسيط
66.0	66	بكالوريوس
5.0	5	دبلوم عالي
15.0	15	ماجستير
2.0	2	دكتوراه
100.0	100	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

## شكل رقم (3-3-5)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (3-3-5) أن الذين مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط بلغت نسبتهم (12%)، بكالوريوس بلغت نسبتهم (66%)، دبلوم عالي بلغت نسبتهم (5%) ماجستير بلغت نسبتهم (15%) وأخيراً دكتوراه بلغت نسبتهم (2%). وهذا يدل على أن غالبية الموظفين بالمصانع مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

ثانياً : تحليل عبارات الاستبانة:

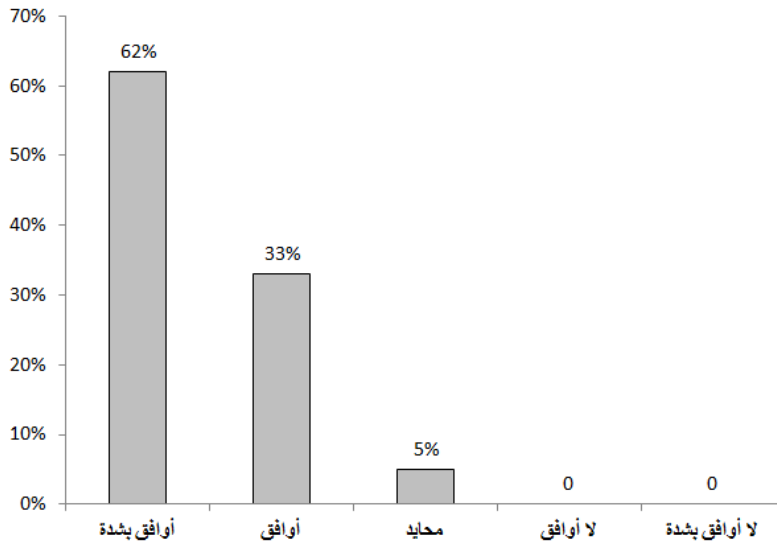
الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في الشركات الصناعة السودانية

جدول (6-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
1	4.57	62.0	62	أوافق بشدة	تستثمر الشركة على نطاق واسع في البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية
		33.0	33	أوافق	
		5.0	5	محايد	
		0	0	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (6-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

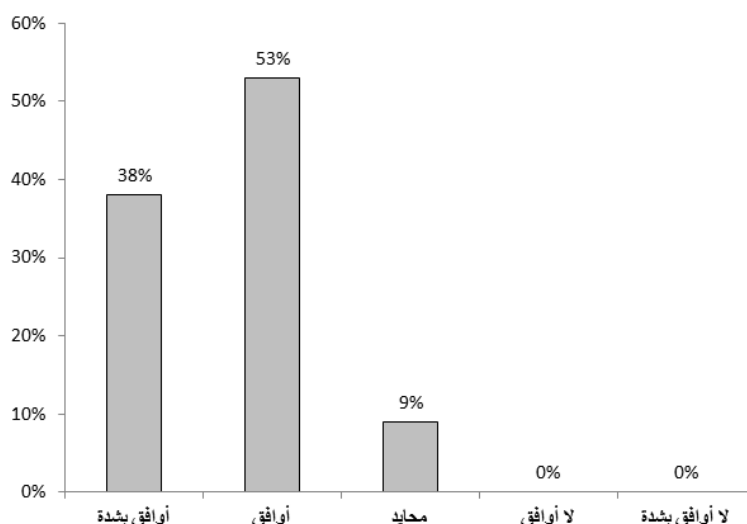
يتضح من الجدول والشكل رقم (6-3-3) أن نسبة (62%) وافقوا بشدة على تستثمر الشركة على نطاق واسع في البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية وأن نسبة (33%) وافقوا، وأن نسبة (5%) محايد، وأن نسبة (0%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بوزن نسبي (4.57) وهذا يدل على أن الشركات تستثمر على نطاق واسع في البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية.

جدول (7-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
5	4.29	38.0	38	أوافق بشدة	البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية ملائمة جداً لمختلف المستخدمين
		53.0	53	أوافق	
		9.0	9	محايد	
		0	0	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (7-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

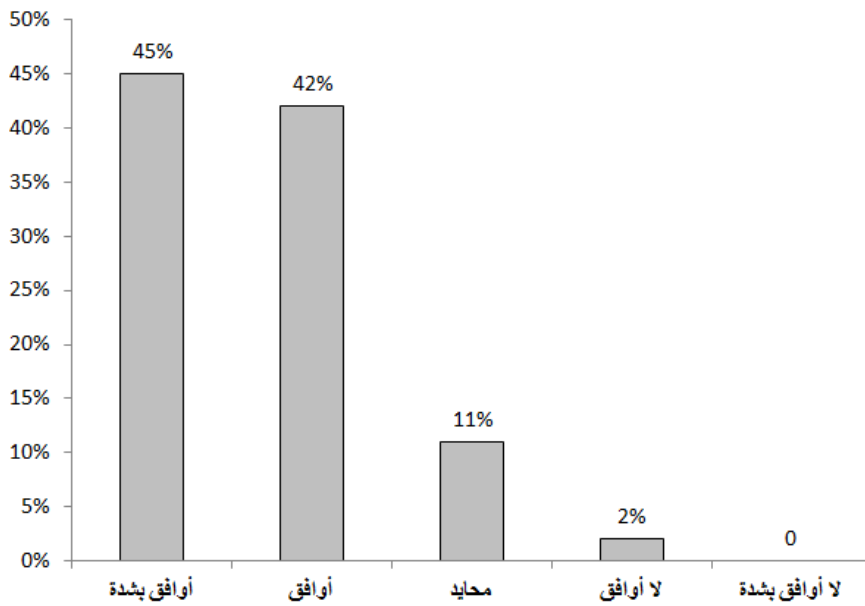
يتضح من الجدول والشكل رقم (7-3-3) أن نسبة (38%) وافقوا على أن البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية ملائمة جداً لمختلف المستخدمين، وأن نسبة (53%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (9%) محايد، وأن نسبة (0%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.29) وهذا يدل على أن البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية ملائمة جداً لمختلف المستخدمين.

جدول (8-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
4	4.30	45.0	45	أوافق بشدة	لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها
		42.0	42	أوافق	
		11.0	11	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (8-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

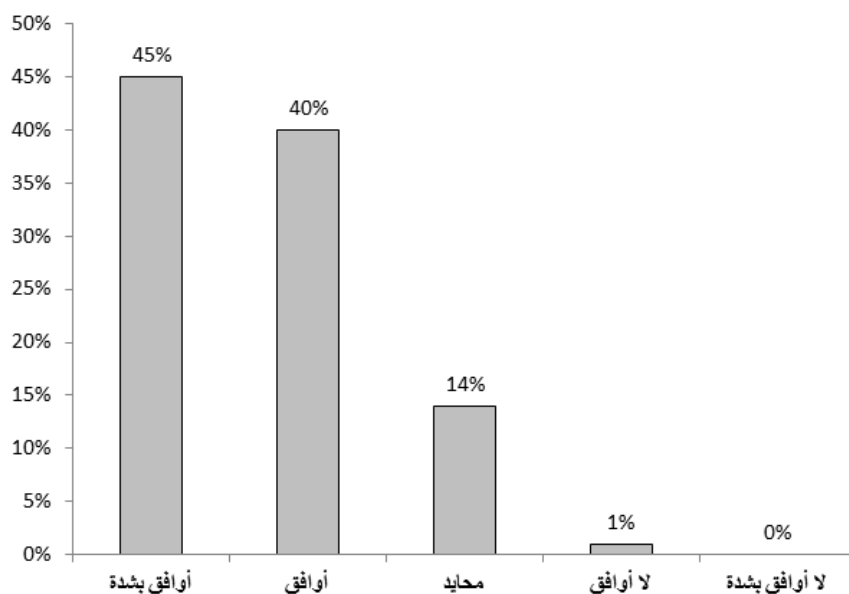
يتضح من الجدول والشكل رقم (8-3-3) أن نسبة (45%) وافقوا على أن لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (11%) محايد، وأن نسبة (2%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (4.30) وهذا يدل على أن لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها.

جدول (9-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
5	4.29	45.0	45	أوافق بشدة	تتكامل قواعد بيانات الشركة مع تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية
		40.0	40	أوافق	
		14.0	14	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (9-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

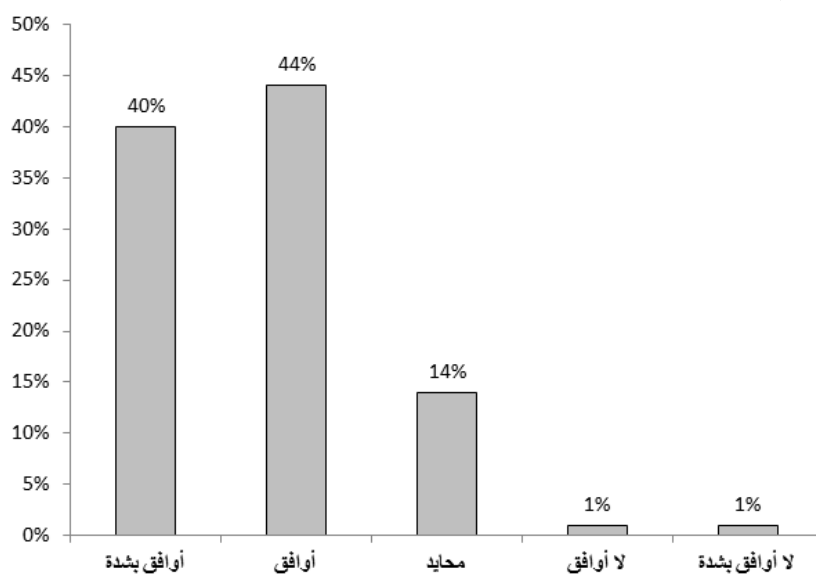
يتضح من الجدول والشكل رقم (9-3-3) أن نسبة (45%) وافقوا على أن تتكامل قواعد بيانات الشركة مع تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية، وأن نسبة (40%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (14%) محايد، وأن نسبة (1%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن تتكامل قواعد بيانات الشركات مع تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية.

جدول (10-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
10	4.21	40.0	40	أوافق بشدة	تتشارك قواعد بيانات الشركة بين المستخدمين وكافة الإدارات
		44.0	44	أوافق	
		14.0	14	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		1.0	1	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (10-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية 2018م.

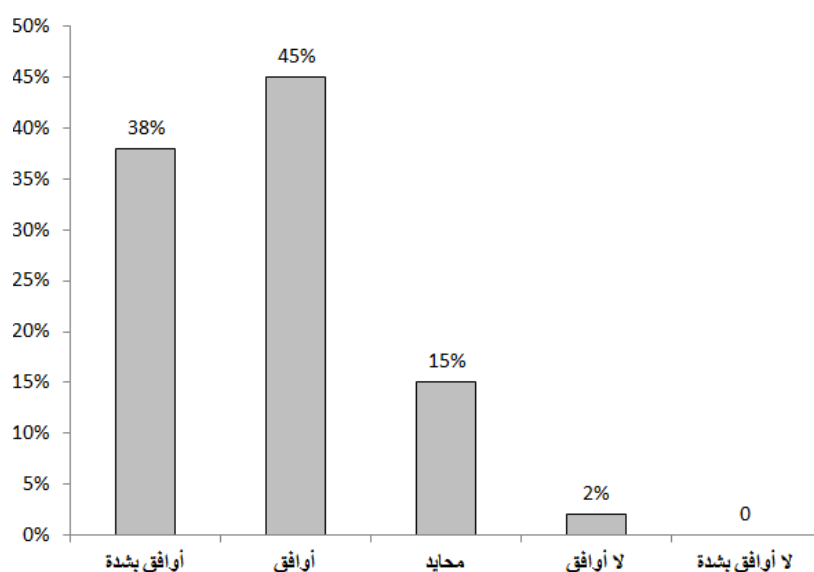
يتضح من الجدول والشكل رقم (10-3-3) أن نسبة (40%) وافقوا على أن قواعد بيانات الشركة تتشارك بين المستخدمين وكافة الإدارات، وأن نسبة (44%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (14%) محايد، وأن نسبة (1%) لا يوافقون، وأن (1%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن قواعد بيانات الشركة تتشارك بين المستخدمين وكافة الإدارات.

جدول (11-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
11	4.19	38.0	38	أوافق بشدة	يتوفر لدى الشركة برامج محاسبية لكل نظم العمليات المالية مثل الأجور والمرتبات والأصول والإهلاك والتكاليف والمحاسبة
		45.0	45	أوافق	
		15.0	15	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (11-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل رقم (11-3-3) أن نسبة (38%) وافقوا على أن تتوفر لدى الشركة برامج محاسبية لكل نظم العمليات المالية مثل الأجور والمرتبات والأصول والإهلاك والتكاليف والمحاسبة، وأن نسبة (45%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (15%) محايد، وأن نسبة (2%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الحادية عشر بوزن نسبي (4.19) وهذا يدل على أن تتوفر لدى الشركة برامج محاسبية لكل نظم العمليات المالية.

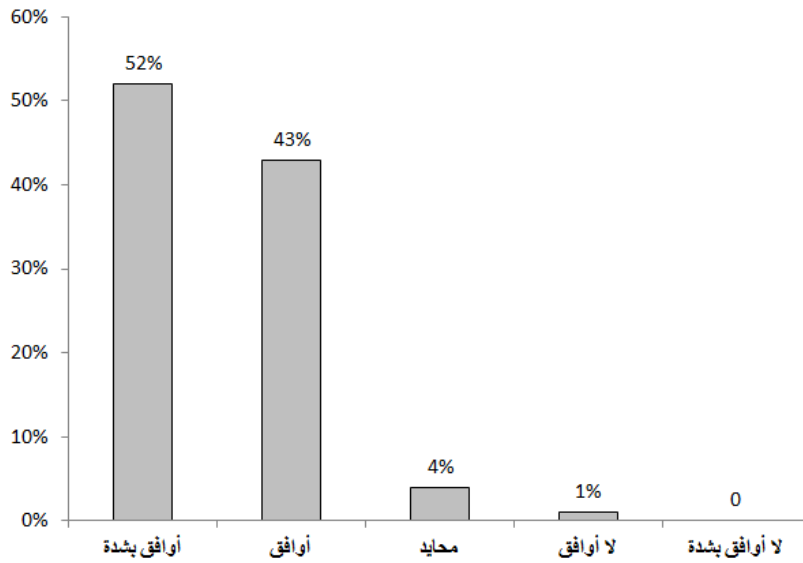


جدول (12-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
2	4.46	52.0	52	أوافق بشدة	لدى الشركة كتيب بإجراءات وآليات العمل فيها(لوائح).
		43.0	43	أوافق	
		4.0	4	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (12-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

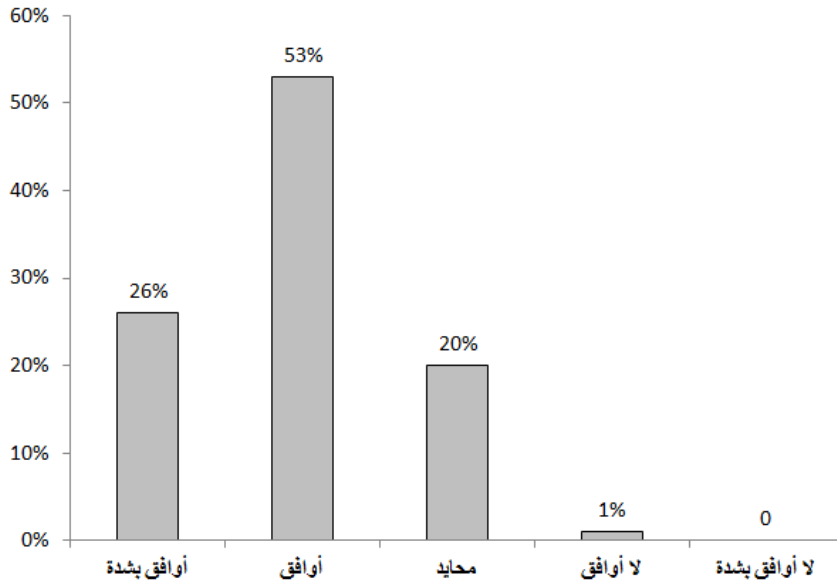
يتضح من الجدول والشكل رقم (12-3-3) أن نسبة (52%) وافقوا على أن لدى الشركة كتيب بإجراءات وآليات العمل فيها (لوائح)، وأن نسبة (43%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (4%) محايد، وأن نسبة (1%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية بوزن نسبي (4.46) وهذا يدل على أن لدى الشركة كتيب بإجراءات وآليات.

جدول (3-3-13) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
13	4.04	26.0	26	أوافق بشدة	نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة
		53.0	53	أوافق	
		20.0	20	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-13) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

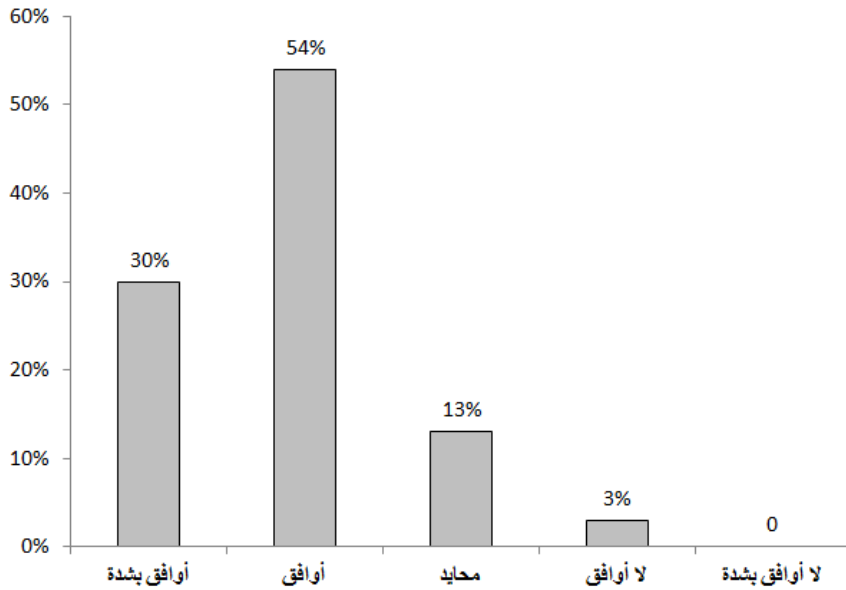
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-13) أن نسبة (26%) وافقوا على أن نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة، وأن نسبة (53%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (20%) محايد، وأن نسبة (1%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن معظم إدارات الشركة تتأكد من نظام المراجعة الداخلية بالشركة من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة.

جدول (14-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
12	4.11	30.0	30	أوافق بشدة	نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة
		54.0	54	أوافق	
		13.0	13	محايد	
		3.0	3	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (14-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

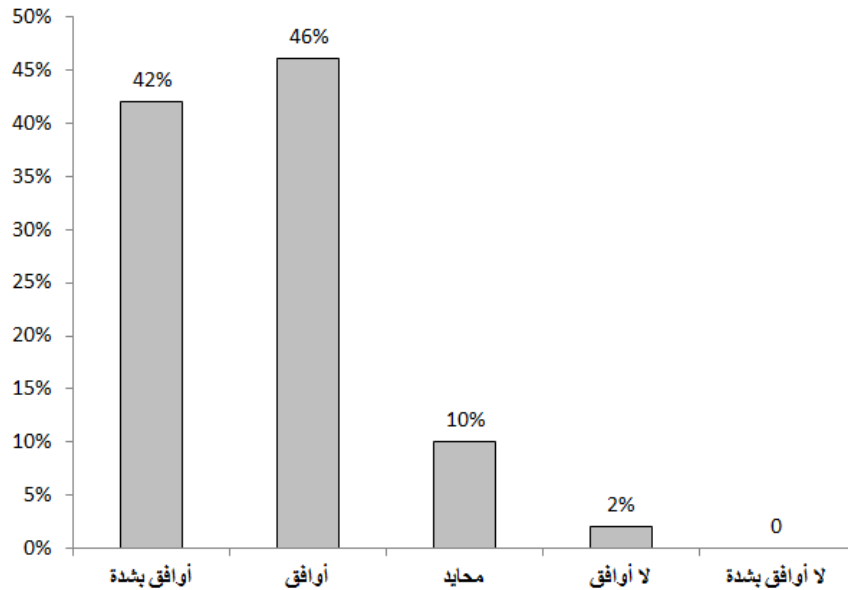
يتضح من الجدول والشكل رقم (14-3-3) أن نسبة (30%) وافقوا على أن نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة، وأن نسبة (54%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (13%) محايد، وأن نسبة (3%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الثانية عشر بوزن نسبي (4.11) وهذا يدل على أن معظم إدارات الشركة تتأكد من نظام المراجعة الداخلية بالشركة من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة.

جدول (15-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
7	4.28	42.0	42	أوافق بشدة	يتمتع الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بمستوى فني عالي
		46.0	46	أوافق	
		10.0	10	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (15-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

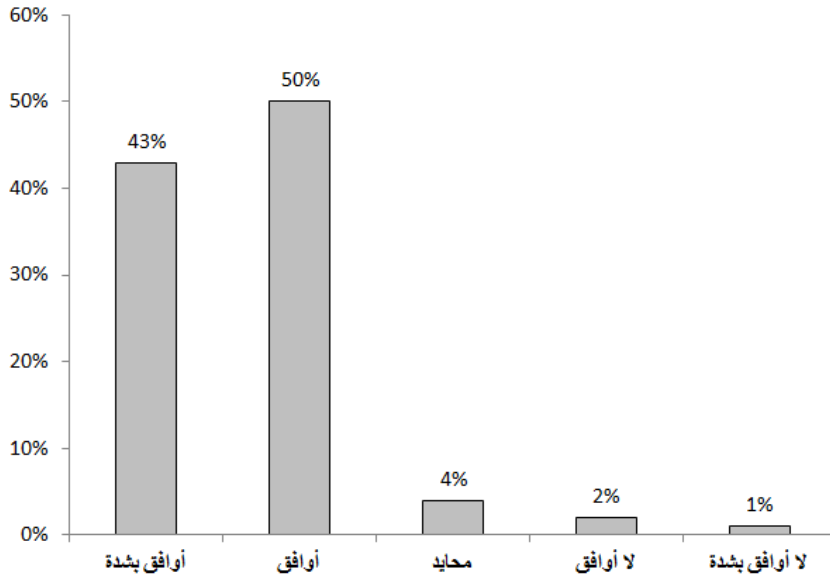
يتضح من الجدول والشكل رقم (15-3-3) أن نسبة (42%) وافقوا على أن يتمتع الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بمستوى فني عالي، وأن نسبة (46%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (10%) محايد، وأن نسبة (2%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة السابعة بوزن نسبي (4.28) وهذا يدل على أن يتمتع الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بمستوى فني عالي.

جدول (3-3-16) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
3	4.32	43.0	43	أوافق بشدة	يهتم الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بتطوير قدراتهم لملائمة متطلبات أعمالهم
		50.0	50	أوافق	
		4.0	4	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		1.0	1	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-16) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادية عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

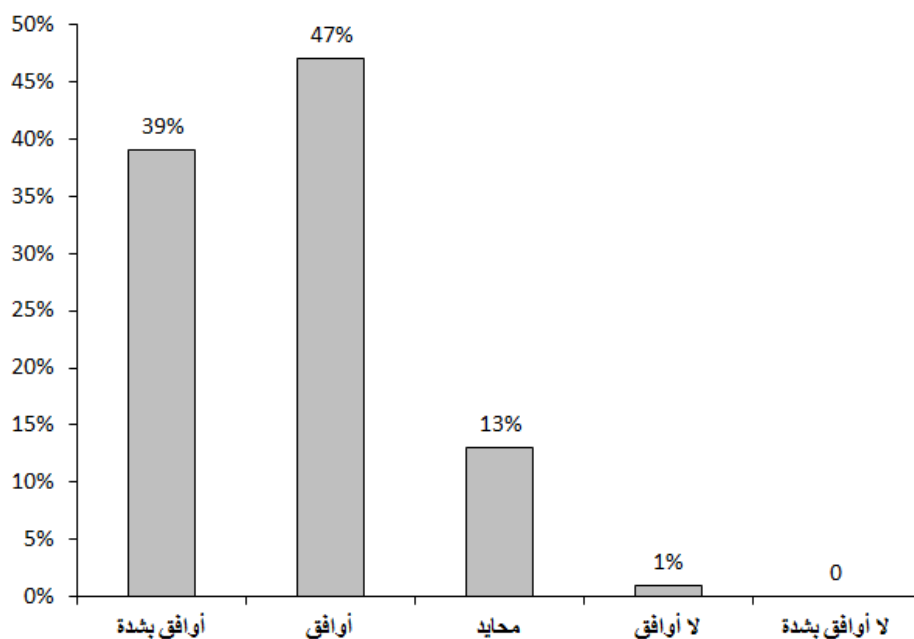
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-16) أن نسبة (44%) وافقوا على أن يهتم الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بتطوير قدراتهم لملائمة متطلبات أعمالهم ، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (4.32) وهذا يدل على أن يهتم الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بتطوير قدراتهم لملائمة متطلبات أعمالهم.

جدول (3-3-17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
8	4.24	39.0	39	أوافق بشدة	يشارك الموظفون القائمين على نظم المعلومات المحاسبية في تطوير نظام وتعديله إذا لزم الأمر
		47.0	47	أوافق	
		13.0	13	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-17) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

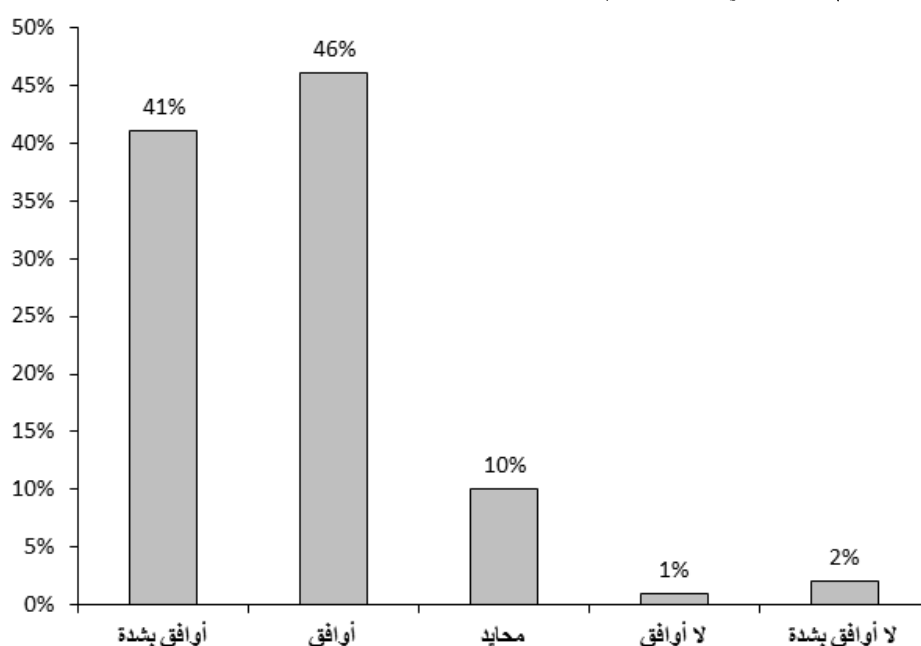
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-17) أن نسبة (39%) وافقوا على أن الموظفون القائمين على نظم المعلومات المحاسبية يشاركون في تطوير نظام وتعديله إذا لزم الأمر، وأن نسبة (47%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (13%) محايد، وأن نسبة (1%) لا يوافقون، وأن (0%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الثامنة بوزن نسبي (4.24) وهذا يدل على أن الموظفون القائمين على نظم المعلومات المحاسبية يشاركون في تطوير نظام وتعديله إذا لزم الأمر.

جدول (3-3-18) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
9	4.23	41.0	41	أوافق بشدة	تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية بشكل دوري للموظفين قائمين على نظام المعلومات المحاسبي
		46.0	46	أوافق	
		10.0	10	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		2.0	2	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-18) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-18) أن نسبة (41%) وافقوا على أن تضع إدارة الشراء والتخزين خطة واضحة لمستوى الجودة المناسبة، وأن نسبة (46%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (10%) محايد، وأن نسبة (1%) لا يوافقون، وأن (2%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة التاسعة بوزن نسبي (4.23) وهذا يدل على أن معظم إدارات الشراء والتخزين تضع خطة واضحة لمستوى الجودة المناسبة.

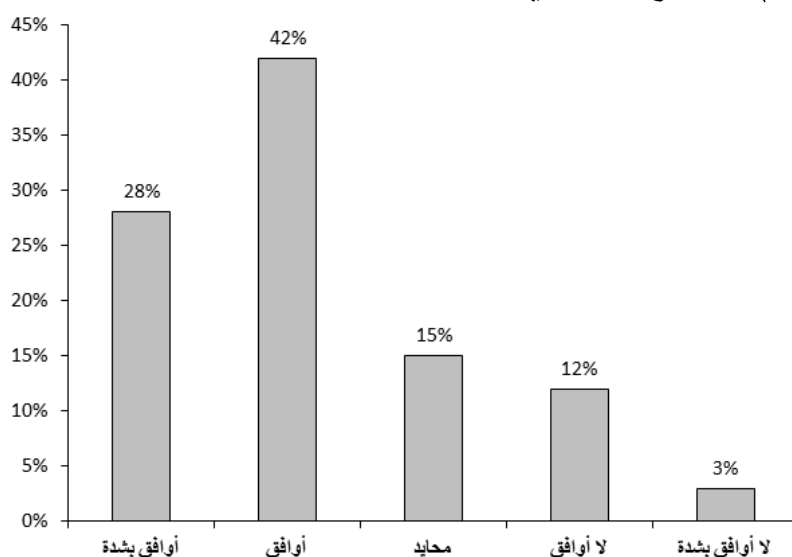
الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية:

جدول (3-3-19) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
8	3.80	28.0	28	أوافق بشدة	نظام المعلومات المحاسبية الموجود في الشركة يزود بالمعلومات المناسبة لاستخدامات المستخدمين
		42.0	42	أوافق	
		15.0	15	محايد	
		12.0	12	لا أوافق	
		3.0	3	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-19) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-19) أن نسبة (28%) وافقوا على أن نظام المعلومات المحاسبية الموجود في الشركة يزود بالمعلومات المناسبة لاستخدامات المستخدمين، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (15%) محايد، وأن نسبة (12%) لا يوافقون، وأن (3%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الثامنة بوزن نسبي (3.80) وهذا يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية الموجود في الشركة يزود بالمعلومات المناسبة لاستخدامات المستخدمين.

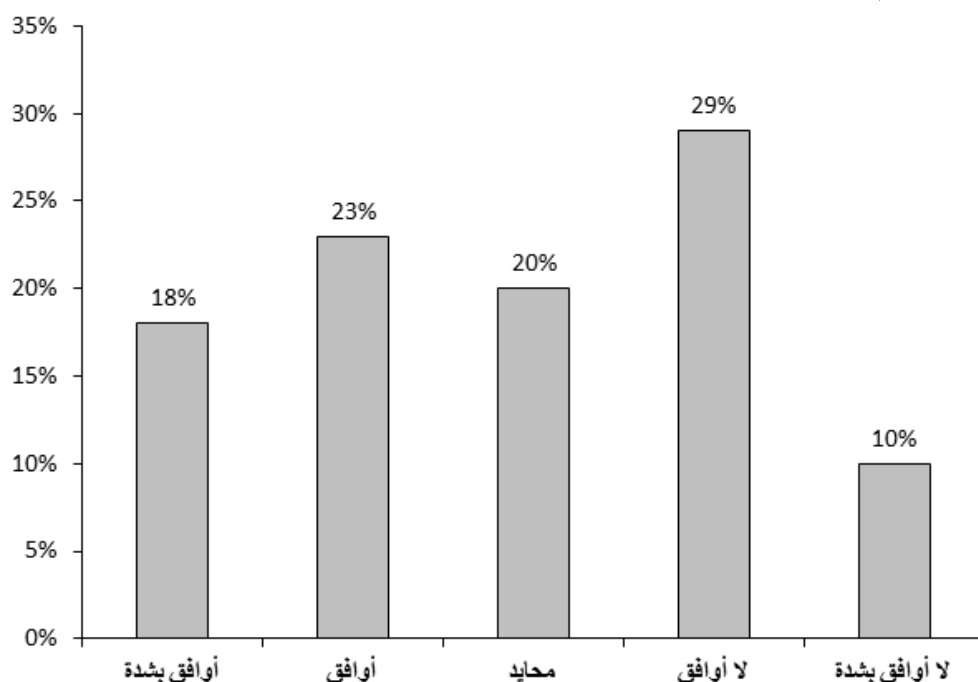


جدول (3-3-20) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
10	3.1	18.0	18	أوافق بشدة	يساهم نظام المعلومات المحاسبية الموجود بتوفير معلومات في الوقت المناسب داخل الشركة
		23.0	23	أوافق	
		20.0	20	محايد	
		29.0	29	لا أوافق	
		10.0	10	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-20) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

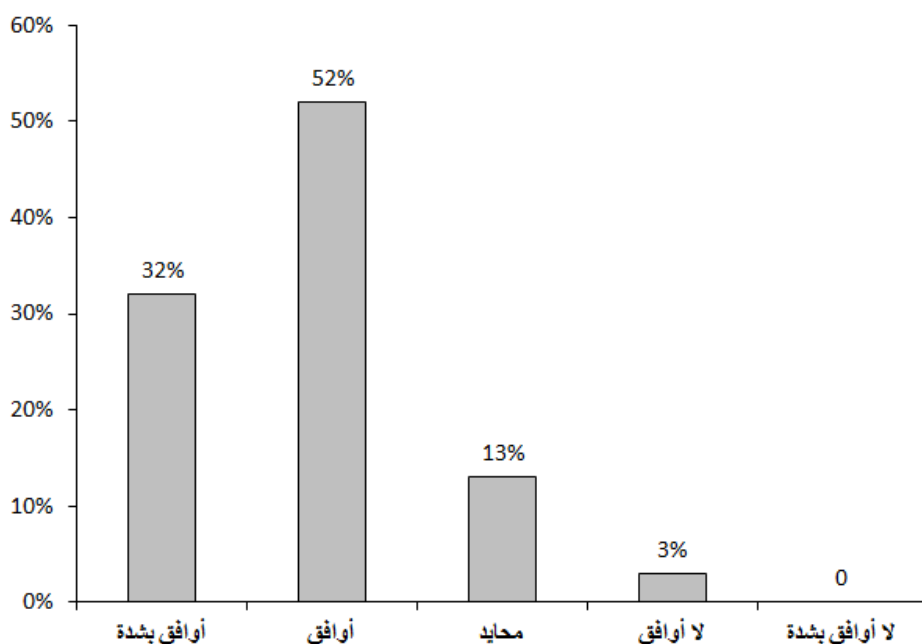
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-20) أن نسبة (18%) وافقوا على أن نظام المعلومات المحاسبية الموجود لا يساهم بتوفير معلومات في الوقت المناسب داخل الشركة، وأن نسبة (23%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (20%) محايد، وأن نسبة (29%) لا يوافقون، وأن (10%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة العاشرة بوزن نسبي (3.1) وهذا يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية الموجود لا يساهم بتوفير معلومات في الوقت المناسب داخل الشركة.

جدول (21-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
6	4.13	32.0	32	أوافق بشدة	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تلائم حاجات المستويات الادارية
		52.0	52	أوافق	
		13.0	13	محايد	
		3.0	3	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (21-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

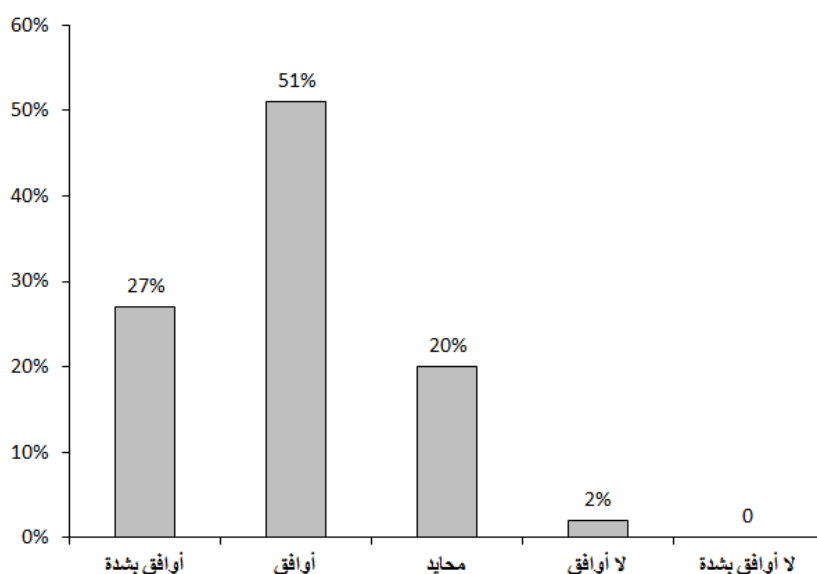
يتضح من الجدول والشكل رقم (21-3-3) أن نسبة (44%) وافقوا على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تلائم حاجات المستويات الادارية ، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة السادسة بوزن نسبي (4.13) وهذا يدل على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تلائم حاجات المستويات الادارية.

جدول (3-3-22) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
7	4.03	27.0	27	أوافق بشدة	توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال
		51.0	51	أوافق	
		20.0	20	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-22) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

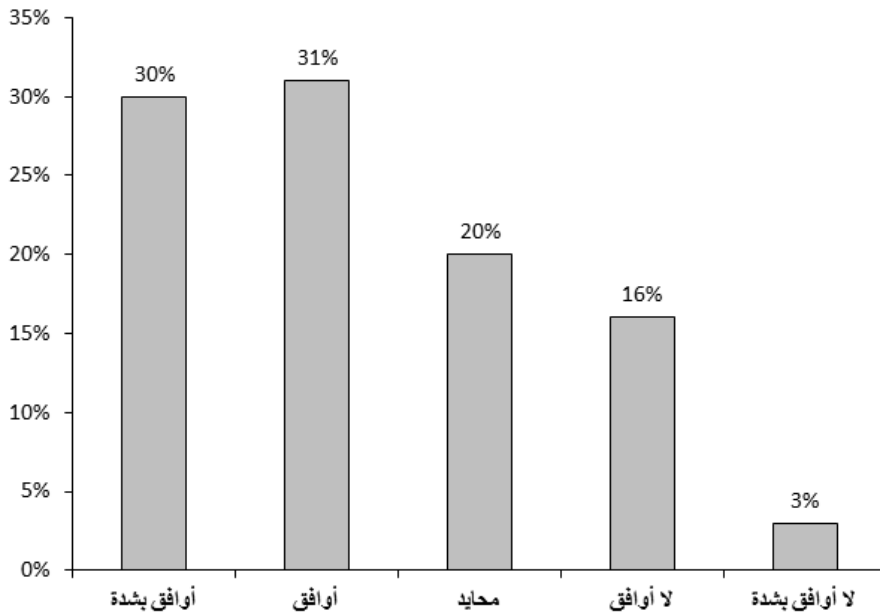
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-22) أن نسبة (44%) وافقوا على أن توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال ، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال.

جدول (3-3-23) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
9	3.69	30.0	30	أوافق بشدة	تتضمن التقارير المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة مؤشر حول بناء التوقعات والتنبؤات
		31.0	31	أوافق	
		20.0	20	محايد	
		16.0	16	لا أوافق	
		3.0	3	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-23) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

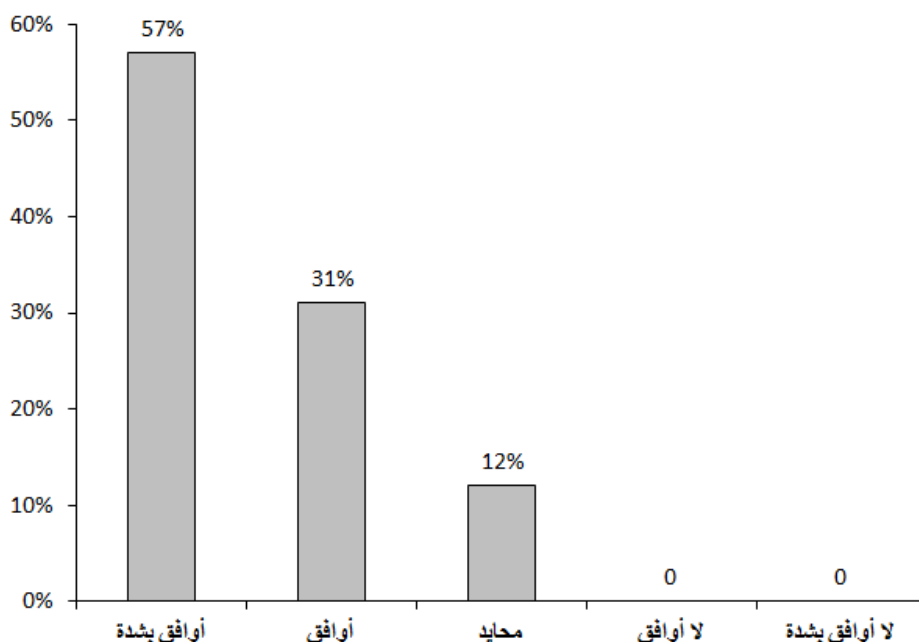
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-23) أن نسبة (44%) وافقوا على أن تضع إدارة الشراء والتخزين خطة واضحة لمستوى الجودة المناسبة، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة التاسعة بوزن نسبي (3.69) وهذا يدل على أن معظم إدارات الشراء والتخزين تضع خطة واضحة لمستوى الجودة المناسبة.

جدول (3-3-24) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة عشر

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
1	4.45	57.0	57	أوافق بشدة	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الموجود بالشركة تتميز بالدقة والموضوعية
		31.0	31	أوافق	
		12.0	12	محايد	
		0	0	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-24) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة عشر



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

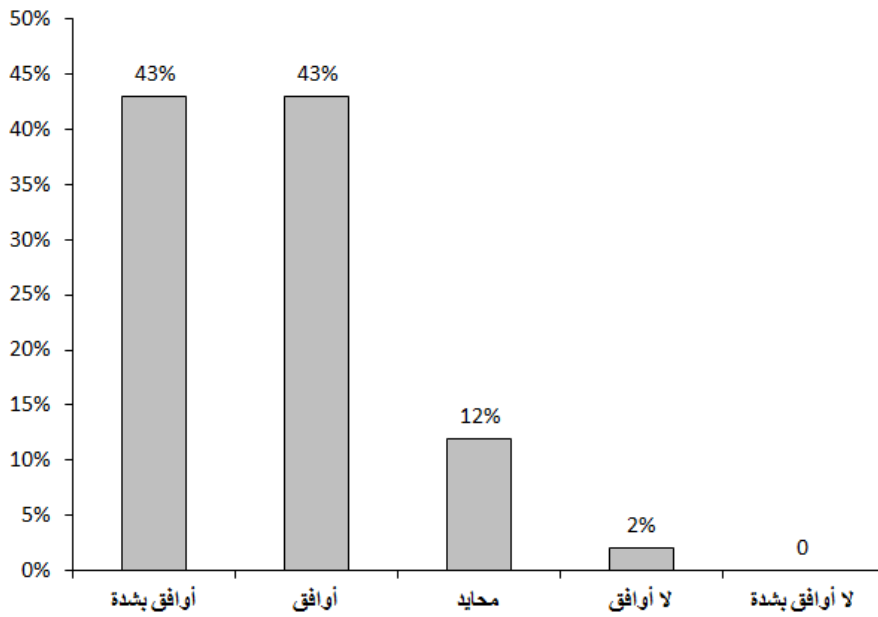
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-24) أن نسبة (44%) وافقوا على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الموجود بالشركة تتميز بالدقة والموضوعية ، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بوزن نسبي (4.45) وهذا يدل على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الموجود بالشركة تتميز بالدقة والموضوعية.

جدول (3-3-25) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرين

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
3	4.27	43.0	43	أوافق بشدة	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الشركة خالية من التحيز والتقدير الشخصي
		43.0	43	أوافق	
		12.0	12	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-25) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العشرين



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

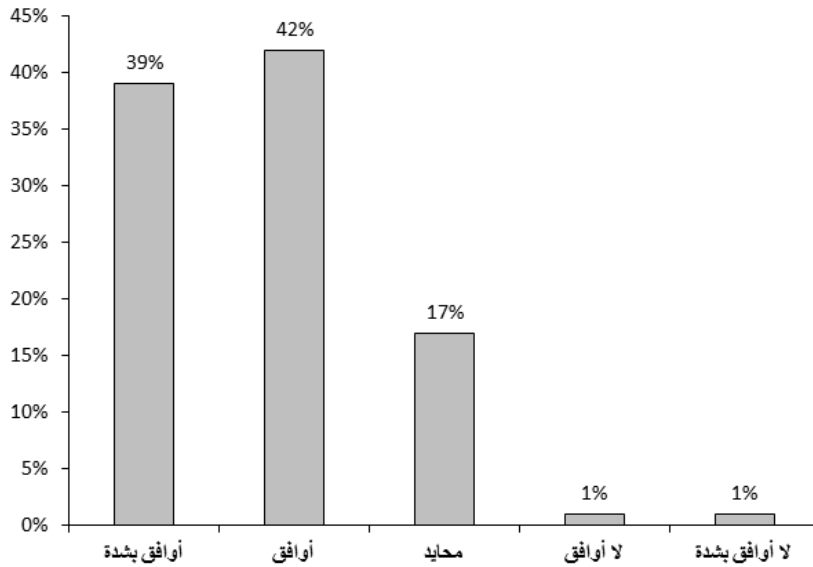
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-25) أن نسبة (44%) وافقوا على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الشركة خالية من التحيز والتقدير الشخصي، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (4.27) وهذا يدل على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الشركة خالية من التحيز والتقدير الشخصي.

جدول (3-3-26) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادي والعشرين

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
5	4.17	39.0	39	أوافق بشدة	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تمثل بشكل صادق للعمليات المالية المراد التقرير عنها
		42.0	42	أوافق	
		17.0	17	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		1.0	1	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-26) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الحادي والعشرين



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

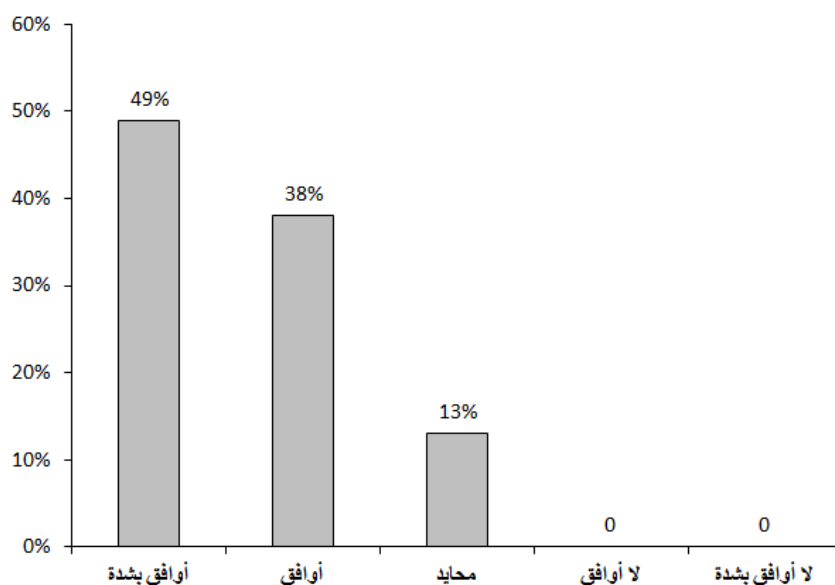
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-26) أن نسبة (44%) وافقوا على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تمثل بشكل صادق للعمليات المالية المراد التقرير عنها، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تمثل بشكل صادق للعمليات المالية المراد التقرير عنها.

جدول (3-3-27) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية والعشرين

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
2	4.36	49.0	49	أوافق بشدة	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج
		38.0	38	أوافق	
		13.0	13	محايد	
		0	0	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-27) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-27) أن نسبة (44%) وافقوا على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.36) وهذا يدل على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج.

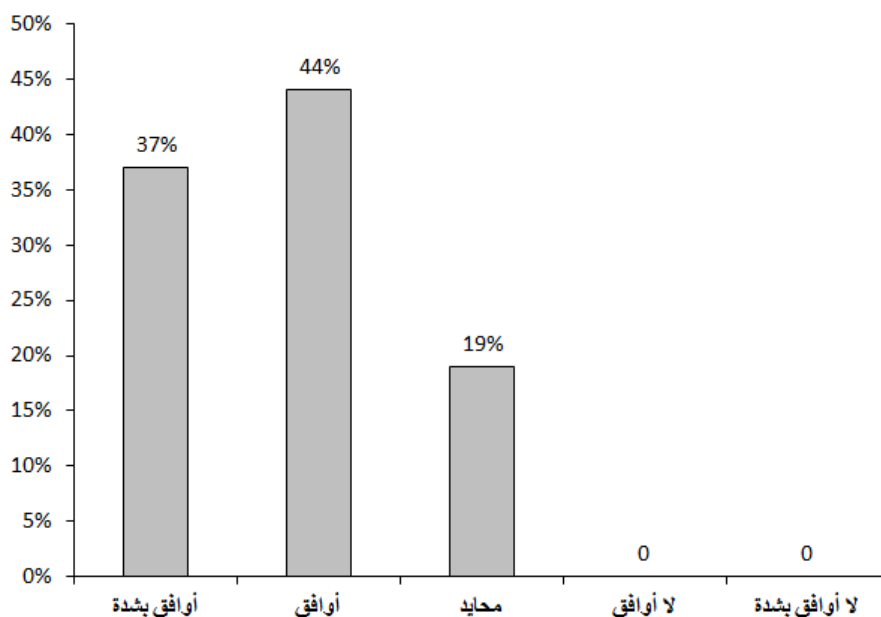


جدول (3-3-28) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة والعشرون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
4	4.18	37.0	37	أوافق بشدة	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بوضوح والشفافية
		44.0	44	أوافق	
		19.0	19	محايد	
		0	0	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-28) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-28) أن نسبة (44%) وافقوا على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بوضوح والشفافية، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.18) وهذا يدل على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بوضوح والشفافية.

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق

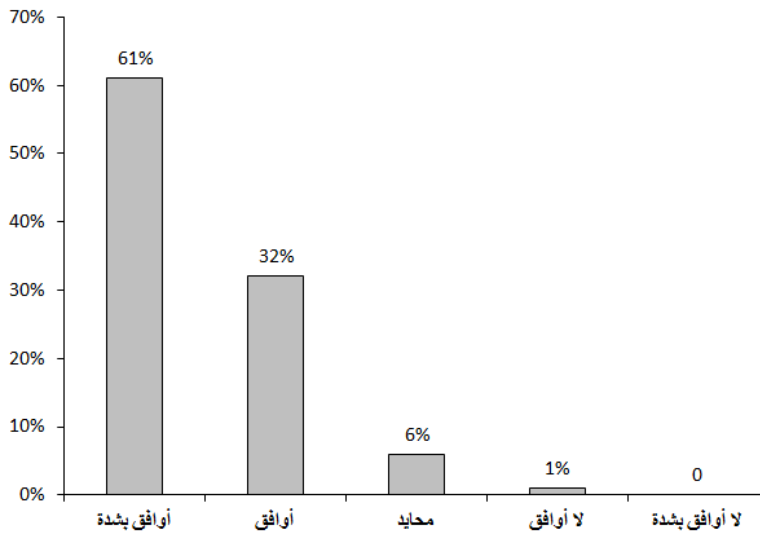
جودة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية:

جدول (3-3-29) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة والعشرون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
1	4.53	61.0	61	أوافق بشدة	يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة دليل لإجراءات وآليات العمل
		32.0	32	أوافق	
		6.0	6	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-29) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018 م.

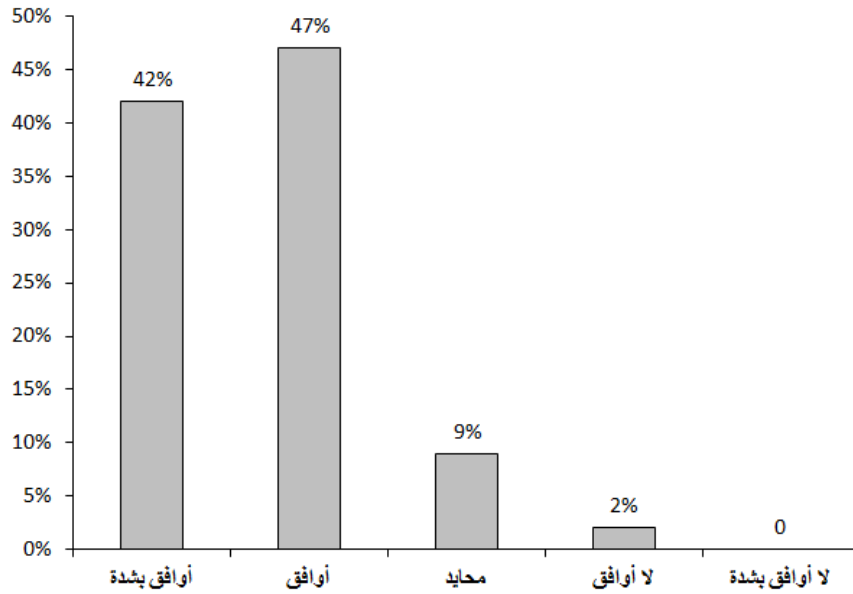
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-29) أن نسبة (44%) وافقوا على أن يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة دليل لإجراءات وآليات العمل، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة دليل لإجراءات وآليات العمل.

جدول (3-3-30) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة والعشرون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
2	4.29	42.0	42	أوافق بشدة	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة سياسات وإجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهل علمي للمراجع الداخلي
		47.0	47	أوافق	
		9.0	9	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-30) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

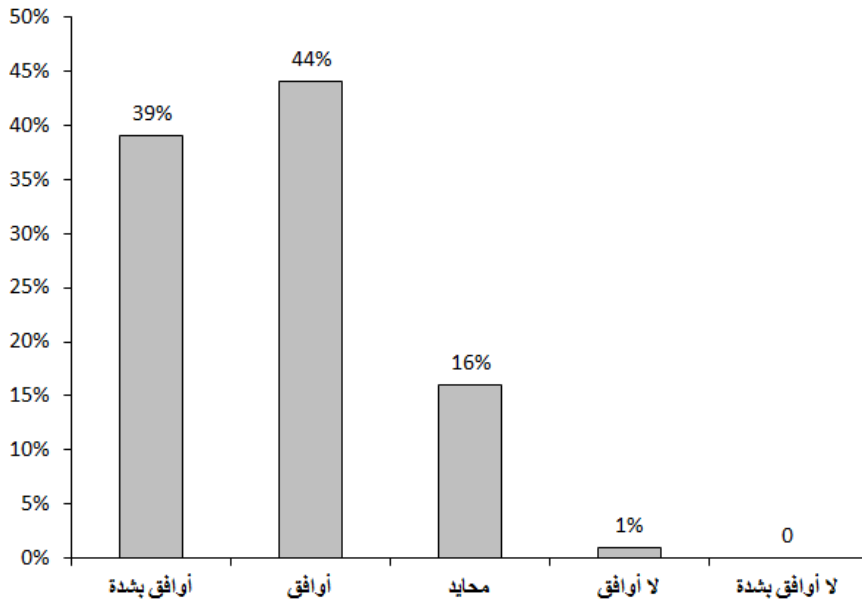
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-30) أن نسبة (44%) وافقوا على أن لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة سياسات وإجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهل علمي للمراجع الداخلي، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة سياسات وإجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهل علمي للمراجع الداخلي.

جدول (3-3-31) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة والعشرون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
3	4.21	39.0	39	أوافق بشدة	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية المراجعة
		44.0	44	أوافق	
		16.0	16	محايد	
		1.0	1	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-31) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

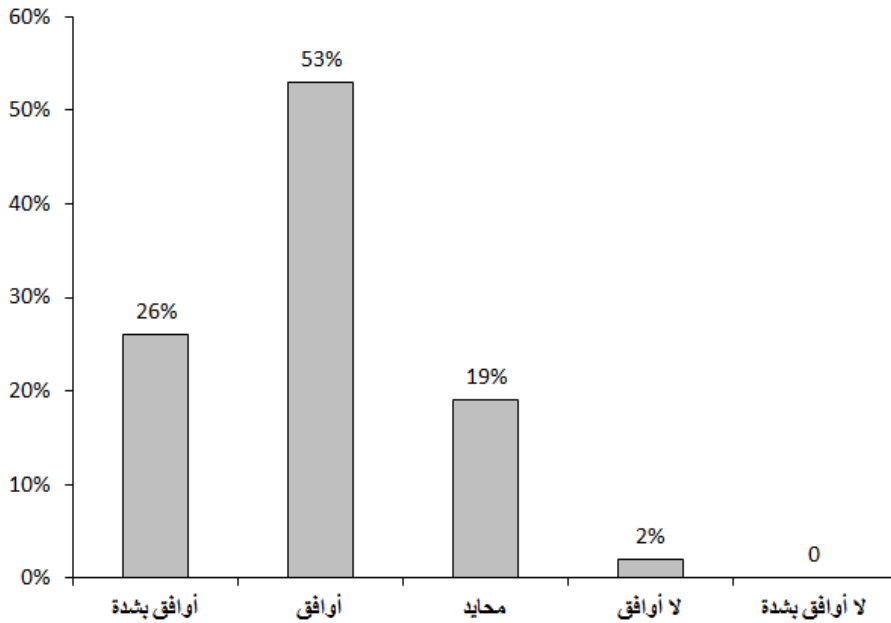
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-31) أن نسبة (44%) وافقوا على أن لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية المراجعة، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (4.21) وهذا يدل على أن لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية المراجعة.

جدول (3-3-32) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة والعشرون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
5	4.03	26.0	26	أوافق بشدة	يوجه قسم المراجعة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر إلى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء و الانحرافات
		53.0	53	أوافق	
		19.0	19	محايد	
		2.0	2	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-32) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

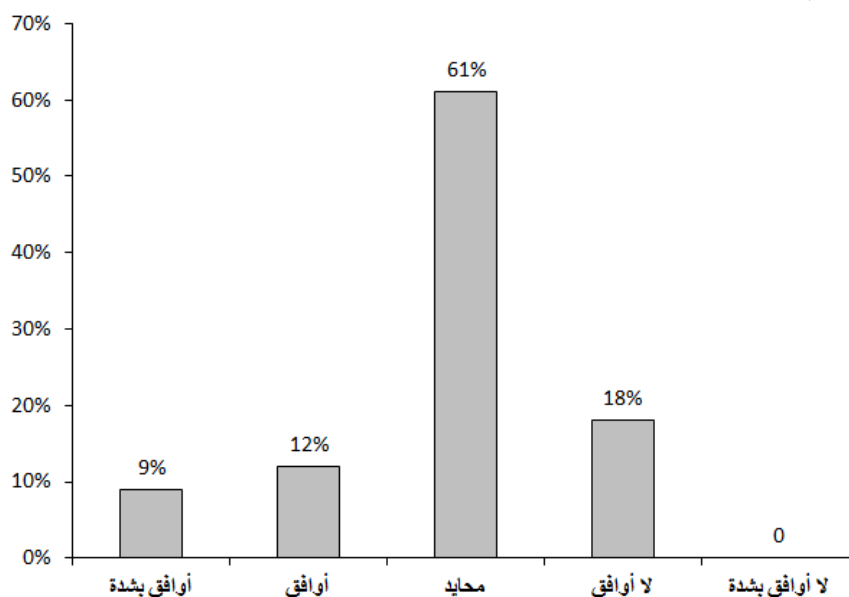
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-32) أن نسبة (44%) وافقوا على أن يوجه قسم المراجعة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر إلى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء والانحرافات، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.03) وهذا يدل على أن يوجه قسم المراجعة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر إلى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء و الانحرافات.

جدول (3-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة والعشرون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
7	3.12	9.0	9	أوافق بشدة	يشدد قسم المراجعة الداخلية بالشركة على إجراءات الرقابة على الجودة
		12.0	12	أوافق	
		61.0	61	محايد	
		18.0	18	لا أوافق	
		0	0	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

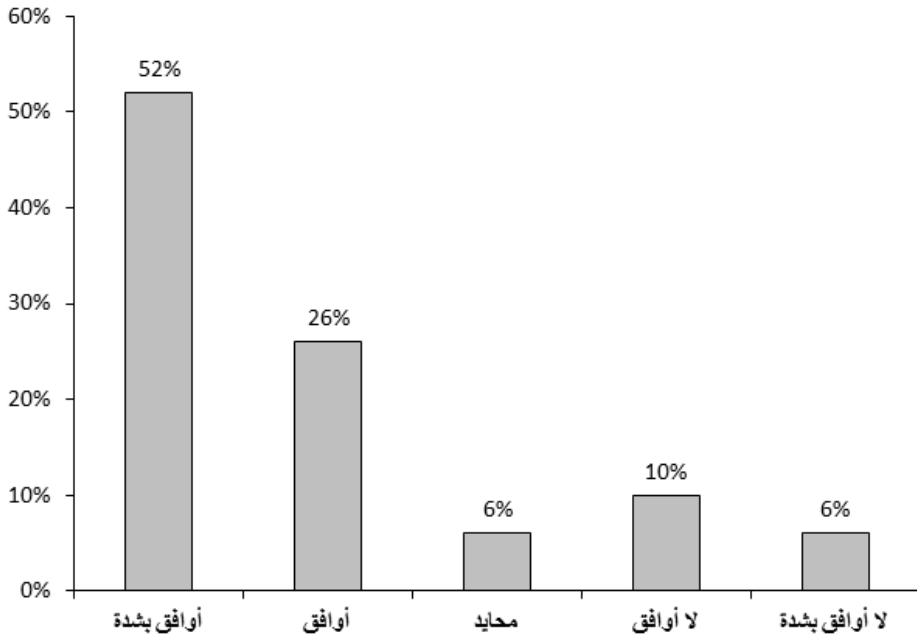
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-3) أن نسبة (44%) وافقوا على أن يشدد قسم المراجعة الداخلية بالشركة على إجراءات الرقابة على الجودة، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (4.2) وهذا يدل على أن يشدد قسم المراجعة الداخلية بالشركة على إجراءات الرقابة على الجودة.

جدول (3-3-34) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة والعشرون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
4	4.08	52.0	52	أوافق بشدة	يؤدي قسم المراجعة الداخلية بالشركة أعمال المراجعة وفق المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة سواء كانت محلية أو دولية
		26.0	26	أوافق	
		6.0	6	محايد	
		10.0	10	لا أوافق	
		6.0	6	لا أوافق بشدة	
		100	100	المجموع	

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-34) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة والعشرون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

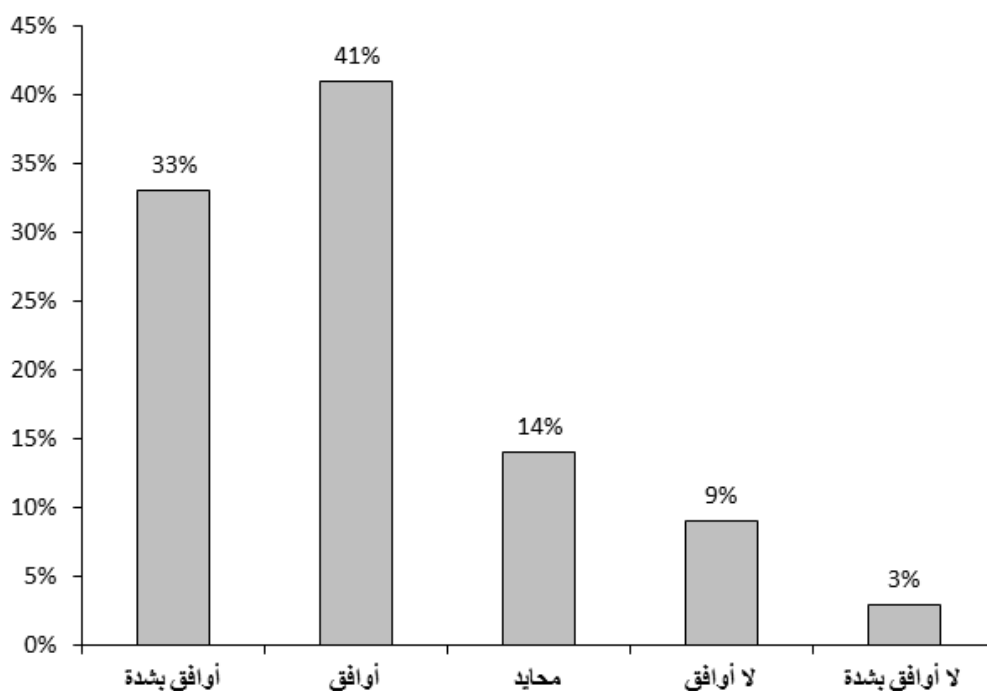
يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-34) أن نسبة (44%) وافقوا على أن يؤدي قسم المراجعة الداخلية بالشركة أعمال المراجعة وفق المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة سواء كانت محلية أو دولية، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (4.08) وهذا يدل على أن يؤدي قسم المراجعة الداخلية بالشركة أعمال المراجعة وفق المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة سواء كانت محلية أو دولية.

جدول (3-3-35) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثلاثون

الرتبة	الوزن النسبي	النسبة %	التكرار	مستوى الموافقة	العبارة
6	3.92	33.0	33	أوافق بشدة	يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة كالإجراءات التي قام بتنفيذها
		41.0	41	أوافق	
		14.0	14	محايد	
		9.0	9	لا أوافق	
		3.0	3	لا أوافق بشدة	
		100	100		المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل (3-3-35) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثلاثون



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول والشكل رقم (3-3-35) أن نسبة (44%) وافقوا على أن يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة كالإجراءات التي قام بتنفيذها ، وأن نسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن نسبة (8%) محايد، وأن نسبة (5.5%) لا يوافقون، وأن (0.5%) لا يوافقون بشدة. جاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي (3.92) وهذا يدل على أن يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة كالإجراءات التي قام بتنفيذها.



ثالثاً : عرض ومناقشة نتائج الفرضيات:

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في الشركات الصناعة السودانية.

جدول رقم (3-3-36) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن

عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	تستثمر الشركة على نطاق واسع في البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية.	1.43	0.590	الموافقة بشدة
2	البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية ملائمة جداً لمختلف المستخدمين.	1.71	0.624	الموافقة بشدة
3	لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها.	1.70	0.745	الموافقة بشدة
4	تتكامل قواعد بيانات الشركة مع تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية.	1.71	0.743	الموافقة بشدة
5	تتشارك قواعد بيانات الشركة بين المستخدمين وكافة الإدارات.	1.79	0.795	الموافقة بشدة
6	يتوفر لدى الشركة برامج محاسبية لكل نظم العمليات المالية مثل الأجور والمرتبات والأصول والإهلاك والتكاليف والمحاسبة.	1.81	0.761	الموافقة بشدة
7	لدى الشركة كتيب بإجراءات وآليات العمل فيها(لوائح).	1.54	0.626	الموافقة بشدة
8	نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة.	1.96	0.710	الموافقة بشدة
9	نظام المعلومات المحاسبية بالشركة يساهم في تبسيط الإجراءات .	1.89	0.737	الموافقة بشدة
10	يتمتع الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بمستوى فني عالي.	1.72	0.726	الموافقة بشدة
11	يهتم الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بتطوير قدراتهم لملائمة متطلبات أعمالهم .	1.68	0.737	الموافقة بشدة
12	يشارك الموظفون القائمين على نظم المعلومات المحاسبية في تطوير نظام وتعديله إذا لزم الأمر.	1.76	0.712	الموافقة بشدة
13	تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية بشكل دوري للموظفين قائمين على نظام المعلومات المحاسبية.	1.77	0.827	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتبين من الجدول رقم (3-3-36) ما يلي:

1. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (1.43) بانحراف معياري يساوي (0.590)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الشركة تستثمر على نطاق واسع في البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية.
2. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (1.71) بانحراف معياري يساوي (0.624)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية ملائمة جداً لمختلف المستخدمين.
3. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي (1.70) بانحراف معياري يساوي (0.745)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها.
4. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (1.71) بانحراف معياري يساوي (0.743)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تتكامل قواعد بيانات الشركة مع تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية.
5. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (1.79) بانحراف معياري يساوي (0.795)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تتشارك قواعد بيانات الشركة بين المستخدمين وكافة الإدارات.
6. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي (1.81) بانحراف معياري يساوي (0.761)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن يتوفر لدى الشركة برامج محاسبية لكل نظم العمليات المالية مثل الأجور والمرتبات والأصول والإهلاك والتكاليف والمحاسبية.

7. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي (1.54) بانحراف معياري يساوي (0.626)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على لدى الشركة كتيب بإجراءات وآليات العمل فيها(لوائح).

8. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي (1.96) بانحراف معياري يساوي (0.710)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة.

9. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي (1.89) بانحراف معياري يساوي (0.737)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على نظام المعلومات المحاسبية بالشركة يساهم في تبسيط الإجراءات.

10. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي (1.72) بانحراف معياري يساوي (0.726)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على يتمتع الموظفين القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بمستوى فني عالي.

11. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي (1.68) بانحراف معياري يساوي (0.737)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على يهتم الموظفين القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بتطوير قدراتهم لملائمة متطلبات أعمالهم.

12. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الثانية عشر هي (1.76) بانحراف معياري يساوي (0.737)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على يشارك الموظفين القائمين على نظم المعلومات المحاسبية في تطوير نظام وتعديله إذا لزم الأمر.

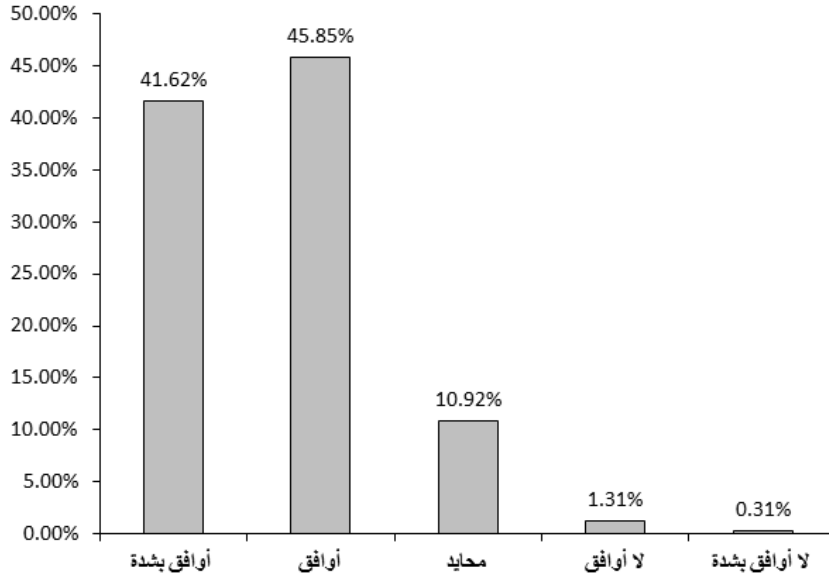
13. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة عشر هي (1.77) بانحراف معياري يساوي (0.827)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية بشكل دوري للموظفين قائمين على نظام المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (3-3-37) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

النسبة %	العدد	مستوى الموافقة
41.62	541	أوافق بشدة
45.85	596	أوافق
10.92	142	محايد
1.31	17	لا أوافق
0.31	4	لا أوافق بشدة
100	1300	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2017م.

شكل رقم (3-3-36) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول رقم (3-3-37) والشكل البياني رقم (3-3-36) أن الموافقين بشدة عن جميع

عبارات الفرضية الأولى نسبتهم (41.62%)، والموافقين بنسبة (45.85%)، والمحايد بنسبة

(10.92%)، والغير موافقين بنسبة (1.31%)، والغير موافقين بشدة (0.31%).

جدول رقم (3-3-38) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارات	قيمة كاي تربيع	القيمة الاحتمالية
1	تستثمر الشركة على نطاق واسع في البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية.	48.74	0.000
2	البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية ملائمة جداً لمختلف المستخدمين .	30.02	0.000
3	لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها.	56.56	0.000
4	تتكامل قواعد بيانات الشركة مع تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية.	52.88	0.000
5	تتشارك قواعد بيانات الشركة بين المستخدمين وكافة الإدارات.	86.70	0.000
6	يتوفر لدى الشركة برامج محاسبية لكل نظم العمليات المالية مثل الأجور والمرتبات والأصول والإهلاك والتكاليف والمحاسبة.	47.92	0.000
7	لدى الشركة كتيب بإجراءات وآليات العمل فيها(لوائح).	82.80	0.000
8	نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليقات الخاصة بالشركة.	55.44	0.000
9	نظام المعلومات المحاسبية بالشركة يساهم في تبسيط الإجراءات .	59.76	0.000
10	يتمتع الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بمستوى فني عالي.	59.36	0.000
11	يهتم الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بتطوير قدراتهم لملائمة متطلبات أعمالهم .	118.50	0.000
12	يشارك الموظفون القائمين على نظم المعلومات المحاسبية في تطوير نظام وتعديله إذا لزم الأمر.	56.00	0.000
13	تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية بشكل دوري للموظفين قائمين على نظام المعلومات المحاسبي.	95.10	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول رقم (3-3-39) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى. وعليه بناءً على ما جاء من تحليل بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في الشركات الصناعية السودانية)، أي كلما طبقت نظم المعلومات المحاسبية في ظل المراجعة الداخلية كلما زادت صحة المعلومات المستخرجة من النظام المحاسبي وامكن الاعتماد عليها (قد تحققت).

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية.  
جدول رقم (3-3-39) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	نظام المعلومات المحاسبية الموجود في الشركة يزود بالمعلومات المناسبة لاستخدامات المستخدمين.	2.20	1.07	الموافقة بشدة
2	يساهم نظام المعلومات المحاسبية الموجود بتوفير معلومات في الوقت المناسب داخل الشركة.	2.90	1.28	الموافقة بشدة
3	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تلائم حاجات المستويات الادارية	1.87	0.747	الموافقة بشدة
4	توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال.	1.97	0.745	الموافقة بشدة
5	تتضمن التقارير المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة مؤشر حول بناء التوقعات والتنبؤات	2.31	1.152	الموافقة بشدة
6	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الموجود بالشركة تتميز بالدقة والموضوعية	1.55	0.702	الموافقة بشدة
7	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الشركة خالية من التحيز والتقدير الشخصي	1.73	0.750	الموافقة بشدة
8	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تمثل بشكل صادق للعمليات المالية المراد التقرير عنها.	1.83	0.817	الموافقة بشدة
9	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج	1.64	0.704	الموافقة بشدة
10	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بوضوح والشفافية	1.82	0.730	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتبين من الجدول رقم (3-3-39) ما يلي:

1. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (2.20) بانحراف معياري يساوي (1.07)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن نظام المعلومات المحاسبية الموجود في الشركة يزود بالمعلومات المناسبة لاستخدامات المستخدمين.

2. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (2.90) بانحراف معياري يساوي (1.28)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن يساهم نظام المعلومات المحاسبية الموجود بتوفير معلومات في الوقت المناسب داخل الشركة.

3. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي (1.97) بانحراف معياري يساوي (0.745)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال.

4. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (1.97) بانحراف معياري يساوي (0.745)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال.

5. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (2.31) بانحراف معياري يساوي (1.152)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن تتضمن التقارير المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة مؤشر حول بناء التوقعات والتنبؤات.

6. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي (1.55) بانحراف معياري يساوي (0.702)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الموجود بالشركة تتميز بالدقة والموضوعية.

7. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي (1.73) بانحراف معياري يساوي (0.750)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الشركة خالية من التحيز والتقدير الشخصي.

8. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثامنة هي (1.83) بانحراف معياري يساوي (0.817)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تمثل بشكل صادق للعمليات المالية المراد التقرير عنها.

9. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة التاسعة هي (1.64) بانحراف معياري يساوي (0.704)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج.

10. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة العاشرة هي (1.82) بانحراف معياري يساوي (0.730)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بوضوح والشفافية.

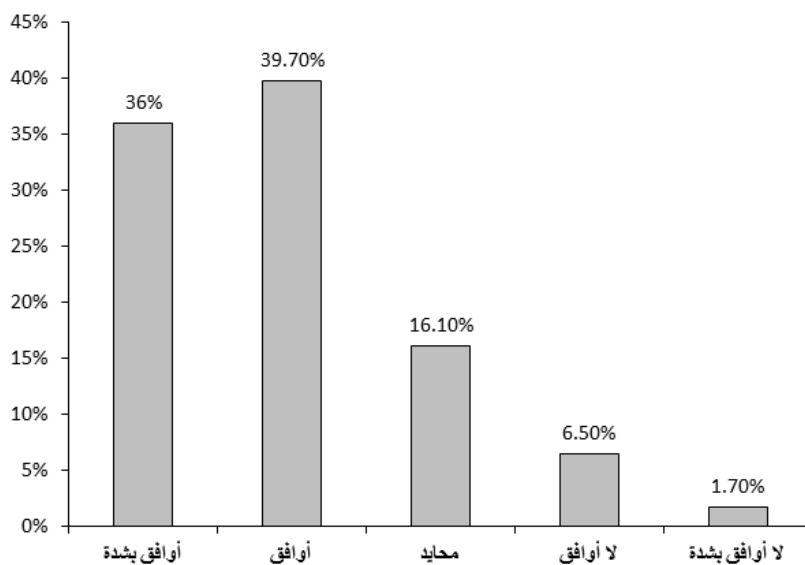


جدول رقم (3-3-40) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة %	العدد	مستوى الموافقة
36.00	360	أوافق بشدة
39.70	397	أوافق
16.10	161	محايد
6.50	65	لا أوافق
1.70	17	لا أوافق بشدة
100	1000	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل رقم (3-3-37) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول رقم (3-3-40) والشكل البياني رقم (3-3-37) أن الموافقين بشدة عن جميع

عبارات الفرضية الأولى نسبتهم (36%)، والموافقين بنسبة (39.70%)، والمحايد بنسبة

(16.10%)، والغير موافقين بنسبة (6.50%)، والغير موافقين بشدة (1.70%).

جدول رقم (3-3-41) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارات	قيمة كاي تربيع	القيمة الاحتمالية
1	نظام المعلومات المحاسبية الموجود في الشركة يزود بالمعلومات المناسبة لاستخدامات المستفيدين.	46.30	0.000
2	يساهم نظام المعلومات المحاسبية الموجود بتوفير معلومات في الوقت المناسب داخل الشركة.	9.70	0.046
3	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تلائم حاجات المستويات الادارية	56.42	0.000
4	توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال.	49.36	0.000
5	تتضمن التقارير المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة مؤشر حول بناء التوقعات والتنبؤات	26.30	0.000
6	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الموجود بالشركة تتميز بالدقة والموضوعية	30.62	0.000
7	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الشركة خالية من التحيز والتقدير الشخصي	53.84	0.000
8	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تمثل بشكل صادق للعمليات المالية المراد التقرير عنها.	78.80	0.000
9	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج	20.42	0.000
10	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بوضوح والشفافية	9.98	0.007

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول رقم (3-3-41) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى. وعليه بناءً على ما جاء من تحليل بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أن (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية)، أي كلما زادت فعالية المراجعة الداخلية كلما كان نظام المعلومات المحاسبية فاعل لتحقيق دقة وموضوعية وموثوقية المراجعة الداخلية (قد تحققت).

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية.  
جدول رقم (3-3-42) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
1	يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة دليل لإجراءات وآليات العمل	1.47	0.658	الموافقة بشدة
2	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة سياسات وإجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهل علمي للمراجع الداخلي	1.71	0.715	الموافقة بشدة
3	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية المراجعة	1.79	0.743	الموافقة بشدة
4	يوجه قسم المراجعة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر إلى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء و الانحرافات	1.97	0.731	الموافقة بشدة
5	يشدد قسم المراجعة الداخلية بالشركة على إجراءات الرقابة على الجودة	3.79	1.038	الموافقة بشدة
6	يؤدي قسم المراجعة الداخلية بالشركة أعمال المراجعة وفق المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة سواء كانت محلية أو دولية	1.92	1.236	الموافقة بشدة
7	يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة الإجراءات التي قام بتنفيذها	2.08	1.051	الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.  
يتبين من الجدول رقم (3-3-42) ما يلي:

1. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي (1.47) بانحراف معياري يساوي (0.658)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة دليل لإجراءات وآليات العمل.

2. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي (1.71) بانحراف معياري يساوي (0.715)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة سياسات وإجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهل علمي للمراجع الداخلي.

3. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي (1.79) بانحراف معياري يساوي (0.743)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية المراجعة.

4. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي (1.97) بانحراف معياري يساوي (0.731)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن يوجه قسم المراجعة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر إلى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء و الانحرافات.

5. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (3.79) بانحراف معياري يساوي (1.038)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن يشدد قسم المراجعة الداخلية بالشركة على إجراءات الرقابة على الجودة.

6. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (1.92) بانحراف معياري يساوي (1.236)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن يؤدي قسم المراجعة الداخلية بالشركة أعمال المراجعة وفق المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة سواء كانت محلية أو دولية.

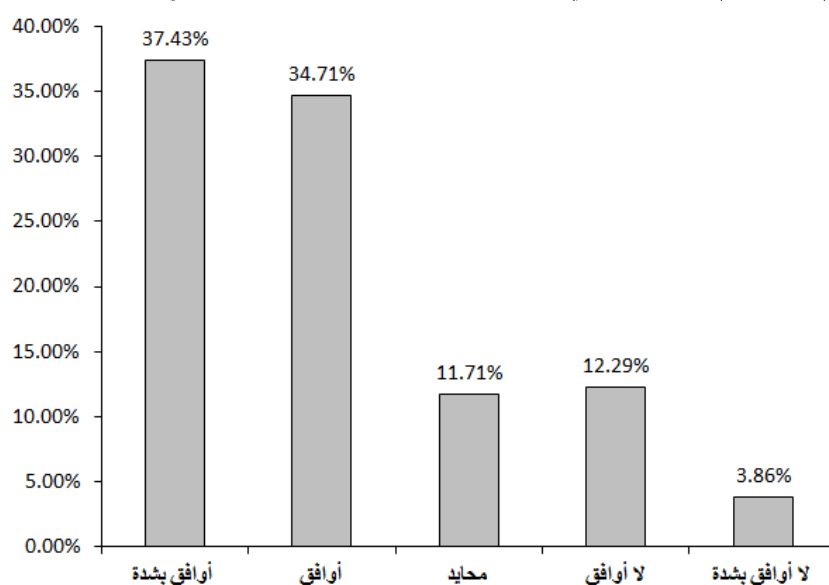
7. قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي (2.08) بانحراف معياري يساوي (1.051)، وتعني أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة الإجراءات التي قام بتنفيذها.

جدول رقم (3-3-43) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

النسبة %	العدد	مستوى الموافقة
37.43	262	أوافق بشدة
34.71	243	أوافق
11.71	82	محايد
12.29	86	لا أوافق
3.86	27	لا أوافق بشدة
100	700	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

شكل رقم (3-3-38) الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول رقم (3-3-43) والشكل البياني رقم (3-3-38) أن الموافقين بشدة عن جميع

عبارات الفرضية الأولى نسبتهم (37.43%)، والموافقين بنسبة (34.71%)، والمحايد بنسبة

(11.71%)، والغير موافقين بنسبة (12.29%)، والغير موافقين بشدة (3.86%).

جدول رقم (3-3-44) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارات	قيمة كاي تربيع	القيمة الاحتمالية
1	يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة دليل لإجراءات وآليات العمل	91.28	0.000
2	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة سياسات وإجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهل علمي للمراجع الداخلي	62.32	0.046
3	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية المراجعة	48.56	0.000
4	يوجه قسم المراجعة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر إلى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء والانحرافات	54.00	0.000
5	يشدد قسم المراجعة الداخلية بالشركة على إجراءات الرقابة على الجودة	70.80	0.000
6	يؤدي قسم المراجعة الداخلية بالشركة أعمال المراجعة وفق المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة سواء كانت محلية أو دولية	77.60	0.000
7	يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة الإجراءات التي قام بتنفيذها	52.80	0.000

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

يتضح من الجدول رقم (3-3-44) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى. وعليه بناءً على ما جاء من تحليل بأن الفرضية الأولى والتي نصت على أن (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية)، أي كلما كانت طبقت المراجعة الداخلية في ظل نظم معلومات محاسبية دقيقة في شركات الصناعة السودانية كلما زادت جودة المراجعة الداخلية (قد تحققت).

## الخاتمة

وتشمل الآتي:

أولاً: النتائج

ثانياً: التوصيات

## الخاتمة:

من خلال تناولنا لموضوع نظام المعلومات المحاسبية وأثره على جودة المراجعة الداخلية ودراستنا لحالات شركات الاسمنت بولاية نهر النيل حاولنا إيجاد حل لمشكلة استخدام نظم المعلومات المحاسبية وتأثيرها على جودة المراجعة الداخلية، من خلال فصلين نظريين هما الفصل الأول الإطار النظري لنظم المعلومات المحاسبية والفصل الثاني تناولنا فيه الإطار النظري للمراجعة الداخلية وعلاقته بالجودة الشاملة.

في ظل النظم المعلومات المحاسبية الحديثة أصبح المراجعة الداخلية مصدر حيوي للثقة والموضوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية الصادر عن نظام المعلومات في شكل قوائم مالية وتقارير مما زاد من أهمية المراجعة الداخلية فأصبحت الشركات الصناعية تهتم بالدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الداخلية مما انعكس ذلك اهتمام الشركات بتدريب المراجعين الداخليين علمياً وعملياً.

## أولاً: النتائج:

من خلال الإطار النظري والإطار العملي تم التوصل إلى النتائج الآتية:

4- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الداخلية في

الشركات الصناعة السودانية، وهذا يدل أن اهتمام الشركة بمقومات نظم المعلومات

المحاسبية يساعد المراجعة الداخلية في إحكام الرقابة على دقة مخرجات النظام المحاسبى.

5- هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة وموضوعية

المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية، أي كلما زادت فعالية نظم المعلومات

المحاسبية كلما أثر ذلك على زيادة موثوقية وموضوعية ودقة المراجعة الداخلية.

6- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق جودة المراجعة

الداخلية في شركات الصناعة السودانية، وهذا يدل على أن تطبيق المراجعة الداخلية في



ظل نظم معلومات محاسبية دقيق في شركات الصناعة السودانية كلما زاد من جودة المراجعة الداخلية.

7- يعتبر نظم المعلومات المحاسبية أحد فروع الأنظمة الإدارية.

8- وظيفة النظام المحاسبي هي توفير سجلات منتظمة للعمليات والانشطة اليومية والشهرية والسنوية للشركة.

9- نظام المعلومات المحاسبي الجيد يساهم في تبسيط الإجراءات.

10- تقيم شركات الاسمنت دورات تدريبية للموظفين في الشركة بشكل منتظم .

11- من نتائج الدراسة السابقة يتضح ان اقلب الموظفين في القطاع الاداري حاصلين على مؤهلات جامعية.

12- يوفر النظام المحاسبي للشركات لمستخدمي المعلومات المحاسبية معلومات مناسبة في الوقت المناسب وتلائم حاجت المستخدمين.

13- يوفر نظام المعلومات المحاسبي معلومات دقيقة وموثوقة .

14- نظام المعلومات المحاسبي للشركات يحاول ان يوفر معلومات محاسبية دقيقة في ظل الاحداث الاقتصادية الحالية (معلومات تنبؤيه) .

15- توجد لوائح للمراجعة الداخلية بكل شركات الاسمنت محل الدراسة لتنظيم عمل المراجعة الداخلية.

16- يتم تعيين رئيس قسم المراجعة الداخلية بناءً على مؤهلات علمية وفق توصية من لجنة المراجعة بالشركة.

17- هنالك لجان للمراجعة بالشركة تقوم بضمان تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية .

18- تركز اعمال المراجعة الداخلية في الشراكات محل الدراسة على المراجعة المحاسبية .

19- عدد المراجعين الداخليين في الشركات قليل بالنسبة لعدد العاملين.

20- رؤساء المراجعة الداخلية في الشركات محل الدراسة يديرون مكاتب المراجعة من الخرطوم أي بعيداً عن الشركة بينما يقوم بأعمال المراجعة الموظفين بالمكاتب.

21- تعتبر المراجعة الداخلية مصدر حيوي ومحاييد يمد المستويات الادارية المختلفة بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب ويوضح الانحرافات عن الانشطة المخططة وكيفية حل المشاكل.

### ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1- زيادة عدد المراجعين الداخليين داخل المصانع بحيث يتناسب مع عدد العمال.

2- الاهتمام بتطبيق المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لزيادة الدقة والموثوقية بأعمال المراجعة.

3- زيادة الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين.

4- وضع معايير خاصة بالمراجعة الداخلية بصناعة الاسمنت نسبة لوجود تجمع كبير لمصانع

الاسمنت بولاية نهر النيل .

5- على الشركات امتلاك أصول البرامج المستخدمة في أجهزة الحاسب لسهولة المراجعة منها.

6- تهتم المراجعة الداخلية بشركات الاسمنت لإيجاد وسائل جديدة للتنبؤ بمخاطر الصناعة.

7- على إدارة المراجعة الداخلية للمصانع تقييم ودعم سياسات الإنتاج والتسويق.

8- على إدارة المراجعة الداخلية للمصانع التوصية بعمل تأمين على الموظفين ضد خيانة

الامانة (الصيارفة وأمناء المخازن).

9- عمل انظمة للتكاليف المعيارية لمصانع الاسمنت بالولاية.

10- عمل وصف وظيفي للعاملين بشركات الاسمنت مما يسبب تحديد دقيق للمسؤوليات للعاملين.

11- تتبع إدارات المراجعة الداخلية الى مجلس الادارة مما يزيد من استقلاليتها.

12- زيادة التأهيل العملي للمراجعين الداخليين بان يساعدهم للحصول على شهادات زمالة

المراجعين سواء كانت الزمالة السودانية أو العربية.

#### مقترحات لبحوث مستقبلية:

1. أثر استخدام نظم المعلومات المحوسبة على الرقابة الداخلية في البنوك السودانية.
2. أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المراجعة الداخلية.
3. أثر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على المراجعة الداخلية.

## المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أولاً : الكتب:

- 1- إبراهيم احمد الصعيدي، نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المتقدمة، مكتبة عين شمس، 1982م.
- 2- إبراهيم حماد محمد، المراجعة الداخلية، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، 2005م.
- 3- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، مطبعة الاشعاع الفنية، القاهرة، 1979م.
- 4- أحمد صلاح عطيه، مبادئ المحاسبة المالية ونظام المعلومات لخدمة متخذي القرارات، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 1999م.
- 5- أحمد نور، تصميم وإدارة النظام المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002م.
- 6- توفيق مصطفى ابو رقية وعبد الهادي اسحق المصري، تدقيق ومراجعة الحسابات، دار الكنيدي للنش والتوزيع، اربد، 1991م.
- 7- حسن محمد حسين التاصل العلمي للمراجعة الداخلية مجلة الدراسات والبحوث التجارية كلية التجارة جامعة ينها، العدد الاول السنة الثامنة عشر 1998م.
- 8- حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
- 9- خالد امين عبد الله، حمزة أبو العاص، أساسيات المحاسبة وطرقها، دار وائل للنشر، عمان، 2001م.
- 10- رفيق محمد الجزيري، مبادئ المحاسبة ج 1، مكتبة عين شمس القاهرة، 2003م.

- 11- سليم عبد الهادي، مذكرات في نظم المعلومات الإدارية للمبادئ والتطبيقات مركز التنمية الإدارية، مطبعة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 1994م.
- 12- سوسكوف، سميلكن، تطبيقات في نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2002م.
- 13- صهيب الساعي، وهب عمرو، تدقيق الحسابات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان 1991م.
- 14- طارق عبد العال، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستشارات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008م.
- 15- عبد الإله إبراهيم، نظم المعلومات المحوسبة ودعم اتخاذ القرار، دار النشر، عمان، 2012م.
- 16- عبد السميع الدسوقي، أساسيات المحاسبة المالية، دار النهضة، القاهرة، 1965م.
- 17- عبد السميع الدسوقي، أساسيات المراجعة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997م.
- 18- عبد الفتاح محمد الصحن، اصول المراجعة الداخلية والخارجية، مدرسة شابات الجامعة، الاسكندرية - 1987م.
- 19- عبد المنعم صلاح الدين، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديد للنشر، القاهرة، 2001م.
- 20- عبد الفتاح محمد الصحن وكمال، ابوزيد المراجعة علماء وعملاً، الجامعة الاسكندرية 1991م.
- 21- على أحمد زين أساسيات المراجعة الاطار النظري والمجال التنظيمي جهاز نشر وتوزيع الكتب الجامعية جامعة حلوان، 2002م.

- 22- عمر وصفي عقيلي، المنهجية الكاملة لإدارة الجودة الشاملة، دار وائل للنشر عمان، ط1.
- 23- فريد عبد الفتاح زين العابدين ، إدارة الجودة الشاملة بالمؤسسة العربية، القاهرة.
- 24- قدور رملي غالي، نموذج مقدم لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاستخدام الأمثل لها، مجلة جامع بنها للدراسات والبحوث التجارية، المجلد الأول، 2003م.
- 25- القيومي محمد، مقدمة المحاسبة الإلكترونية وتطبيقاتها في نظم المعلومات المحاسبية، مطبعة جامعه الإسكندرية، الإسكندرية، 1992م.
- 26- كمال الدين مصطفى الدهراوي، سعيد علي محمد، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000م.
- 27- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سراب دراسات، والمراجعة الدار الجامعي 84 شارع زكرياتهم 2001.
- 28- محفوظ احمد حموده ، تحديد احتياجات التدريب واثره في ادارة الجودة الشاملة، اطروحة دكتوراة غير منظورة ، جامعة الجزائر ، 2003.
- 29- محمد شوقي إسلامي، محمد محمود يوسف، خالد عبد العزيز حجازي، نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة، بيروت.
- 30- محمد شوقي عطا الله بحوث في المراجعة بحوث في المراجعة، مكتبة شباب القاهرة، 1993م.
- 31- محمد ياسين الرحالحيه لمجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد 1، 2005.
- 32- محمد يوسف حنفاوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، 2000م.
- 33- محمود سلامة عبد القادر، الضبط المتكامل لجودة الإنتاج، وكالة المطبوعات، الكويت، 1976م.

34- محي الدين محمد إبراهيم، هلال يوسف الصالح، دراسة تحديث نظم المعلومات المحاسبية ودوره في تحقيق الثقة والدقة للتجارة الالكترونية، المجلة البحوث المالية والمصرفية، جامعة الاسكندرية، الإسكندرية، 2010م.

35- منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المعلومات المحاسبية والحاسب الإلكتروني، ج1، دار النهضة، القاهرة، 1982م.

36- منير محمود سالم، رمضان محمد غنيم، نظم المحاسبية والحاسب الإلكتروني، ج1، دار النهضة، القاهرة، 1986م.

37- نعيم رمضان، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، منشورات معهد الدراسات المصرفية، عمان، 1995م.

38- هاري رايدرز ترجمة ناصر بن بكر الفحطاني وبابكر الامين بابكر الدليل الشامل في مراجعة الحسابات مركز بحوث الرياض 2000م.

39- وجدي حامد حجازي، تطور القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، عمان، 2001م.

#### ثانياً: المجالات والدوريات:

1- إبراهيم عبدالله جامعة بني سويف كلية التجارة مجلة الدراسات المالية و التجارية العدد الأول 2008 نموذج مقترح لتحديد تأثير محددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية علي الاتعاب المدفوعة للمراجع الخارجي دراسة نظرية ميدانية.

2- أمجد الشرقاوي، حازم المسابطه، أحمد كليونة، جامعة الأزهر المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة العدد التاسع يناير 2012م التاهيل العلمي للمراجعين الداخليين في ظل أنظمة المحاسبة الإلكترونية دراسة تحليلية وتطبيقية علي المصارف في المملكة العربية السعودية.



- 3- أمجد علي، المحاسب القانوني العربي العدد84 لشهر أيار 1994م مهنة المحاسب في العالم العربي في مواجهة فرص وتحديات القرن الحادي والعشرون.
- 4- أميمة السيد محمد الشواء، مجلة البحوث المالية والتجارية جامعة بور سعيد المجلد الثالث عشر يونيو 2012 الجزء الثاني تطوير نظام المراجعة الداخلية الالكترونية للتقليل المخاطر الجمركية،.
- 5- أمينة محمد عبد العزيز عابدين و سامح رفعة أبو مجر، جامعة الزقازق كلية التجارة المؤتمر العلمي الثنوي الخامس إستراتيجية دعم الاقتصاد المصري رؤية مستقبلية الفترة من 22-23 يونيو 2014م دور نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في التحول الي الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- 6- إنعام محسن حسن روزليف، جامعة بور سعيد مجلة البحوث المالية والتجارية العدد الثاني الجزء الثاني يوليو- ديسمبر2012م أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي.
- 7- حاتم محمد جمال الدين عبد المنعم، جامعة بور سعيد كلية التجارة مجلة البحوث المالية و التجارية العدد الثاني- الجزء الثالث يوليو- ديسمبر 2013م دراسة أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات علي تحسين الوظيفة المحاسبية لمنشآت الاعمال.
- 8- حسن رجب أبو الحسن، جامعة بور سعيد مجلة البحوث المالية والتجارية العدد الثاني الجزء الثاني يوليو- ديسمبر المجلد الثالث عشر تنظيم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية لخدمة اهداف التجارة الالكترونية.
- 9- خلود عاصم، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد الخامس (عدد خاص لمؤتمر الكلية 2013م) دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وإنعكاساتها على التنمية الاقتصادية.

- 10- زكريا عبده السيد كلية التجارة جامعة طنطا المجلة العلمية التجارة و التمويل العدد الثالث 2013 المجلد الثاني إطار المحددات فعالية وظيفة المراجع الداخلية في قطاع الحكومي دراسة ميدانية علي وزارة و إدارة الحكم المحلي جمهورية مصر العربية.
- 11- سليمان مصطفى الدلاهمة جامعة عين شمس مجلة الفكر المحاسبي العدد الثاني في السنة السادسة عشر يوليو 2012 مستوى قدرة نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين السعودية علي تلبية متطلبات العولمة.
- 12- سليمان مصطفى الدلاهمة، جامعة حلوان المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية العدد الثاني الجزء الأول 2012م مستوى فعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية.
- 13- صالح حامد محمد علي، جامعة عين شمس مجلة الفكر المحاسبي العدد الثالث للسنة التاسعة عشر 2013م دور تقارير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في فعالية قرارات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية دراسة ميدانية.
- 14- عبد الماجد عبدالله حسن احمد، مؤتمر المراجعة الداخلية الأول في السودان قاعة الصداقة للفترة من 20-21 يناير 2008 ورقة بعنوان تحديات معايير المراجعة الداخلية الوطنية.
- 15- على عبد الله شاهين، جامعة الإسكندرية كلية التجارة مجلة التجارة للبحوث العلمية مجلد 49 عدد (1) يناير 2011م العوامل المؤثرة في كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحوسبة في المصارف التجارية العاملة في فلسطين.
- 16- فتحي رزق واحمد عبد الكريم الحركان، جامعة الاسكندرية مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية مجلد (48) العدد (2) يونيو 2011 الجزء الثاني تطوير دور أنظمة المعلومات المحاسبية في الإفصاح وإدارة المخاطر لدي المصارف الإسلامية.

- 17- فوزي محمد هيكل، جامعة القاهرة مجلة المحاسبة المصرية العدد الثالث السنة الثانية 2012م إطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية لهدف ترشيد مستوي الإفصاح الاختياري في شركات المساهمة.
- 18- مجدى ملجى عبد الحكيم، كلية التجارة جامعة طنطا المجلة العلمية التجارة والتمويل العدد الرابع 2013م المجلد الأول أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية علي إدارة جودة الأرباح لتحسين الملاءمة الاعتمادية علي البنوك التجارية السعودية دراسة نظرية تطبيقية.
- 19- محمد ياسين الرحاحة، اجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الاردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الدولية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلد (1).
- 20- ميرفت محمد سيد احمد، جامعة حلوان المجلة العلمية في البحوث والدراسات التجارية العدد الرابع الجزء الثاني 2012م تقويم أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية في جمهورية مصر العربية.
- 21- نادر شعبان إبراهيم السواح، جامعة عين شمس مجلة الفكر المحاسبي كلية التجارة الجزء الأول عدد خاص بمناسبة إنعقاد المؤتمر العلمي السنوي للقسم للفترة من 11-12 اكتوبر 2014م دراسة وتقييم أطر إدارة المخاطر المصرفية لانشطة المراجعة الداخلية لتعظيم دور إدارة المخاطر في بيئة تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة على البنك الأهلي المصري.
- 22- وفاء محمد عبد الصمد، جامعة بنها الدراسات والبحوث التجارية السنة الحادي والثلاثون العدد الأول المجلد الأول 2011م نموذج مقترح لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بتفعيل حوكمة الشركات في بيئة الاعمال المصرية.

### ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- 1- إبراهيم عبد الحفيظ عبد الهادي، نموذج مقترح لتحديد تأثير محددات جودة وظيفة المراجعة الداخلية على الاتعاب المتوقعة للمراجعة الخارجية، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة جامعة بن سويف، العدد الأول، 2008م.
- 2- إسماعيل محمد إبراهيم، أدراك المراجعين ادوارهم في مراجعة ادارة المخاطر في القطاع المصرفي المصري، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، المجلة العلمية بقطاع كليات التجارة، العدد التاسع، يناير 2010م.
- 3- انعام محسن حسن روليف، اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، العدد الثاني، الجزء الثالث، يوليو - ديسمبر 2012م.
- 4- إيمان محبوب محمد، تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة في السودان، دراسة تطبيقية على مؤسسات الدولة الإقتصادية، جامعة النيلين الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000م.
- 5- البشير عبد الوهاب أحمد، المراجعة الداخلية في مشروع الجزيرة، دراسة تحليلية، جامعة ادمرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م.
- 6- حسين محمد حسين، تقييم فاعلية أجهزة الرقابة الداخلية ببلدية عزة، رسالة ماجستير منشورة، مجلد الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2002م.
- 7- خالد محمد عبد المنعم، نحو اطار متكامل لضوابط كفاءة اداء مهنة المراجعة الداخلية في مواجهة ظاهرة الفساد المالي، كلية التجارة، جامعة القاهرة- مجلد كلية التجارة للبحوث العلمية بجامعة القاهرة- العدد الثاني، رسالة دكتوراه منشورة ، 2000م.

- 8- خانا، دراسة مسحية لتقييم التقدم في تطبيق المراجعة الداخلية على اساس المخاطر في البنوك الهندية، دراسة منشورة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، الجزء الأول، عدد خاص بمناسبة انعقاد المؤتمر العلمي السنوي للقسم في الفترة من 11-12 اكتوبر، جامعة عين شمس، 2011م.
- 9- ريتين بيرق دليل إلى المستقبل مجلة كلية للبحوث العلمية - جامعة الاسكندرية العدد رقم 3 المجلد رقم 1 يناير 2001م.
- 10- الزبير دفع الله الزين دفع الله، العوامل المؤثرة في فاعليه نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في النظام المصرفي السوداني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، 2015م.
- 11- سعيد مخد النعيمان، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في عملية التدقيق الداخلي على قطاع البنوك التجارية الاردنيه، رسالة دكتوراه منشورة، المجله العلمية للاقتصاد والتجارة، القاهرة، 2013م.
- 12- شارما، المراجعة الداخلية على أساس المخاطر في البنوك الهندية، رسالة ماجستير منشورة في مجلة، البحوث جامعة القاهرة العدد رقم (32) 2004م.
- 13- عادل عمر على سلطان، الحوسبة وأثرها على كفاءة نظام المعلومات المحاسبي، دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امدرمان الإسلامية، 2009م.
- 14- عبد المطلب أبوزيد عثمان، دور المراجعة الداخلية في حوكمة شركات القطاع العام، وشركات القطاع الخاص السودانية، دراسة تطبيقية، جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

- 15- عبيد خالد صالح، وظيفة المراجعة الداخلية دراسة استكشافية للشركات المقيدة في البورصة المصرية ، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الحادي والثلاثون، المجلد الأول، 2011م.
- 16- عثمان محمد الحسن، المراجعة الداخلية وأثرها على ترقية اداء الوحدات الحكومية في العالم الإسلامي، جامعة ام درمان الاسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م .
- 17- غريب جبر غنام، محددات اختبار مصادر الحصول على خدمات المراجعة الداخلية وتأثيرها على جودة المراجعة الداخلية، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة المحاسبة المصرية، السنة الثانية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2012م.
- 18- الفاتح بشير إدريس البشير، دور نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في اطفاء الثقة على المعلومات المحاسبية في المؤسسات الخدمية السودانية، دراسة ميدانية في قطاع الكهرباء في السودان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015م.
- 19- فياض حمزة محمد رملي، مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة في ترشيد قرارات الإدارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2004م.
- 20- محمد الفيومي محمد، قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة، مجلة الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، رسالة ماجستير منشورة، 2000م.
- 21- منال مجدي أمين، دور لجان المراجعة في زيادة فعالية عملية المراجعة في شركات المساهمة بمصر، جامعة حلوان، رسالة ماجستير غير منشورة، 1429-2000م.
- 22- منذر يحيى الداية، أثر استخدام نظم المعلومات للمحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عزه، 2009م.

23- نهلة ابراهيم عبد الكريم، اثر الرقابة الداخلية في زيادة الكفاءة والفعالية في المنشآت الصناعية، دراسة حالة مصنع بوهيات المهندس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008م.

24- وليد خلف الزغبى، أكرم يوسف النجواي، اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه في رفع كفاءة الادارة دراسة ميدانية شركة كهرباء في محافظة اربد المساهمة العامة، دراسة منشورة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، اربد، 2015م.

25- ياسر سعيد محمود الورداني، أثر تطبيق المراجعة على أساس المخاطر علي تحسين جودة المراجعة الداخلية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد الثالث، ابريل 2012م.

26- ياسمين مجدي، العوامل المحددة لجودة المراجعة الداخلية على اساس المخاطر وتأثيرها على اداء المنشأة، رسالة دكتوراه منشورة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد الخاص، الجزء الثاني، 2014/12/11م، كلية التجارة جامعة عين شمس.2014م.

27- Ayuaz. Epehlivanli, D: Enterprise Risk Management Based Internal Auditing And Turkey Practices , Serbian Journal of Management 2010. Vol 5 No 1.

28- Cooper, The Objectivity Of Accountancy Integration Support Judgment, Acpa. Journal. March 2006.

29- Danescu. T. And etall. Risk Based Internal Audit perspective Offered to Corporation And Banks. Business And Economies Analysis Unlversitatis Apulensis Series, Economical, 2010.

30- Danescu. T. And etall. Risk Based Internal Audit perspective Offered to Corporation And Banks. Business And Economies Analysis Unlversitatis Apulensis Series, Economical, 2010.

31- Nagy & Cenker, Assessment Of Newly Defined Internal Audit Function, anagement Auditing Journal, 2002.

- 1- J-P- Huberac: Guide des Methodes Qualite, Maxima, Paris, 1998.
- 2- C. Jamber: L'Assurance Qualite,- LES Normes ISO 9000 EN Pratique – ED . Economica, Paris, 1995.
- 3- Economica, 2EM ED, Paris, 1983.
- 4- Etinne Colignon, Michel Wissler: Qualite ET Competitivite, Des Enterprises, ED, 1993.
- 5- Guy Laudoyer: Guy Laudoyer: LA Certification ISO 9000, ED D'ORganisation, 3EM ED, Paris, 2000.
- 6- ISO 9000 Quality management system fundamental.
- 7- J- C tarondeau: Marketing, Strategie Industrielle, ED Vubert, Paris, 1998.
- 8- L.Krawseki et L.Ritzman: Operations management- Strategy and analysis- ed. West publishing campany, USA, 1993.
- 9- Michel. G.Vigier: La Pratique DE Q.F.D, ED D'Organisation, Paris,1992.
- 10- N. H.CHORN TOTAL QUALITY MANAGEMENT.
- 11- N. LOGOM,qu ETICMANAGING FOR TOTAL QUALITY ,WKI PRACTICE HAIL LTD, 1992.
- 12- P. B. Crosby Quality is free. The Art of making Quality certain – New York signet books 1992.
- 13- PATRICK LYONNET: LES OUTILS LE DE LA QUALITE TOTALE, TECHNIQUE ET DOCUMENTATION, 2EM ED, PARIS , 1991.



الملاحق

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

السيد / ..... لمحترم

السلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته

الموضوع/ استبانة

بالإشارة الي الموضوع اعلاه يقوم الباحث بإجراء بحث علمي للحصول على درجة الدكتوراه

الفلسفة في المحاسبة بعنوان أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة المراجعة الداخلية

بالتطبيق على شركات الاسمنت بولاية نهر النيل. ونرجو التكرم بتعبئة الاستبانة ونقيدكم بان

البيانات المتحصل عليها سوف تعامل بسرية تامة وتستخدم فقط لغرض البحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثة: وصال عثمان سعيد نجيب

تلفون: 0912585922

أولاً: البيانات الشخصية: الرجاء وضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب:

العمر:

45 - 41

40 - 30

55 - 10

50-46

55 فأكثر

المستوى الوظيفي :

محاسب  مدير مالي  مشغل نظم

مراجع داخلي  أخري  اذكرها .....

التخصص العلمي:

محاسبة  إدارة أعمال  اقتصاد

علوم حاسوب  دراسات مصرفية

سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات  من 5 - 10 سنوات

من 11 - 15 سنة  من 15 - 20 سنة

من 21 فأكثر

المؤهل العلمي:

دبلوم بسيط  بكالوريوس  دبلوم عالي  ماجستير  دكتوراه

ثانياً: بيانات الدراسة: الرجاء وضع علامة (✓) امام الخيار المناسب:  
 الفرضية الاولى: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة  
 الداخلية في الشركات الصناعة السودانية :

م	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1.	تستثمر الشركة على نطاق واسع في البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية.					
2.	البنية التحتية لنظم المعلومات المحاسبية ملائمة جداً لمختلف المستخدمين .					
3.	لدى الشركة إجراءات ومعايير معينة لإدارة قواعد بياناتها.					
4.	تتكامل قواعد بيانات الشركة مع تطبيقات نظم المعلومات المحاسبية.					
5.	تتشارك قواعد بيانات الشركة بين المستخدمين وكافة الإدارات.					
6.	يتوفر لدى الشركة برامج محاسبية لكل نظم العمليات المالية مثل الأجور والمرتبات والأصول والإهلاك والتكاليف والمحاسبة.					
7.	لدى الشركة كتيب بإجراءات وآليات العمل فيها(لوائح).					
8.	نظام المراجعة الداخلية بالشركة يتأكد من تنفيذ الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركة.					
9.	نظام المعلومات المحاسبية بالشركة يساهم في تبسيط الإجراءات .					
10.	يتمتع الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بمستوى فني عالي.					
11.	يهتم الموظفون القائمين على نظام المعلومات المحاسبية بتطوير قدراتهم لملائمة متطلبات أعمالهم .					
12.	يشارك الموظفون القائمين على نظم المعلومات المحاسبية في تطوير نظام وتعديله إذا لزم الأمر.					
13.	تهتم الشركة بعمل دورات تدريبية بشكل دوري للموظفين قائمين على نظام المعلومات المحاسبي.					

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين فعالية نظم المعلومات المحاسبية ودقة

المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية:

م	العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1.	نظام المعلومات المحاسبية الموجود في الشركة يزود بالمعلومات المناسبة لاستخدامات المستفيدين.					
2.	يساهم نظام المعلومات المحاسبية الموجود بتوفير معلومات في الوقت المناسب داخل الشركة.					
3.	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تلائم حاجات المستويات الادارية					
4.	توفر التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تغذية عكسية عن نتائج النشاطات والأعمال.					
5.	تتضمن التقارير المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة مؤشر حول بناء التوقعات والتنبؤات					
6.	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية الموجود بالشركة تتميز بالدقة والموضوعية					
7.	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية في الشركة خالية من التحيز والتقدير الشخصي					
8.	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تمثل بشكل صادق للعمليات المالية المراد التقرير عنها.					
9.	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بقابليتها للتحقق والوصول لنفس النتائج					
10.	التقارير المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية بالشركة تتميز بوضوح والشفافية					

الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وتطبيق

جودة المراجعة الداخلية في شركات الصناعة السودانية:

م	العبارة	وافق بشدة	وافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشدة
1.	يتوفر لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة دليل لإجراءات وآليات العمل					
2.	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة سياسات وإجراءات تؤكد على ضرورة توفر مؤهل علمي للمراجع الداخلي					
3.	لدى قسم المراجعة الداخلية بالشركة خطة واضحة لعملية المراجعة					
4.	يوجه قسم المراجعة الداخلية بالشركة كافة العاملين فيه بشكل مستمر إلى البحث والتحري عن مسببات الأخطاء و الانحرافات					
5.	يشدد قسم المراجعة الداخلية بالشركة على إجراءات الرقابة على الجودة					
6.	يؤدي قسم المراجعة الداخلية بالشركة أعمال المراجعة وفق المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية اللازمة سواء كانت محلية أو دولية					
7.	يقوم قسم المراجعة الداخلية بالشركة بتوثيق كافة كالأجراءات التي قام بتنفيذها					

ملحق رقم (2)

محكمو الاستبانة

الاسم	الرتبة العلمية	الجامعة
د.بابكر ابراهيم الصديق	أستاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.اشراقه بشير	أستاذ مشارك	جامعة شندي
د.مهند جعفر حبيب	أستاذ مشارك	جامعة شندي